كيف تحاور شيعياً؟

آداب ومهارات الجدل

منهج المرحلة الأولى

الأساسيات المهارية

بسم الله الرحمن الرحيم

الوحدة الأولى:
مقدمة في علم الجدل

سندرس في هذه الوحدة:

تعريف الجدل والمناظرة

الجدل لغة

المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة[1].

المناظرة لغة

المباحثة والمباراة في النظر، واستحضار كل ما يراه ببصيرته، والنظر: البحث، وهو أعم من القياس، لأن كل قياس نظر، وليس كل نظر قياسا[2].

أما من حيث المعنى الاصطلاحي فهما بمعنى واحد، وهو

المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول الآخر، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق[3]

(١) المفردات في غريب القرآن (ص ١٨٦).
(٢) المفردات في غريب القرآن (ص ٤١٨).
(٣) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ١٣٩).

مشروعية الجدل من القرآن

قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

وهذا دليل واضح على مشروعية الجدال إذا كان وسيلة للدعوة وإبلاغ الحق وإظهاره.

قوله تعالى: ﴿۞وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وهذا دليل على أن بعض المجادلة حسن وبعضها مذموم.

قوله تعالى عن نوح: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]

وهم لم يقولوا: جادلتنا، فحسب، بل قالوا: فأكثرت جدالنا، يقصدون عند دعوتهم إلى الإسلام.

أيضا: أخبار جدال إبراهيم عليه السلام، وهي عديدة في القرآن، ومنها:

جدال إبراهيم عليه السلام مع النمرود

قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

جدال إبراهيم عليه السلام مع أبيه

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٧٤﴾ [الأنعام: ٧٤] إلى أن قال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝٨٣﴾ [الأنعام: ٨٣].

جدال إبراهيم عليه السلام مع قومه عندما حطم الأصنام

﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝٦٢﴾ [الأنبياء: ٦٢] إلى آخر الآيات.

مشروعية الجدل من السنة

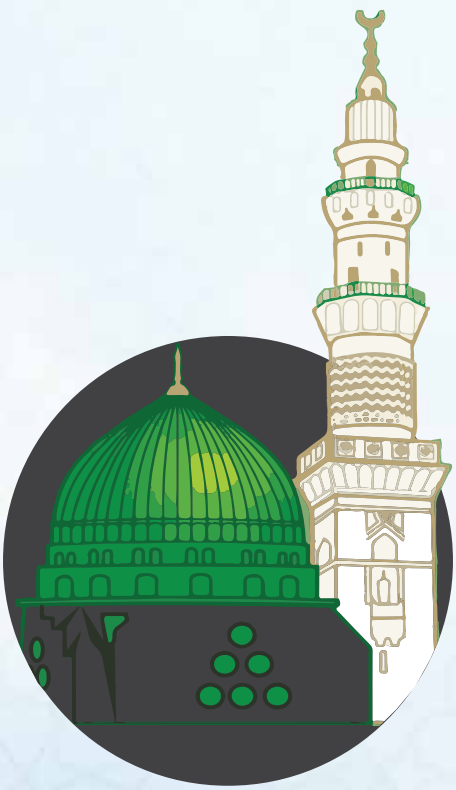

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[1].

حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠).

(٢) أخرجه أبوداود (٢٥٠٤)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٢٦٢).

إضاءات في مشروعية الجدل

يقول ابن تيمية: «وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة أخرى»[1].

يقول ابن مفلح:

« فأما الجدال فمأمور به لقصد الحق، دل عليه القرآن، وفعله الصحابة والسلف، وذكره بعضهم إجماعا»[2].

ويقول الشنقيطي:

«فأقل مراتب حكمها الجواز إن كانت على الوجه المطلوب، وقال بعضهم باستحبابها، وقيل: إن القدر الذي يلزم لإبطال شبه خصوم الحق فرض كفاية، وليس ببعيد»[3].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤).
(٢) أصول الفقه (٣/ ١٤١١)
(٣) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص١٤٠).

تنبيه

الأدلة الواردة في النهي عن الجدل، لا تتعارض مع أدلة الأمر به، وطريقة أهل العلم هي الجمع بين النصوص ما أمكن، ويلخص لنا الطوفي طريق الجمع بين هذه النصوص فيقول: «وأما ذم الشرع للجدل حيث ذمه فإنما ذم منه ما كان عنادا لا يقصد به إظهار الحق أو سفسطة تنكر فيه القواطع، أو مستعملا فيما لا مجال للعقل فيه كالأحكام الإلهية التي لم يجعل للبشر طريق إلى الوقوف عليها، أما ما قصد به إظهار الحق وإعلاء كلمته فقد أمر الشرع به.. والقول بجميع الأدلة واجب ما أمكن، فطريقه ما ذكرنا»[1].

(١) علم الجذل في علم الجدل (ص١٠).

أنواع الجدل المذموم

هناك أنواع من الجدال ورد ذمها في النصوص، منها ما يلي:

١ الجدال بغير علم

٢ الجدال في الأمور الغيبية التي لا علم لنا بها

٣ الجدال الذي يتضمن ضرباً للنصوص ببعضها أو التكذيب بها

٤ الجدال في المتشابه الذي لا يُعلم

٥ الجدال في المسائل التي لا تقع

٦ الجدال بعد ظهور الحق نصرة للباطل

٧ جدال اللدد وسوء الأدب

1 الجدال بغير علم

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]،

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾﴾ [الحج: ٣]

وقال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [آل عمران: ٦٦]

قال القرطبي: «في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده»(١).

٢ الجدل في الغيبيات

وذلك مثل: كيفيات صفات الله تعالى، وأسرار القدر المخفية عن الناس، وقد جاء النهي النبوي عن الخوض في مثل هذه الأمور:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله»(٢).

---

(١) تفسير القرطبي (٤/ ١٠٨).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٦٣١٩) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٨٦).

٣ الجدال الذي يتضمن ضرباً للنصوص ببعضها أو التكذيب بها

عن عبدالله بن عمرو أن نفرا كانوا جلوسا بباب النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به، فاعملوا به، والذي نهيتم عنه، فانتهوا»[١].

يقول ولي اللّه الدهلوي: « يحرم التدارؤ بالقرآن، وهو أن يستدل واحد بآية، فيرده آخر بآية أخرى طلبا لإثبات مذهب نفسه، وهدم وضع صاحبه، أو ذهابا إلى نصرة مذهب بعض الأئمة على مذهب بعض، ولا يكون جامع الهمة على ظهور الصواب والتدارؤ بالسنة مثل ذلك»[٢].

٤ الجدال في المتشابه الذي لا يُعلم

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ [آل عمران: ٧] إلى قوله، ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ فقال: «يا عائشة، إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عناهم الله، فاحذروهم»[٣].

---

(١) رواه أحمد (٦٨٤٥).

(٢) حجة الله البالغة (١/ ٢٩٢).

(٣) رواه أحمد (٢٤٢١٠) وابن ماجه (٤٧)، ورواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥)، لكن بلفظ (يتبعون) بدل (يجادلون)

5 الجدال في المسائل التي لا تقع

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخوض في هذا النوع من الجدال، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[1].

يقول ابن حجر: « ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف»[2].

وقال: « فالتفقه في الدين إنما يحمد إذا كان للعمل لا للمراء والجدال»[3].

٦ الجدال بعد ظهور الحق نصرة للباطل

يقول ابن تيمية: «وقد ذم الله تعالى في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة: ذم أصحاب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق، وذم المجادلة في الحق بعد ما تبين، وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج. فقال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

وقال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

وقال: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾ [آل عمران: ٦٦]»[4]

---

(١) رواه البخاري (٦٨٥٨) ومسلم (١٣٣٧).
(٢) فتح الباري (١٣/ ٢٦٧).
(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٦٤).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٠).

٧ جدال اللدد وسوء الأدب

وهو الجدال الذي لا يلتزم فيه الطرفان أو أحدهما بآداب الجدال، إما من جهة النية والمقصد بحيث يكون المقصود العلو والغلبة دون اعتبار قصد الحق، وإما من جهة التعبير بما يسوء من الألفاظ والكلمات، وصاحب هذا الحال مبغوض عند الله تعالى، فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[١].

قال القاضي عياض: قوله: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»: الألد: الشديد الخصومة، مأخوذة من لديدي الوادي، وهما جانباه؛ لأنه كلما أخذت عليه جانبا من الحجة أخذ في جانب آخر...والخَصِم على مثال سَمِع: الحاذق بالخصومة، وكانت الجاهلية تتمادح بذلك، فذمه عليه السلام لأنه قل ما يكون في حق، قال الله تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، وأما الخصومة في الحق وطلبه على وجهه والجدال بالتي هي أحسن، فغير مذموم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»[٢].

يقول ابن تيمية: « وأما المناظرة المذمومة من العالم بالحق، فأن يكون قصده مجرد الظلم والعدوان لمن يناظره»[٣].

---

(١) البخاري (٢٣٢٥)، مسلم (٢٦٦٨).
(٢)إكمال المعلم (٨/ ١٦٢).
(٤)درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٦٨).

جاء
العديد من الآثار عن
السلف في كراهة المجادلة والمناظرة، وذكر
العديد من العلماء هذا ضمن عقائدهم التي صنفوها
لبيان عقيدة السلف، وفي المقابل نقل عنهم العديد من المناظرات
القصيرة والطويلة، بل ربما نقل عن الواحد منهم روايات بالمنع من
الجدال ثم نجد أن له مناظرات لأهل البدع، ومن أمثلة هذا: الإمام أحمد
رحمه الله، فقد رويت عنه روايات تفيد المنع من الجدال، يقول ابن مفلح:
«وقد صنف الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه كتابا في الرد على الزنادقة
والقدرية في متشابه القرآن وغيره، واحتج فيه بدلائل العقول، وهذا
الكتاب رواه ابنه عبد الله وذكره الخلال في كتابه، وما تمسك به
الأولون من قول أحمد فهو منسوخ، قال أحمد في رواية حنبل:
قد كنا نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى أمر ما كان بد
لنا أن ندفع ذلك، ونبين من أمره ما
ينفي عنه ما

(١) ينظر: الآداب الشرعية (١/ ٢٠٧).

وحتى نفهم سبب هذا الاختلاف فيما نقل عن السلف فإننا ينبغي أن نراعي عدة أمور عند النظر إلى آثار السلف المانعة من الجدال والمناظرة، ومن هذه الأمور:

١ المصطلح

مفهوم مصطلح الجدل الذي تكلم عنه السلف، فكثير منهم تكلم في ذم الجدل ومقصوده: شبهات المتكلمين، كما نبه على هذا ابن عقيل الحنبلي وابن تيمية[١].

الزمان

أن المنع قيل في زمن خمول البدع حذرا من أن تؤدي هذه الجدالات إلى انتشار شبهات لا يعرفها معظم الناس، وفي هذا المعنى نقل الذهبي عن الليث بن سعد قوله: بلغت الثمانين، وما نازعت صاحب هوى قط.

فعلق الذهبي قائلا: «قلت: كانت الأهواء والبدع خاملة في زمن الليث، ومالك، والأوزاعي، والسنن ظاهرة عزيزة، فأما في زمن أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، فظهرت البدعة، وامتحن أئمة الأثر، ورفع أهل الأهواء رؤوسهم بدخول الدولة معهم، فاحتاج العلماء إلى مجادلتهم بالكتاب والسنة، ثم كثر ذلك، واحتج عليهم العلماء أيضا بالمعقول، فطال الجدال، واشتد النزاع، وتولدت الشبه»[٢]

٣ الطريقة

انشغال الناس بهذه الجدالات العقلية عن العلم المنقول عن الله ورسوله، فنهوا عنها لأجل الانشغال بالأصول، يقول ابن رجب: « وكان ابن المبارك أو غيره من الأئمة يقول: ليس أهل السنة عندنا من رد على أهل الأهواء، بل من سكت عنهم. ذكر هذا كراهية لما صد عن العلم الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وعن العمل بمقتضاه؛ فإن فيه كفاية، ومن لم يكفه ذلك فلا كفاه الله»[٣].

---

(١) ينظر: الآداب الشرعية (١/ ٢٠٤) منهاج السنة (٣/ ٨٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤٤).
(٣) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ص٥٩)

٤

المآل

أن المقصود التحذير من اتباع نتائج هذا الجدل دون اعتبار للدليل الشرعي، وهذا ما يشير إليه قول الإمام مالك: «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم لجدله؟!»[١].

٥

الحال

أن هذا المنع في حق من لا يرجى رجوعه ولا اهتداؤه، وهذا كان حال الكثيرين من أهل البدع في ذاك الزمان، وفي هذا يقول الإمام أحمد: «الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ما كان في كتاب الله وسنة رسوله، لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم، فإنهم يلبسون عليك ولا هم يرجعون»[٢].

٦

السائل

أن هذا النهي لمن جعل المناظرة هدفاً لذاتها بحيث يظن أنها سبيل صحيح لتحصيل العلم، ويحصل بسبب ذلك التوسع والمسامحة في مخالطة المبتدعة فهذا مذموم أيضاً، كما ورد في ترجمة الإمام أبي الوفاء ابن عقيل أنه قال عن نفسه: «وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علماً نافعاً»، فقال الذهبي معلقاً: «قلتُ: كانوا ينهونه عن مجالسة المبتدعة، ويأبى حتى وقع في حبائلهم، وتجسَّر على تأويل النصوص، نسأل الله السلامة»[٣].

وبالنظر إلى هذه الأسباب نجد أن نهي السلف عن الجدال والمناظرة ليس نهيا مطلقا، بل هو راجع إلى مراعاة عدة اعتبارات من خلالها يحكم على هذا الجدال بأنه جائز أو مكروه أو محرم أو واجب.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢٩٣).
(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٤٧١).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٧).

أصناف لا تُنَاظر

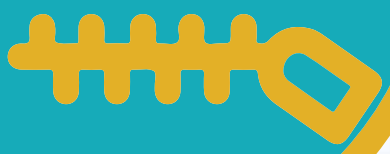

- السفيه
- الجاهل
- المتعنت
- هل يناظر الرافضة

1 الجاهل

قال أبو الوليد الباجي: «وقد نطق الكتاب بالمنع من الجدل لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده، فقال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾[آل عمران ٦٦]»[1].

2 السفيه

وهو الذي لا رشد في أقواله وأفعاله، ويسيء إلى من ناظره أو جادله، فهذا الإعراض عنه أولى لقول الله تعالى: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾[الأعراف ١٩٩]، قال ابن عبدالبر: «كان يقال: لا تمار حليما ولا سفيها، فإن الحليم يغلبك، وإن السفيه يؤذيك»[2].

3 المتعنت

وهو الذي يناظر وقد فسد قصده، فليس له غاية في معرفة الحق، وإنما غايته في مغالبة خصمه، فلا فائدة ترجى من جداله، يقول ابن سيرين: «لا تجادل إلا رجلا إن كلمته رجوت أن يرجع، فأما من كلمته فجادلك فإياك أن تكلمه»[3].

إلا أن هذا الصنف قد يجادَل لا لأجله، ولكن من أجل بيان باطله للناس.

---

(١) المنهاج بترتيب الحجاج (ص٨).

(٢) بهجة المجالس (٢/ ٢٤٩)

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٨٥).

4 هل يناظر الرافضة؟

صرح العديد من العلماء بأن الرافضة ليسوا أهلا لمناظرتهم، بل لا يمكن الجدال معهم، وذهب بعضهم إلى أن الأفضل عدم مناظرتهم وجدالهم لعدة أسباب، منها:

- ضعف عقولهم، وقلة فهمهم للأدلة العقلية على وجهها الصحيح.
- عدم وجود الأسانيد الثابتة من طريقهم، لا للقرآن ولا للسنة.
- أنه لا يمكن الاتفاق على أصل للرجوع إليه عند المناظرة، حيث يعتقدون تحريف القرآن، ويؤلونه ويحرفون معانيه، ولا يؤمنون بسنة النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه.
- كثرة الكذب والخداع في كلامهم، فهم يستبيحون الكذب ويعدونه دينا.
- التعصب الشديد عندهم، فلا تكاد تجد منهم من يقبل التراجع عن دينه، وإذا أظهر التراجع فيخشى أن يكون على وجه الكذب والتقية والخداع.
- قلة أدبهم في المناظرات وتطاولهم على السنة وأعلامها ابتداء بالصحابة رضي الله عنهم.
- أن في مناظرتهم وجدالهم ترويجا ونشرا لباطلهم وشبهاتهم التي قد تعلق في النفوس ثم تصعب إزالتها.

ولأجل هذه الأسباب ذهب العديد من العلماء المتقدمين والمعاصرين على وجه الخصوص إلى عدم أفضلية مناظرتهم، بل ذهب بعضهم إلى المنع[1].

---

(١) ينظر: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة (ص٢٤٦-٢٥١).

أهداف مجادلة الرافضة:

وإطلاق المنع من مناظرة الرافضة فيه نظر، ولا بد من التفصيل:

فالرافضة شأنهم شأن بقية أهل الباطل، والله تعالى رغب في جدال أهل الباطل وكشف باطلهم، كما تقدم في أدلة مشروعية الجدال والمناظرة لأهل الباطل، وهذا الجدال له أهدافه، ومن هذه الأهداف الأساسية:

- رد الباطل وإظهار فساده بالحجة والبينة، وتفنيده حتى لا يلتبس بالحق (وهذا الهدف متعلق بإثبات الحق ذاته)
- إقناع المخطئ بخطئه ليتراجع عنه ويتوب (وهذا الهدف متعلق بصاحب الباطل سواء كان من الرؤوس أو الأتباع)
- تبيين الحق للناس وكشف الباطل لهم حتى لا يتأثروا به (وهذا متعلق بعموم أهل السنة).

فإذا كانت المناظرة ستؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف والمصالح أو بعضها فهي مطلوبة شرعا، وأما إذا كانت لن تحقق شيئا من هذه المصالح أو كانت ستؤدي إلى مفسدة وأمر عكسي فينهى عنها، وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وتطبق فيه قواعد المصالح والمفاسد تقديما وتأخيرا وترجيحا.

تنبيه

الكلام السابق متعلق بالمناظرة والجدال المباشر معهم، أما الرد عليهم بالكتابة والتأليف أو بالمحاضرات والدروس دون الدخول في جدال مباشر هذا ليس محل إشكال، وليس هناك من منع منه، والعلم عند الله تعالى، بشرط ألا يكون في هذا الرد مفسدة، كإشهار لشخص نكرة، أو إذاعة لشبهة غير معروفة عند الناس وتخشى عليهم الفتنة بها، ونحو ذلك.

الأصل في عقيدة أهل السنة والجماعة أنه لا ينبغي الخوض فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا الأصل له دليل وتعليل

أما الدليل: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»[1]

وأما التعليل: فلأن الخوض فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من خلاف يؤدي إلى الإزراء بهم والحط من مكانتهم، مع صعوبة تمييز حقيقة هذه المواقف، فكثير مما نقل عنهم هو من الضعيف والمكذوب، وهناك أمور كانوا فيها مجتهدين ومتأولين، فقد يقع المرء في الإساءة إليهم.
ويرى بعض العلماء أن المفترض الإعراض تماما عن ذكر ما جرى بين الصحابة، وأن ما يوجد في كتب أهل البدع لا يصح فلا يلتفت إليه.

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨) وجاء كذلك عن غير ابن مسعود من الصحابة، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٤٥).

والمستفاد مما قرره أهل السنة في هذا الباب أن المقصود بالإمساك عما جرى بين الصحابة أمران اثنان:

١ عدم التعرض لهم بالقدح والطعن والتشكيك.

٢ عدم التوسع في الكلام عما جرى بينهم حيث لا مصلحة حقيقية من ذكره.

وعلة ذلك

أننا مأمورون بتعظيم الصحابة الكرام ونشر فضائلهم بين الناس، وكل شيء ينافي هذا المقصد الشرعي أو يؤدي إلى الإخلال به فإنه ينهى عنه، والعكس بالعكس، فكل ما يؤدي إلى تعظيم الصحابة ورفع شأنهم ونشر فضائلهم وتثبيت محبتهم في قلوب الناس فهو مأمور به.

وبناء على ذلك

فإن المناظرة التي تؤدي إلى تحقيق هذا المقصد مطلوبة ومأمور بها، وأما التي تؤدي إلى نقيضه فهي ممنوعة منهي عنها، وهذا هو الذي عليه عمل العلماء في ردودهم وكتاباتهم ومناظراتهم للشيعة على مر العصور.

آداب المناظرة

١. حسن النية

٢. التوكل على الله تعالى والاعتماد عليه

٣. معرفة مذهب المخالف قبل المناظرة

٤. مراعاة قدرات ومصداقية المناظر

٥. المجادلة بالحسنى

٦. ترك المناظرة عند الهيبة

٧. الاتفاق على أسس المناظرة

٨. اعتدال المزاج عند المناظرة

٩. إنصاف الخصم

١٠. تلخيص كلام الخصم إذا كان طويلا

٠١ حسن النية

وحسن النية فيها أوجه، ومنها:

- إخلاص النية بأن يبتغي بهذه المناظرة وجه الله تعالى.
- أن يكون مقصوده إيضاح الحق دون المغالبة للخصم.
- يجعل قصده النصيحة لدين الله تعالى وللمسلمين ولمن يجادله.
- تكون همته الوصول للحق وأنه متى ما ظهر له رجع إليه.

٠٢ التوكل على الله تعالى والاعتماد عليه

فهذا نوح عليه السلام يخاطب قومه ويقول لهم:

﴿يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]

وهذا هود عليه السلام يقول لقومه:

﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ٥٥ إِنِّي تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [هود: ٥٤-٥٦]

٠٣ معرفة مذهب المخالف قبل المناظرة

ومذهب المناظر يشمل مذهبه العام ومذهبه الخاص:

المذهب العام للمناظر:

وذلك بمعرفة الطائفة التي ينتمي إليها على وجه التحديد، وما هي أصولها، وما هي مراجعها المعتمدة، ومن هم المرجعيات لهذه الطائفة.

ومن أهم ذلك: معرفة المسلمات لدى هذه الطائفة، والفرق بينها وبين الطوائف الأخرى.

المذهب الخاص للمناظر:

بمعنى معرفة الآراء الخاصة لهذا الشخص، وذلك من خلال كتبه ومقالاته ومحاضراته، أو حتى من خلال منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يساعد جدا في معرفة هل هذا المناظر منضبط منهجيا أم مضطرب، وهل له أصول يرجع إليها أم لا، وما هي أبرز نقاط الضعف لديه، وما هي التناقضات التي يقع فيها... الخ.

فبمعرفة مذهبه الشخصي يمكن إلزامه بما يقول فلا يجد مجالا للهروب من الإلزامات، كذلك يمكن الاستعداد لشبهاته بالأجوبة المناسبة، مما يكون أقوى للحجة وأدعى للغلبة.

٠٤ مراعاة قدرات ومصداقية المناظر

فينبغي للمناظر أن يراعي قدر خصمه، ويفرق بين العالم وغيره، وبين المتحري للحق والمتعنت، والمناظر والمتطفل، فيتعامل مع كل واحد بما يليق به.

ومن ذلك ألا يستهين بخصمه أو يعطيه أقل من قدره فيغلب.

٠٥ المجادلة بالحسنى

امتثالا لأمر الله تعالى في قوله: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥] يقول ابن الحنبلي: «يحتمل أن يكون المرادُ بالأحسن الأظهر من الأدلة. ويحتمل التعجيز عن الإتيان بمثل القرآن، لأنه أحسن الأدلة نظاماً وبياناً وأكملها حسناً وإحساناً وأرجحها من الثواب ميزاناً وأوضحها على اختلاف مدلولاتها كشفاً وبرهاناً. ويحتمل الإصغاءُ إلى شُبههم والرفق بهم في حلها ودحضها. ويحتمل بترك الغلظة عليهم في حال جدالهم لتكون عليهم الحجة أظهر والجحد منهم أنكد وهي سنة الأنبياءِ عليهم السلام، مع الأمم عند الدعوة».[١]

٠٦ ترك المناظرة عند الهيبة

سواء كان الشعور بهيبة العالم أو هيبة السلطان مما يمنع المناظر من إبداء حجته أو التجرؤ على التخطئة، وقد كان لأبي بكر بن العربي موقف من هذا القبيل، حيث كان يناظر رافضيا هو رأس الإمامية في بلده وكان ابن العربي مارا بها، يقول ابن العربي: «وقطعنا الكلام على غرض مني، لأني خفت أن أفحمه فينتقم مني في بلاده»[٢].

٠٧ الاتفاق على أسس المناظرة

وأهم ذلك الاتفاق على المرجع عند الاختلاف، إذ لا يمكن التوصل إلى أي نتيجة إذا لم تكن هناك مسلمات متفق عليها بين الخصمين، فيتم الاتفاق على اعتماد مرجعية القرآن فقط، أو مرجعية القرآن والسنة المروية لدى السنة والشيعة، ونحو ذلك.

ويكون البدء في المناظرة بالنقاط المشتركة وتحديد مواضع الاتفاق، فالبدء بها يقلل الفجوة، ويوثق الصلة بين الطرفين، ويشعر كلا منهما أن الخلافات ضيقة، وهذا له أثره الإيجابي، ومردوده النفسي في الحوار

---

(١) استخراج الجدال من القرآن الكريم، عبدالرحمن ابن الحنبلي (ص٥٢-٥٣).

(٢) العواصم من القواصم (ص٤٧).

٠٨ اعتدال المزاج عند المناظرة

فلا يكون المناظر في حال يشوش على عقله وفكره، كشدة الجوع أو العطش أو الغضب أو الحزن ...الخ.

والأصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»[1]، يقول ابن عقيل الحنبلي: «والمناظرة حيث وضعت فإنها وضعت لاستخراج حكم الله في الحادثة، فاعتبر لها اعتدال الطبع»[2].

٠٩ إنصاف الخصم

فالغرض الرئيس للمناظرة هو الوصول إلى الحق، وعدم الإنصاف يمنع من الوصول إلى الحق، وهو نوع من التطفيف كما قال الشيخ السعدي في قول الله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ [المطففين: ١-٣]: «يدخل في عموم هذا: الحجج والمقالات، فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص على ماله من الحجج، فيجب عليه أيضًا أن يبين ما لخصمه من الحجج التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه».

١٠ تلخيص كلام الخصم إذا كان طويلا

فبعض المناظرين يطيل الكلام أحيانا لعدم قدرته على اختصار الكلام وتنقيحه، وأحيانا يفعل بعضهم هذا تعمدا لأجل التمويه على خصمه وإيهام الحاضرين بكثرة علمه وحججه، فهنا لا بد من تلخيص كلامه وإعادة عرضه عليه وأخذ الإقرار منه بأن هذا هو مقصوده، فيقول المناظر: خلاصة كلام مناظري أنه يريد كذا وكذا، وحجته كذا وكذا، أليس كذلك؟

وهذا التلخيص يفيد في أمور:

- يساعدك على جمع شتات الكلام حتى تعرف من أين ترد عليه.
- يبين للناس حقيقة كلامه الكثير وأنه ليس إلا هذه النقاط المعدودة، فيزول انبهارهم وافتتانهم به.
- يلزمه بما قال، حتى إذا أراد بعد ذلك أن ينفي كلامه أو يناقضه لا يستطيع، لأنه قد أقر أن هذا هو مراد كلامه.

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨) ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) الجدل على طريقة الفقهاء (ص٢٤٤).

وإذا كان حوار الشيعة لأجل دعوتهم فيمكن أن يضاف:

٠١ الحوار مع الشيعي ليس حواراً مع فرد، وإنما مع موروث عقائدي متراكم عبر الزمن.

٠٢ جذور الانحراف عند الشيعة ترجع إلى عدة أسباب، أهمها: الشيطان، علماء الضلالة، والنفس الأمارة بالسوء، ولا بد للمحاور الوقوف على أي من هذه الأمور هو السبب الرئيس في انحراف الشيعي الذي يحاوره، للتركيز عليه.

٠٣ لا ينبغي البدء في حوار الشيعة بالمسائل الفرعية كأفضلية علي أوأحقيته بالخلافة ومقتل الحسين أوعاشوراء والتربة الحسينية والجمع بين الصلاتين.. إلخ. بل يجب التركيز على مسائل من أمثال: عقيدتهم في التوحيد وفي القرآن وفي الصحابة ي.. إلخ، وهي الأمور التي يتهرب منها الشيعة في الغالب.

٠٤ يجب التركيز على نقطة واحده في الحوار، وعدم تشتيته في عدة محاور، فلا يُنتقل إلى غيرها حتى يتم الفراغ منها والحكم فيها.

٠٥ عوام الشيعة هم ضحايا علمائهم في الغالب، فيجب قطع الصلة والتأثير بينهم، وذلك بتذكيرهم بأنهم سيقفون أمام الله وحدهم وسيسألون عن كل أعمالهم، مع التوضيح للشيعي بأن ما يصدر عن أهل السنة من مطاعن في الشيعة ليس المقصود به العوام، بل من عرف الحق منهم وجحده.

٠٦ عند نقد عقائد الشيعة الفاسدة لا ينبغي إغفال الاستشهاد بأقوال علمائهم (من أصحاب النزعات التصحيحية عندهم)، لما له من تأثير كبير.

٠٧ يجب الأخذ في الاعتبار أن الشيعي يعطي للمصطلح والعنوان والغلاف الخارجي قيمة كبيرة، إذ قد يحاربون مسألة معينة بسبب العنوان، ويُقبِلون على ذات المسألة إذا تغير عنوانها. فهناك فرق مثلاً بين عنوان (الحوار مع الرافضة الفجّار) وبين (حوار هادئ مع صديقي الشيعي).

٠٨ ينبغي اجتناب العبارات القاسية، كالقول للشيعي: يصعب تصديقك لأنك تعمل بالتقية، أو هل تزوجني أختك متعة.. إلخ. فنعمد إلى حبس الشيعي في ذاته، وإلى تقييده بما يحاول التحرر منه، فلا نسمح له حتى بالبراءة مما حمّله أسلافه من مواقف قد لا يتفق معها.

٠٩ التركيز على إظهار المتناقضات في المذهب الشيعي، فهذه المسألة تضعف من موقف الطرف الآخر بسبب تفكيره في كيفية الجمع بين المتناقضات، وبالأخص إن كثرت عليه.

١٠ يجب التنبه لمقاصد الشيعة من طرح المقدمات لشبههم، كأن يقول: ما مصير من غضبت عليه فاطمة ل؟ فلا ينبغي التسرع في الجواب وإعطاء الحكم، فيطبقه على الصديق. بل يجب إفساد مقاصده بقولك مثلا: كمصير الذي لم يدافع على زوجته حتى كسر ضلعها وتنازل عن الخلافة، حتى عاتبته وعاتبته على ذلك؟ فهذا يجعل الشيعي عارفاً بوقوفك على مقاصده وأساليبه فيربكه، ويضعف من موقفه.

١١ استغلال الجانب العاطفي عند الشيعة وبشكل مناسب، كأن نذكر للشيعي ما في كتبهم من مطاعن في أهل البيت رحمهم الله، وفي المقابل إقناعه بأن أهل السنة لا يكرهون أهل البيت، بل

١٢ يجب الأخذ من المصادر الشيعية مباشرة، حتى لا تقع في حرج الخطأ في النقل عنهم بسبب النقل بواسطة.

١٣ ليس بالضرورة أن كل ما جاء في كتب الشيعة يلزمهم جميعاً، فهناك كثير من الآراء والعقائد لم تعد مقبولة، فلا ينبغي تعييرهم بما في مذهبهم من أخطاء ما لم يعتقدوها ويقولوا بها.

١٤ ينبغي أن تكون الغاية هي الدعوة للعودة للكتاب والسنة الصحيحة دون التركيز على قضية إعلان التسنن، وينبغي التركيز على إظهار محاسن عقائد أهل السنة والجماعة بدلاً من التركيز على إظهار عيوب المذهب الشيعي من غير ضرورة، لأن التهجم على عقائد الآخرين يحولهم إلى موقع الدفاع، فتضيع معها مقاصد وغايات الحوار.

١٥ مراعاة قانون خفض أو تقليل الفساد العقدي أمر مهم، فإذا استطاع المناظر التقليل من العقائد والقناعات الفاسدة للمحاور فهذا جيد جدا، وقد يكون هذا هو الممكن، وحينها ربما يكون الاستمرار في الجدال أمر لا داعي له أو يؤدي إلى نتائج عكسية.

١٦ الاستفادة من المهتدين في الوصول إلى البقية، فهم أقدر على معرفة سبل الوصول إليهم، وأكثر قبولاً عندهم من الغير.

١٧ ليس بالضرورة أن تجد الإجابة على كل شبهة حاضرة عندك، ولا حرج في طلب الإذن للرجوع إلى أهل العلم لمعرفة رأيهم وأقوالهم في المسألة.

١٨ اجتنب التسرع في نقد أو الطعن في القول أو الرواية دون مراجعة مصادر أهل السنة للتأكد من عدم وجود أمثالها من طرقنا، فتقع في حرج.

الوحدة الثانية: مهارات الجدال والمناظرة

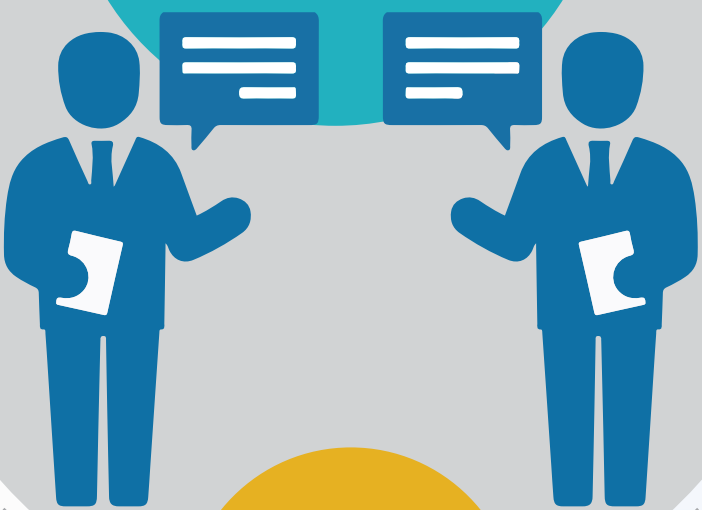

سندرس في هذه الوحدة قسمين أساسين:

- مهارات التحليل
- مهارات النقد

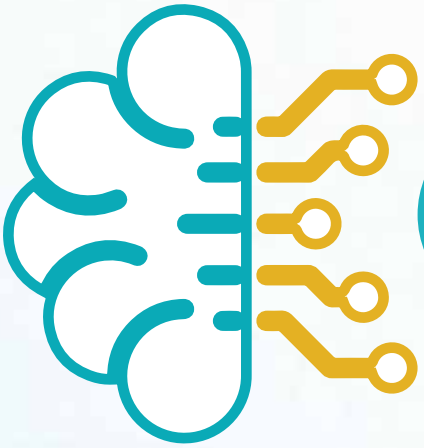

أولا:
مهارات التحليل

من أسباب تسمية الشبهة بهذا الاسم: أن الحق يشتبه فيها بالباطل، حتى أنه ربما يصعب التمييز بينهما، ويلتبس الأمر على المتلقي لها، ولو كانت الشبهة باطلا خالصا لما راجت عند معظم الناس، وإنما سبب تأثيرها هو جانب الاشتباه الحاصل فيها، ومن هنا فإن أول ما يحتاج إليه المناظر أن تكون عنده القدرة على تحليل هذه الشبهة ومعرفة مكمن الخطأ فيها حتى يستطيع أن يرد عليها بالشكل الصحيح المناسب، وبقدر ما يعجز المناظر عن تحليل الشبهة بقدر ما يكون عجزه عن جوابها.

ومن هنا فإنه عند سماع أو قراءة أي شبهة فلا ينبغي لك أن تضطرب أو تشعر بالخوف من عدم القدرة على الإجابة عنها، ولا تتعجل كذلك بالرد عليها، بل ابدأ بالتأمل فيها، واعمل على تفكيك هذه الشبهة حتى تتضح لك بنيتها الاستدلالية ويتبين لك مقصود الخصم، وتفند مواطن الخلل والضعف فيها، وتكتشف ما فيها من مغالطات، وهذا سيتطلب مهارتين أساسيتين:

- مهارة طرح الأسئلة
- مهارة كشف المغالطات

السؤال عن المعنى غير الواضح حتى يتضح مقصود المدعي تماما

السؤال عن سلامة الدليل من المعارض

السؤال عن الدليل؟

السؤال عن وجه الدلالة؟ وهل الدليل مطابق للدعوى؟

السؤال عن نوع هذا الدليل هل هو من المقبول عند الخصم أم لا؟

مدخل:

في علم الجدل يطلق على الذي يبدأ بطرح الدعاوى: المعلل، ويطلق على الطرف الآخر الذي يتولى مهمة النقد: السائل، إذ أن عمل السائل يتطلب تفعيل جانب السؤال والاستفسار، ولهذا من أهم ما يكون للمناظر والراد على الشبهات أن يعرف كيف يطرح الأسئلة، وما هي الأسئلة التي ينبغي أن يطرحها، أو بعبارة أخرى: إلى ماذا ينبغي أن يتوجه السؤال؟

تنبيه: ليس بالضرورة أن يتم توجيه هذا السؤال للخصم، بل أحيانا يكفي أن تطرح هذا السؤال في نفسك وتجيب عنه حتى تتضح لك مفردات الشبهة وتركيبها.

وأهم الأسئلة التي ينبغي على المناظر طرحها ما يلي[1]

(١) ينظر شرح الكوكب المنير (٤/ ٣٧٥).

١

السؤال عن المعنى غير الواضح حتى يتضح مقصود المدعي تماما

يقول ابن التلمساني: «اعلم أن الواجب على السائل أن يطلب أولا ما أمكنه من تعريف مفردات المدعى، وتعيين البحث وتمييزه عن سائر الأحوال، كما إذا ادعى المعلل أن النية ليست شرطاً في الوضوء، فينبغي للسائل أن يقول: ما النية؟ وما الشرط؟ وما الوضوء؟»[١].

٢

السؤال عن الدليل؟

وهذا من أهم الأسئلة، لأن الدعوى دون دليل لا قيمة لها، ولا حاجة إلى مناقشتها، ولهذا يكفي رفض الدعوى المجردة عن الدليل لإسقاطها.

---

(١) شرح معالم أصول الدين، نقلا عن صناعة التفكير العقدي (ص٤٧٨).

تنبيهان

الأول

السؤال عن الدليل إنما يكون بعد التأكد من أن الدعوى معارضة لما تعتقده، أما إذا كانت الدعوى غير مخالفة لعقيدتك فلا حاجة إلى السؤال عن الدليل، إذ يكفي أن تقول: نحن لا نختلف في هذا.

مثال: إذا قال الشيعي: أبو بكر وعمر وعثمان ليسوا أئمة وإنما الإمام هو علي، فهنا يقال: ما تريد بقولك: أئمة، فإن أردت أنهم غير معصومين فنحن نتفق معك على أنهم ليسوا أئمة بهذا الاعتبار وهنا لا نحتاج إلى المطالبة بالدليل، وإن أردت أنهم ليسوا أهلا للإمامة أو أن خلافتهم لم تنعقد بإجماع المسلمين عليها ونص الرسول صلى الله عليه وسلم على الخليفة الأول نصا صريحا أو خفيا فلا نسلم لك بذلك، وهنا نطالبه بالدليل على دعواه لمخالفتها عقيدتنا.

الثاني

إذا لم يأتِ المدعي بدليل دعواه فلا تذهب وتبحث له عن الدليل، أو تقول له: أعلم أنك لا تعرف الدليل على دعواك هذه، ولكن سأذكر دليل أصحاب مذهبك.. ثم تذكر أدلتهم، لأن المقصود من المناظرة إظهار ضعف الباطل، وهذا الصنيع قد يكون فيه تقوية له، خاصة إذا قصر بيانك عن توضيح فساد استدلالهم، فربما تعلق الشبهة في نفوس البعض فلا تخرج بعد ذلك، وهذا مما أخذه العلماء على الفخر الرازي، حيث إنه إذا عرض أقوال أهل البدع يعرض أدلتهم بالتفصيل، بل ربما ذكر لهم أدلة لا يعرفونها، ثم إذا ردَّ عليهم لم يحسن الرد عليهم كما أحسن في عرض أدلتهم، فصار كأنه داعية لهذه البدع مع أنه في مقام الرد عليها.

٣
السؤال عن نوع هذا الدليل هل هو من المقبول عند الخصم أم لا؟

إذ أن مصادر التلقي تختلف من طائفة إلى أخرى، فما يصح أن يكون دليلا عند هذا ربما لا يصح أن يكون دليلا عند الآخر، والأصل أن المستدل يستدل بما يعده دليلا، فإذا استدل بما لا يصح أن يكون دليلا عنده فهنا يكون قد وقع في مغالطة وتحايل.

مثال

احتجاج الشيعة: عندما يحتج الشيعي لإثبات الإمامة بمثل قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾ [المائدة: ٥٥] فإن السؤال يتوجه: هل يصح أن يستدل الشيعي بهذه الأدلة على إثبات الإمامة؟

الجواب

أن من المسلمات عند الشيعة أن الإمامة ليس مدركها السمع بل العقل، بل من المحال استعمال السمع في إثبات الإمامة كما نص على هذا ابن المطهر الحلي[1]، فعلى أصول الشيعة لا يصح الاستدلال بهذه الآيات على إثبات الإمامة فسقط استدلالهم بها.

٤
السؤال عن ثبوت الدليل

فوجود الدليل بحد ذاته لا يكفي حتى يكون هذا الدليل صحيحا يمكن الاعتماد عليه، وهذا يتعلق بالأدلة النقلية، فهي التي توصف بالثبوت وعدمه، ومن المقرر عند علماء الجدل قاعدة: (إن كنت مدعيا فالدليل، وإن كنت ناقلا فالصحة) والمعنى: أنك إذا أتيت بدعوى فلا بد من أن تأتي بالدليل عليها، وإذا كنت تنقل عن غيرك سواء كان هذا النقل تعريفا أو تقسيما أو رواية فالمطلوب منك هو إثبات صحة هذا النقل.

(١) الألفين في إمامة أمير المؤمنين (ص٣٨)

٥

السؤال عن وجه الدلالة؟ وهل الدليل مطابق للدعوى؟

فلا يكفي وجود الدليل وثبوته، بل لا بد من بيان وجه الدلالة، والتأكد من أن هذا الدليل مطابق للدعوى، فلا يكون الدليل دالا على ما هو أعم أو ما هو أخص من الدعوى، فضلا عن أن يكون دالا على أمر آخر خارج عن الدعوى.

مثال

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لإثبات حجية أقوال الأئمة بحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض. وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[1]، وهم يستدلون بهذا الحديث على إثبات حجية قول الواحد من آل البيت وهو الإمام.

الجواب

أن الحديث يتكلم عن مجموع آل البيت وليس عن الواحد منهم، فالدعوى هنا غير مطابقة لدلالة الحديث بل هي أعم منه.

مثال آخر

احتجاج الشيعة: يستدلون بحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» على أن عليا رضي الله عنه هو أعلم الصحابة ولهذا هو المستحق للخلافة.

الجواب

أجاب جمال الدين الواسطي بأن هذا الحديث [illegible] على تسليم ثبوته- يدل على ثبوت العلم لعلي، لكنه لا يدل على أرجحيته على غيره، بل لا ينفي وجود من يساويه في العلم[2]، فالدعوى هنا (وهي أفضلية علي) أعم من دلالة الحديث.

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٨٨).

(٢) المناظرة بين السنة والرافضة (ص١٢٨).

٦

السؤال عن سلامة الدليل من المعارض

والمقصود بالمعارِض: دليل أقوى يدل على خلاف ما دلَّ عليه الدليل الأول، والسلامة من المعارض شرط أساسي في صحة واستقامة الاستدلال، فإذا وجد المعارِض ضعف الاستدلال بهذا الدليل وربما يسقط تماما.

مثال

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لفضل علي رضي الله عنه وإمامته بما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة»[١].

الجواب

يقول ابن تيمية في بيان بطلان هذا الحديث من جهة معارضته لما هو أقوى ثبوتا منه: «وهذا الحديث مما يشهد المسلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوله، فإن حب الله ورسوله أعظم من حب علي، والسيئات تضر مع ذلك. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب عبد الله بن حمار في الخمر، وقال: «إنه يحب الله ورسوله». وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله، والسيئات تضره.

وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الشرك يضر صاحبه ولا يغفره الله لصاحبه، ولو أحب علي بن أبي طالب فإن أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضره الشرك حتى دخل النار... وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وإن كان يحب عليا، ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا، ولو قتل لأقيد بالمقتول وإن كان يحب عليا. وحب النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من حب علي، ولو ترك رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبائر لضره ذلك مع حب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يضره ذلك مع حب علي؟»[٢]

فبين أن هذا الحديث معارض لنصوص هي أقوى وأشهر، بل ومعارض لضروريات الإسلام وإجماع المسلمين

---

(١) هذا الحديث لا يصح، وقد حكم عليه العلماء بالوضع والبطلان، ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٤٩)، الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٤٩-٣٥٥) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٤٨-٣٤٩)

(٢) منهاج السنة (٥/ ٧٣-٧٤).

المصادرة على المطلوب

مغالطة تجاهل المطلوب (الحيدة عن المسألة)

مغالطة رجل القش

مغالطة مناشدة الشفقة واستدرار العطف

مغالطة التعميم

مغالطة التفكير التشبيهي

مغالطة التركيب والتقسيم

مدخل:

هـذه المهـارة مـن المهـارات الأساسـية للمناظـر، فـإن الكثـير مـن الأدلـة التـي يستدل بها الخصوم تشتمل على مغالطات استدلالية، بل الأصل في شبهات أهل البدع أن تحتوي على مغالطات، سواء من جهة ثبوت الدليل، أو من جهة الاستدلال به، فإن الدليل الصحيح لا يمكن أن يكون دالا على خطأ إلا بمغالطة.

وهناك الكثير من المغالطات التي يذكرها العلماء في هذا الشأن، ومن أهم هذه المغالطات ما يلي[1]

(١) هذه المغالطات مأخوذة من كتاب (المغالطات المنطقية) لعادل مصطفى، وهو من أحسن ما كتب في هذا الجانب.

١

المصادرة على المطلوب

معناها: التسليم بالمسألة المطلوب البرهنة عليها من أجل البرهنة عليها، وذلك بأن تفترض صحة القضية التي تريد البرهنة عليها، وتضعها بشكل صريح أو ضمني في إحدى مقدمات الاستدلال، فتجعل النتيجة مقدمة والدعوى دليلا[١].

مثال: السرقة فعل غير مشروع، لأنها لو لم تكن كذلك لما حرمها الشرع، (لو سألنا: لماذا حرمها الشرع؟ لأنها فعل غير مشروع، فهو تكرار للقول).

مثال

احتجاج الشيعة: يقول الشيعة: علي معصوم لأن الناس مجمعون على أن الإمام لا بد أن يكون معصوما، وبالاتفاق أن أبا بكر وعمر وعثمان ليسوا معصومين فيكون المعصوم هو علي، ومعنى هذا أن الإجماع دليل على عصمة علي.

الجواب

الإجماع عندهم لا يصح إلا إذا كان المعصوم ضمن المجمعين، فحقيقة قولهم: الإمام معصوم لأنه قال: إنه معصوم، فجعلوا النتيجة (الإمام معصوم) مقدمة، وجعلوا الدعوى: (ادعاء الإمام العصمة) دليلا، وهذه مصادرة على المطلوب، وحقيقة قولكم هي: فلان معصوم لأنه قال: إنني معصوم، والشيء لا يصح أن يكون دليلا على نفسه[٢].

---

(١) المغالطات المنطقية عادل مصطفى (ص٢٥)

(٢) وهذا من النوع من المصادرة على المطلوب يسمى بالاستدلال الدائري، وسبب رفض هذا الاستدلال: أنه لا يقدم لنا دليلا مستقلا عن الدعوى ذاتها. عادل مصطفى (ص٣١)

مثال آخر

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لذم أبي بكر وعمر بقولهم: إن الله تعالى سلَّطنا عليهم في اللعن والسب، وما ذاك إلا لشيء، أي أن هناك سوءا عملاه تسبب في تسليط الله تعالى لنا عليهم[1].

الجواب

هذا استدلال متهافت، فإنه يقال لهم: لماذا تطعنون في أبي بكر وعمر؟ وجوابهم: لأنهم عملوا سوءا، فيقال لهم: وما أدراكم أنهم عملوا سوءا؟ فيقولون: لأننا نسبهم!! فجعلوا دعواهم هي الدليل، ودليلهم هو الدعوى، وهذه مصادرة على المطلوب.

٢

مغالطة التعميم المتسرع

معناها: إصدار حكم على فئة كلية أو كبيرة من خلال بعض الأفراد من هذه الفئة[2].

مثال

احتجاج الشيعة: يذكر ابن المطهر أن جميع من عدا الإمامية والإسماعيلية ذهبوا إلى أن الأنبياء والأئمة غير معصومين، فجوزوا بعثة من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة، يريد بذلك أهل السنة.

الجواب

فنَّد ابن تيمية هذا التعميم الظالم، وقال: «ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصمة عن الأنبياء وتجويز الكذب والسرقة والأمر بالخطأ عليهم فهذا كذب على الجمهور؛ فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين، وكل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الأمر والنهي يجب طاعته فيه باتفاق المسلمين، وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين، وما أمروهم به ونهوهم عنه وجبت طاعتهم فيه عند جميع فرق الأمة، إلا عند طائفة من الخوارج يقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمر هو به وينهى عنه، وهؤلاء ضلال باتفاق أهل السنة والجماعة، وقد ذكرنا غير مرة أنه إذا كان في بعض المسلمين من قال قولا خطأ لم يكن ذلك قدحا في المسلمين»[3].

---

(١) نظر: المناظرة بين السنة والرافضة (ص١٩٧).
(٢) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٥١).
(٣) منهاج السنة (٣/ ٣٧٢).

مثال آخر

احتجاج الشيعة: أورد ابن المطهر العديد من المسائل الفقهية التي شنَّع بها على أهل السنة لغرابتها كإباحة البنت المخلوقة من الزنا، وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر في الإسكار والوضوء به، والصلاة في جلد الكلب، وعلى العذرة اليابسة، وإباحة أكل الكلب، وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء.

الجواب

أجاب ابن تيمية عن هذه المسائل بجواب عام فقال: « في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة، وأما سائرها فليس في هذه المسائل مسألة إلا وجمهور أهل السنة على خلافها، وإن كان قد قالها بعضهم»[1]

فنَّد ابن تيمية هذه المسائل مسألة مسألة، ثم علَّق بتعليق مهم فقال: « وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة، ليس فيها لغيره إلا مسألة المخلوقة من ماء الزنا للشافعي»[2].

ثم أخذ يبين أن الشيعة في الأصل يفضلون مذهب أبي حنيفة على بقية المذاهب، فكيف ينتقدون هذه المسائل التي قال بها أفضل المذاهب عندهم، لكن حقيقة الأمر هي أن هذه المغالطة أراد بها الشيعة تعميم الشناعة على سائر مذاهب أهل السنة.

مغالطة تجاهل المطلوب (الحيدة عن المسألة)

معناها: أن يتجاهل المرء الشيء الذي يتوجب أن يبرهن عليه، ويبرهن على شيء آخر[3].

مثال

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لأحقية علي بالخلافة بكونه لم يشرك بالله تعالى أبدا، بل لا زال مسلما منذ طفولته.

الجواب

هذا الاستدلال فيه مغالطة، لأن المطلوب إثباته هو أنه مستحق للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، أما كونه لم يشرك فهذا ليس له علاقة بالموضوع وليس له تأثير في الحكم.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤١٨).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٣٣).

(٣) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٥٩).

وقريب من هذه المغالطة مغالطة أخرى تسمى: مغالطة الرنجة الحمراء:

وهي حيلة كان يستخدمها المجرمون الفارون لتضليل كلاب الحراسة التي تتعقبهم، وذلك بسحب سمكة رنجة حمراء عبر مسار المطاردة، فتجتذب رائحتها الشديدة الكلاب عن رائحة المجرمين.

وقد استعيرت للتعبير عن كل محاولة لتحويل الانتباه عن المسألة الرئيسية في الجدال، وذلك بإدخال تفصيلات غير هامة، أو بإلقاء موضوع مثير للانفعال دون أن يكون له صلة بالموضوع الأساسي إلا بشكل سطحي، فيجر الخصم إلى خارج نطاق الجدال.

مثال: يبدأ السني يتحدث عن فضائل عثمان رضي الله عنه ونفقاته العظيمة في سبيل الله تعالى محتجا بها على الشيعي في إثبات فضله ومكانته، فيجيب الشيعي قائلا: لكنه أفسد هذا كله بمحاباته لقرابته وتوليته للفسقة وظلمه للرعية، فينفعل السني ويذهب ليرد على هذه الدعاوى والافتراءات، ويخرج بذلك عن النقطة الأساسية وهي: هل ثبتت أدلة تدل على فضل عثمان رضي الله عنه.

٤ مغالطة التفكير التشبيهي

معناها: افتراض أن الأشياء المتشابهة من وجه من الوجوه لا بد أن تكون متشابهة في وجوه أخرى، فهما إذن متماثلان[١].

مثال

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لأجل إثبات أحقية علي بالخلافة بقضية النسب فيقولون: إذا مات الواحد فمن أحق بميراثه؟ الأجنبي أو ابن عمه؟ فربما أجابهم العامي من أهل السنة: ابن عمه.

الجواب

الجواب الصحيح هنا أن يقال: إن الحكم ليس بالميراث، إذ الميراث يقسم على مجموع الورثة، والحكم يختص به واحد منهم، فثبت الفرق بينهما[٢].

---

(١) المغالطات المنطقية (ص١٥٤).

(٢) المناظرة بين السنة والرافضة (ص١٢٣).

احتجاج الشيعة: احتج ابن المطهر لإثبات صحة مذهب الإمامية بوجوه، فكان من أوجه صحة مذهبهم عنده أن قال: «الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم قاطعون بذلك، وبحصول ضدها لغيرهم .. وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون بذلك لا لهم ولا لغيرهم، فيكون اتباع أولئك أولى، لأنا لو فرضنا مثلا خروج شخصين من بغداد يريدان الكوفة فوجدا طريقين سلك كل منهما طريقا، فخرج ثالث يطلب الكوفة، فسأل أحدهما: إلى أين تذهب؟ فقال: إلى الكوفة. فقال له: هل طريقك توصلك إليها وهل طريقك آمن أم مخوف؟ وهل طريق صاحبك تؤديه إلى الكوفة؟ وهل هو آمن أم مخوف؟ فقال: لا أعلم شيئا من ذلك، ثم سأل صاحبه عن ذلك فقال: أعلم، أن طريقي يوصلني إلى الكوفة، وأنه آمن، وأعلم أن طريق صاحبي لا يؤديه إلى الكوفة، وأنه ليس بآمن، فإن الثالث إن تابع الأول عده العقلاء سفيها، وإن تابع الثاني نسب إلى الأخذ بالحزم».

مثال آخر

الجواب

تناول ابن تيمية هذا التشبيه، وأخذ يبين أن هذا التشبيه ليس بحجة من أوجه عديدة، ومن هذه الأوجه:

- أن هناك العديد من الطوائف تدعي نفس الدعوى كالباطنية وغلاة الصوفية، ويجزمون بصحة النجاة لهم ولأئمتهم وشيوخهم، فهل يكون هذا دليلا على صحة مذاهبهم؟

- أن الشيعة يقولون إن أتباع الأئمة لا يستحقون الجنة حتى يقومون بأداء الواجبات وترك المحرمات، بينما يقول الباطنية بأنه لا حاجة إلى هذا، بل يكفي عندهم مجرد تصديق الإمام، فهم أقرب إلى المثل الذي ضربه ابن المطهر، فهل قال بأن مذهبهم أحق؟

- أن أهل السنة يجزمون بأن من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم لا شك أنه سيكون من الناجين، لكن يتوقفون في الشخص المعين، وهذا راجع إلى عدم العلم بحقيقة الشخص المعين، وهذا مما لا يخالف فيه الشيعة، فرجع الأمر إلى أن كلا الفريقين يجزم بأن الأتباع الصادقين سيدخلون الجنة، إلا أن الشيعة يجعلون التبعية للأئمة، وأهل السنة يجعلون التبعية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم أحظى بالنصوص[1]

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤٨٥-٥٠٦)

٥

مغالطة رجل القش

معناها: أن يعمد الخصم إلى مهاجمة فكرة أخرى غير قوية بدلا من الفكرة الأساسية القوية للخصم، وذلك باستغلال تشابه الألفاظ، أو تقارب الأفكار.

وسبب تسميتها بهذا: أنهم كانوا يصنعون دمية على شكل رجل مصنوعة من القش، وذلك لكي تمثل الخصم في التدريب على استخدام السيف، لأن منازلة الدمية أسهل من منازلة الرجل الحقيقي.

ويمكن تطبيقها بمهاجمة فكرة أخرى، أو بمهاجمة نفس الفكرة لكن من جانب ضعيف فيها.

مثال

احتجاج الشيعة: من الأمور التي يشنع بها الشيعة على عثمان رضي الله عنه أنه لم يشهد يوم بدر، ويجعلون من هذا أمرا عظيما.

الجواب

هذه القضية ليست مما يعاب على عثمان رضي الله عنه من الأساس، فإن الخروج إلى بدر لم يكن واجبا على جميع المسلمين، ولم يستنفر النبي صلى الله عليه وسلم جميع المسلمين، وقد غاب العديد من الصحابة عن حضور يوم بدر.

عدا عن أنه كان معذورا بمرض زوجته ابنة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أمره النبي بالبقاء لتمريضها.

مثال آخر[1]

احتجاج الشيعة: يتهم الشيعةُ أهلَ السنة ببغض آل البيت ومعاداتهم، ويستدلون لذلك بأن أهل السنة يذهبون إلى كفر أبوي النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك كفر أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

الجواب

هذا الاستدلال فيه مغالطة كبيرة، فإن هاتين المسألتين ليس لهما علاقة بالموقف من آل البيت، وأولهم النبي صلى الله عليه وسلم، فأهل السنة يعظمون النبي صلى الله عليه وسلم مع قولهم بكفر والديه وكذلك يوالون عليا مع قولهم بكفر والده، وهم ما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه إلا بنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو رأس آل البيت.

---

(١) ينظر: المناظرة بين السنة والرافضة (ص٢١٥، ٢١٨).

٦

مغالطة التركيب والتقسيم[1]

معناها: الانتقال غير المشروع من خصائص الكل إلى خصائص أجزائه ومكوناته، أو العكس.
فالأشياء تنقسم إلى أجزاء وكل، والمعاني تنقسم إلى كليات وجزئيات، وكل من الأجزاء والجزئيات لها خصائص تختلف عن خصائص الكل والكلي، ومن المغالطات الكبيرة إعطاء خصائص أحدهما للآخر.
فمثلا: لو قال شخص: جميع أجزاء هذه الآلة خفيفة الوزن، إذن فهذه الآلة خفيفة الوزن، فإن هذا يكون خطأ كبيرا، لأنه أعطى خصائص الأجزاء للكل.

مثال

احتجاج الشيعة: يقول ابن المطهر في تقرير إنكار الإجماع: «وأيضا كل واحد من الأمة يجوز عليه الخطأ، فأي عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع؟»

الجواب

أجابه ابن تيمية بقوله: «من المعلوم أن الإجماع إذا حصل حصل له من الصفات ما ليس للآحاد، لم يجز أن يجعل حكم الواحد الاجتماع، فإن كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط والكذب، فإذا انتهى المخبرون إلى حد التواتر امتنع عليهم الكذب والغلط.
وكل واحد من اللقم والجرع والأقداح لا يشبع ولا يروي ولا يسكر؛ فإذا اجتمع من ذلك عدد كثير أشبع وأروى وأسكر، وكل واحد من الناس لا يقدر على قتال العدو فإذا اجتمع طائفة كثيرة قدروا على القتال»[2]

(١) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٢٠٧).
(٢) منهاج السنة (٨/ ٣٥٧).

٧

مغالطة مناشدة الشفقة واستدرار العطف[1]

معناها: استعمال الأسلوب الخطابي والعاطفي للتأثير على المتلقي ولفت انتباهه عن الحجة، بل ربما تجعل هذه العاطفة والشفقة دليلا يحتج به.

وهذه يستخدمها الشيعة كثيرا عند الحديث عن مظلومية آل البيت ومظلومية الشيعة.

مثال

احتجاج الشيعة: كان ابن المطهر يريد الطعن في إمارة يزيد ونسبة أهل السنة إلى تعظيمه ومحبته فقال: «وتمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد إمامة يزيد بن معاوية مع ما صدر عنه من الأفعال القبيحة من قتل الإمام الحسين ونهب أمواله وسبي نسائه ودورانهم في البلاد على الجمال بغير قتب، ومولانا زين العابدين مغلول اليدين، ولم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخيول، وحملوا رءوسهم على القنا، مع أن مشايخهم رووا أن يوم قتل الحسين مطرت السماء دما، وقد ذكر ذلك الرافعي في (شرح الوجيز) وذكر ابن سعد في (الطبقات) أن الحمرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تر قبل ذلك. وقال أيضا: ما رفع حجر في الدنيا إلا وتحته دم عبيط، ولقد مطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب مدة حتى تقطعت».

الجواب

هذا الكلام يحتوي على شحنة كبيرة من العاطفة ومحاولة استدرار الشفقة، والجواب عنه يحتاج إلى تفصيل وتفنيد، وهذا الذي فعله ابن تيمية في مناقشته لهذا الكلام، فقسم كلامه إلى أقسام:

أولا: بيان أن موقف أهل السنة من يزيد ومن سائر الملوك والأمراء هو موقف معتدل، ليس فيه غلو ولا جفاء، وأن يزيد هو ملك من الملوك الذين لهم حسنات وسيئات، مع كثرة سيئاته التي لا يقره عليها أهل السنة، ومنها ما جرى للحسين في زمنه.

ثانيا: بيان موقف أهل السنة من قتل الحسين رضي الله عنه، وأنهم يرون أنه قتل مظلوما شهيدا.

ثالثا: تفنيد الأخبار التي أوردها ابن المطهر وبيان ما يثبت منها وما لا يثبت، وما يمكن تصديقه وقبوله وما لا يمكن[2].

وهذا يعطينا منهجية التعامل مع مثل هذا النوع من المغالطات، وأنه ينبغي تفصيل وتفنيد الكلام، وعدم الانجرار وراء التأثير العاطفي، خاصة وأن مقصود هذه المغالطة هو تشتيت المناظر وتحريك الجانب العاطفي لديه ولدى المستمعين ليغطي على جانب الاستدلال المنطقي العقلي.

(١) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٩٣).
(٢) منهاج السنة (٤/ ٥١٧-٥٦٠).

ثانيا:
مهارات النقد
(مهارات الرد على الخصم)

وهذا هو العنصر الأهم في جانب الجدال، إذ لا فائدة من تفنيد الشبهات وتفكيكها ومعرفة ما فيها من أخطاء إذا لم يعقبها رد بمهارة، ومن أبرز هذه المهارات:

- مهارة قلب الدليل
- مهارة الإلزام
- مهارة إبراز التناقض
- مهارة المعارضة

قلب الدليل هو أحد قوادح الأدلة، وله أسماء عند العلماء منها: (قلب الدليل) (المشاركة في الدليل)

تعريفه

بيان المعترض (القالب) أن دليل المستدل الذي ذكره يدل عليه لا له[1].

ومعنى هذا: أن يأتي شيعي مثلا- ويستدل عليك بدليل من القرآن أو السنة، فتقول له: هذا الدليل هو حجة عليك وليس حجة لك، فتقلب عليه استدلاله بهذا الدليل ليكون دليلا عليه.

---

(١) قلب الأدلة للقاضي (١/ ١١١).

لكن لأجل تطبيق
هذه المهارة بشكل
صحيح ينبغي مراعاة
التالي:

١

صحة الدليل الذي يستدل به الخصم، سواء من حيث الثبوت إن كان دليلا نقليا، أو من حيث المقدمات إن كان دليلا عقليا، لأن الدليل إذا كان غير صحيح فقد لا يمكن قلب هذا الدليل، ولا يمكن تطبيق هذه المهارة، وإنما سيكون الاحتياج إلى مهارة أخرى.

وأصل مهارة القلب مبني على فكرة أن الحق لا يتناقض، فلا يمكن للدليل الصحيح أن يدل على معنى فاسد، ولهذا فإننا نجزم بأن هذا الدليل لا يدل على مراد الخصم بل على عكسه، كما أشار إلى هذا ابن تيمية رحمه الله في عدد من المواضع[1] ومن هنا فإن تطبيق مهارة القلب مع الأدلة الصحيحة من حيث الثبوت ممكن دائما، وأما الأدلة غير الثابتة فإنه قد يتسنى تطبيق هذه المهارة معها وقد لا يتسنى.

٢

اتحاد المسألة، بمعنى: أن يكون الكلام حول نفس المسألة، فإذا انتقل الكلام إلى مسألة أخرى فإن الأمر يخرج إلى الإلزام أو التناقض.

٣

أن يكون القلب لنفس الدليل دون زيادة.

(١) ينظر مثلا: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩) (١٨/ ٢٤٠).

أمثلة

مثال

استدلال الرافضة بقوله تعالى: (لَا تَحۡزَنۡ) على ذم أبي بكر:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بقوله تعالى: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠] على ذم أبي بكر، فيقولون: إن أبا بكر قد خاف وجزع، وهذا يدل على عدم إيمانه.

الجواب

هذه الآية تدل على نقيض قول الرافضة من أوجه كثيرة أفاض العلماء في بيانها، وخصوصا كلمة (لا تحزن) فإنها دليل على الرافضة وليست دليلا لهم، فحزن أبي بكر لم يكن حزنا على نفسه بل كان حزنا على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الدين، وإلا فقد كان بإمكانه أن يهرب ويترك النبي صلى الله عليه وسلم بمفرده وينجو بنفسه، يقول جعفر الصادق: «الحزن غير الجزع والفزع، فكان حزن أبي بكر أن يقتل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدان بدين الله، فكان حزن على دين الله، وعلى نبي الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن حزنه على نفسه، كيف وقد ألسعته أكثر من مائة خريش فما قال: حس ولا ناف»[1]، فكانت هذه الآية دليلا على فضل أبي بكر خلافا لما تدعي الرافضة.

مثال

حديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بحديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وهو حديث غير معروف الأصل، وهم يستدلون به على وجوب أصل الإمامة عندهم ووجوب الإيمان بالإمام.

الجواب

مما أجاب به ابن تيمية عليهم أن قال: «هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنهم يدَّعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامرا سنة ستين، ومائتين، أو نحوها... ولم ير له عين، ولا أثر، ولا سمع له حس، ولا خبر، فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه، ولا صفته لكن يقولون: إن هذا الشخص الذي لم يره أحد، ولم يسمع له خبر هو إمام زمانهم،

(١) مناظرة جعفر الصادق مع الرافضي في التفضيل بين أبي بكر وعمر، تحقيق: علي الشبل (ص٩٩-١٠٢).

ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام، ونظير هذا: أن يكون لرجل قريب من بني عمه في الدنيا، ولا يعرف شيئا من أحواله، فهذا لا يعرف ابن عمه، وكذلك المال الملتقط إذا عرف أن له مالكا، ولم يعرف عينه لم يكن عارفا لصاحب اللقطة، بل هذا أعرف؛ لأن هذا يمكن ترتيب بعض أحكام الملك والنسب عليه، وأما المنتظر، فلا يعرف له حال ينتفع به في الإمامة، فإن معرفة الإمام الذي يخرج الإنسان من الجاهلية هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة»[1].

فتحصل من هذا أن الشيعة لا يعرفون إمامهم، فيكون هذا الحديث حجة عليهم، وهكذا قلب ابن تيمية هذا الدليل على الشيعة.

مثال

عصمة الأئمة لطف:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بعقيدة اللطف على وجوب نصب الإمام المعصوم، فيقولون: إن الإمام وجب نصبه لأنه لطف ومصلحة للعباد.

الجواب

أجابهم ابن تيمية بقلب الدليل عليهم، وذلك أن الإمام الذي يدعي الشيعة أن اللطف حاصل به هو إمام مقهور ممنوع لا يستطيع أن يقوم بمهام الإمامة، والأولى منه في هذا هو الإمام المتمكن القادر على القيام بمهام الإمامة وينتفع الناس بولايته، فيكون اللطف دليلا على صحة ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الخلفاء[2].

---

(١) منهاج السنة (١/ ١١٣-١١٤).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٥٥٣).

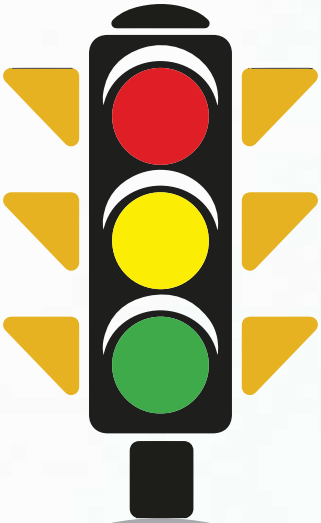

٢

مهارة الإلزام

معنى الإلزام: إلزام الخصم الجمع بين شيئين والتسوية بينهما في الحكم إثباتا أو نفيا[١].

ومعنى هذه المهارة أن ينظر المناظر في أقوال خصمه وما يتفرع عليها مما ينكره الخصم، مع أن مقتضى دليله أو العلة التي أوردها هو إثبات هذا الفرع، فيلزمه بإثباته أو التراجع عن قوله

تنبيه

يتنبه هنا إلى أن الفرع الذي يراد إلزام الخصم به ينبغي أن يكون مما ينفيه وينكره، وليس مما يثبته.

تنبيه آخر

لا يلزم أن يكون اللازم باطلا في نفسه، بل يكفي أن يكون مناقضا لمذهب الخصم.

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٤١٤) إرشاد الفحول (ص٩٥٧).

أمثلة

مثال

لو كانت الإمامة أشرف مسائل الدين للزم بيانها عن الله تعالى ورسوله صلى الله

احتجاج الشيعة: يقرر الشيعة أن الإمامة من أصول الدين بل هي أعظم أصول الدين وأشرفها.

الجواب

يتوجه إليهم السؤال التالي: إذا كانت الإمامة أشرف مسائل الدين للزم بيانها عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وذلك من خلال نصوص واضحة صريحة في القرآن والسنة، إلا أن هذا لم يوجد، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم، فإذا لم توجد الأدلة الواضحة على قضية الإمامة إذن فالإمامة ليست من أصول الدين، بل ليست من الدين أساسا.

وبطبيعة الحال فإن الشيعة سيحاولون الجواب عن هذا الإلزام بتكلف إيراد بعض الأدلة من القرآن والسنة وتفسيرها بما يتوافق مع عقيدتهم في الإمامة، ولكن ليس في الحقيقة دليل صحيح صريح يجيب عن هذا الإلزام.

مثال

لو كان التشبيه بنبي يدل على الفضل والإمامة للزم أن من يشبه نبيين أن يكون أولى بذلك:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لفضل علي رضي الله عنه بأن النبي صلى الله عليه شبهه بهارون، وهذا يدل على أفضليته على بقية الصحابة وإمامته.

الجواب

بما أن منشأ التفضيل هو من جهة تشبيهه بنبي من أنبياء الله تعالى فإذن يلزم أن من شبَّهه النبي صلى الله عليه وسلم بنبيين يكون أفضل من علي، يقول ابن تيمية في هذا: «وتشبيهه أي: علي- بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر: هذا بإبراهيم وعيسى، وهذا بنوح وموسى، فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد»[1].

يشير ابن تيمية إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله، قومك وأهلك، استبقهم، واستأن بهم، لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر: يا رسول الله، أخرجوك وكذبوك، قربهم فاضرب أعناقهم، وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله، انظر واديا كثير الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم نارا، فقال العباس: قطعت رحمك، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يرد عليهم شيئا، فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس:

(١) منهاج السنة (٥/ ٤٣).

يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه، حتى تكون ألين من اللبن، وإن الله ليشد قلوب رجال فيه، حتى تكون أشد من الحجارة، وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٣٦﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ [المائدة: ١١٨]، وإن مثلك يا عمر كمثل نوح قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ٢٦﴾ [نوح: ٢٦]، وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ٨٨﴾ [يونس: ٨٨]»[1].

مثال

لزوم إبطال الدين بسبب فضيلة محبة علي:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لفضل علي رضي الله عنه بحديث نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة»، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث وهو مكذوب[2].

الجواب

ومن أوجه بطلانه أنه يلزم منه إبطال الدين كله، يقول جمال الدين الواسطي: «هذا إن صحَّ نَسَخَ القرآن وجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وتجويز ترك المفروضات وتعطيل الحدود وإتيان المنهيات من الزنا والخمر وأكل الحرام وقطع الرحم وكافة المعاصي مع وجود محبته، وهل اعتقاد مثل ذلك إلا كفر محض!!»[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٣٢) وغيره.

(٢) ينظر ص٣٩

(٣) المناظرة بين السنة والرافضة (ص١٥٠).

معنى التناقض: التناقض معناه: أن صدق إحدى القضيتين ينقض احتمال صدق الأخرى ويجعلها كاذبة حتما، وأن كذب إحداهما ينقض احتمال كذب الأخرى، ويجعلها صادقة حتما، فهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا بحال من الأحوال[١].

والتناقض في الأقوال والعقائد مما يدل على ضعفها وفسادها، فإن الحق لا يتناقض، وإنما يقع التناقض بين الحق والباطل، أو بين باطل وباطل آخر، ومصداق هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ [النساء: ٨٢]) يقول ابن تيمية: «فإن التناقض أول مقدمات الفساد»[٢].

والمقصود بمهارة التناقض أن تكون لدى المناظر القدرة على إظهار وإبراز وقوع خصمه في التناقض، من خلال أقواله وعقائده.

(١) ضوابط المعرفة (ص١٥٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨٩).

مثال

تناقض وجوب الإمامة مع اشتغال الإمام بالعبادة

احتجاج الشيعة: يرى الشيعة أن الإمام المعصوم له وظائف ومهام متعلقة بالإمامة، وهي وظائف كثيرة بطبيعة الحال ومع ذلك يذكرون أمورا عجيبة في عبادة الإمام، ومن ذلك ما ذكره ابن المطهر الحلي من عبادة علي رضي الله عنه، وأنه «كان أعبد الناس: يصوم النهار، ويقوم الليل، ومنه تعلم الناس صلاة الليل، ونوافل النهار، وأكثر العبادات والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت، وكان يصلي في ليله ونهاره ألف ركعة».

الجواب

يتناقض الشيعة هنا حينما يذكرون هذا، إذ كيف يجمع الإمام بين هذه المهام وبين العبادة؟ يعلق ابن تيمية على هذا ويقول: «إن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجموع صلاته في اليوم والليلة أربعين ركعة: فرضا ونفلا، والزمان لا يتسع لألف ركعة لمن ولي أمر المسلمين مع سياسة الناس وأهله، إلا أن تكون صلاته نقرا كنقر الغراب، وهي صلاة المنافقين التي نزه الله عنها عليا»[1].

مثال

تناقض عقيدة الغيبة مع عقيدة اللطف

احتجاج الشيعة: يعتقد الشيعة وجود إمام لا يصل إليه أحد، ولا يعرفه أحد، وهو غائب منذ أكثر من ألف سنة، وهم يرون أن وجود هذا الإمام هو لطف من الله تعالى وفيه مصلحة للعباد..

الجواب

أي مصلحة تتحقق من وجود هذا الإمام، وما هي فائدة إمامته؟ وإذا كان فعل اللطف واجبا على الله تعالى فما هو اللطف الحاصل بهذا الإمام؟ فإما أن نقول بالإمامة حتى ولو لم يكن هناك مصلحة للعباد فنلغي عقيدة اللطف، أو نقول بوجوب اللطف وعلى هذا نلغي فكرة وجود إمام لا يصل إليه أحد، أما أن نثبت كلا العقيدتين فهذا تناقض.

ثم أيضا هذا فيه تكليف ما لا يطاق، إذ كيف يأمر الله تعالى بطاعة من لا يعرف، ولا يعرف بماذا يأمر ولا عن ماذا ينهى، ولا طريق إلى معرفة هذا، مع أن الشيعة من أشد الناس إنكارا لتكليف ما لايطاق!! فكيف يمكن الجمع بين الأمرين؟

---

(١) ينظر منهاج السنة (١/ ١٠٢)

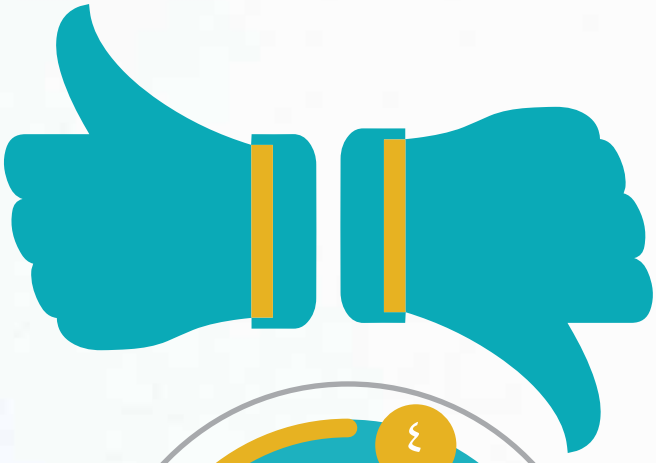

٤

مهارة المعارضة

معنى مهارة المعارضة:

والمقصود بالمعارضة هنا: ادعاء ما يساوي نقيض ما ادعاه المعلل واستدل عليه، وهي التي تسمى عند علماء الجدل بـ: المعارضة بالمثل[١]، ومعنى هذا التعريف: أن المدعي إذا استدل بدليل فإن المعترض عليه يأتي له بدليل يشابه دليله لكنه يقرر خلاف ما قرره المدعي، كأن يقول المدعي: علي أولى بالخلافة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة، فيأتي المعترض فيقول له: وعبدالله بن أم مكتوم أولى بالخلافة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه كذلك على المدينة، وهذا خلاف ونقيض دعوى المدعي تماما لكن بدليل يشبه دليل المدعي من حيث التركيب، وكأن المعترض يقول للمدعي: إذا كنت تقول: إن المنطق يقتضي صحة دعواي فأقول لك: إن المنطق كذلك يقتضي نقيض دعواك.

(١) رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ص٧٢٢).

أمثلة:

مثال

معارضة قولهم بقول الخوارج مثل: تكفيرهم لأبي بكر وعمر معارض بتكفير الخوارج لعلي رضى الله عنه

احتجاج الشيعة: يعتقد الشيعة كفر أبي بكر رضي الله عنه، ومن أسباب تكفيرهم له دعواهم أنه كان ظالما طالبا للدنيا.

الجواب

يعارض ابن تيمية دعواهم بدعوى الخوارج في علي رضي الله عنه من نفس المنطلق الذي ينطلق منه الشيعة في تكفير أبي بكر، ويقول: «الرافضي لا يمكنه أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة – فضلا عن إمامته – إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان، وإلا فمتى أراد إثبات ذلك لعلي وحده لم تساعده الأدلة ... فإذا قالت له الخوارج الذين يكفرون عليا أو النواصب الذين يفسقونه: إنه كان ظالما طالبا للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفا من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر، وتفرق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه، فهذا الكلام إن كان فاسدا ففساد كلام الرافضي في أبي بكر وعمر أعظم، وإن كان ما قاله في أبي بكر وعمر متوجها مقبولا فهذا أولى بالتوجه والقبول»[1]، «فإن جاز القدح فيما دليله أعظم وشبهته أبعد عن الحق، فالقدح فيما دونه أولى، وإن كان القدح في علي باطلا، فالقدح في أبي بكر وعمر أولى بالبطلان، فإنه إذا بطلت الشبهة القوية، فالضعيفة أولى بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوى منها فالقوية أولى بالثبات»[2].

ويقول أيضا: « وإذا قالوا ما تقوله أهل الفرية من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي صلى الله عليه وسلم أفسدا دينه بحسب الإمكان، أمكن الخارجي أن يقول ذلك في علي، ويوجه ذلك بأن يقول: كان يحسد ابن عمه، وأنه كان يريد فساد دينه فلم يتمكن من ذلك في حياته وحياة الخلفاء الثلاثة حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأوقد الفتنة حتى تمكن من قتل أصحاب محمد وأمته بغضا له وعداوة، وأنه كان مباطنا للمنافقين الذين ادعوا فيه الإلهية والنبوة، وكان يظهر خلاف ما يبطن، لأن دينه التقية، فلما أحرقهم بالنار أظهر إنكار ذلك، وإلا فكان في الباطن معهم، ولهذا كانت الباطنية من أتباعه وعندهم سره، وهم ينقلون عنه الباطن الذي ينتحلونه»[3].

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٨-٥٩).
(٢) منهاج السنة (٢/ ٥٦) منقول بتصرف.
(٣) منهاج السنة (٢/ ٦٣).

مثال

معارضة قتل الحسين بقتل عثمان رضي الله عنهم

احتجاج الشيعة: يعظم الشيعة أمر مقتل الحسين رضي الله عنه، ويرونه حدثا جللا ترتب عليه من الفساد والظلم الشيء العظيم، بينما يؤيدون قتل عثمان رضي الله عنه.

الجواب

إذا كان قتل الحسين قد ترتب عليه فساد وظلم عظيم فإن الفساد والظلم الحاصل بقتل عثمان أعظم وأكبر، يقول ابن تيمية في بيان هذا: « الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين، وعثمان من السابقين الأولين وهو خليفة مظلوم طلب منه أن ينعزل بغير حق فلم ينعزل، ولم يدفع عن نفسه حتى قتل، والحسين رضي الله عنه لم يكن متوليا وإنما كان طالبا للولاية حتى رأى أنها متعذرة، وطلب منه أن يستأسر نفسه، ليحمل إلى يزيد مأسورا فلم يجب إلى ذلك، وقاتل حتى قتل شهيدا مظلوما، فظلم عثمان كان أعظم، وصبره وحلمه كان أكمل، وكلاهما مظلوم شهيد»[1].

مثال

المصاهرة:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لفضل علي رضي الله عنه وكونه أحق بالخلافة بكونه صهر النبي صلى الله عليه وسلم.

الجواب

يقول جمال الدين الواسطي: «لا حجة بها على الإمامة، لأن عتبة بن أبي لهب عم النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته وهو كافر، وأبو العاص بن الربيع تزوج ابنته زينب وهو كافر، ولما أسلم أقره النبي صلى الله عليه وسلم على نكاحه، وعثمان تزوج ابنتي النبي صلى الله عليه وسلم»[2]، فلو كانت المصاهرة حجة لفضل علي فما هو القول في هؤلاء الأصهار جميعا؟ بل عثمان رضي الله عنه كان زوجا لاثنتين من بنات النبي صلى الله وعليه وسلم وليس لواحدة كشأن علي رضي الله عنه.

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٧).
(٢) المناظرة بين السنة والرافضة (ص١٣٦).

المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤-٢٠٠٥م.
- آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، المؤلف: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، الناشر: عالم الكتب.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- استخراج الجدال من القرآن الكريم، المؤلف: عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الجزري العبادي ابن الحنبلي، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.
- أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة. تأليف: حمد بن إبراهيم العثمان، دار ابن حزم، الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن اليحصبي السبتي، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدل على طريقة الفقهاء، المؤلف: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- بور سعيد.
- حجة الله البالغة، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، المحقق: السيد سابق، الناشر: دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: إسماعيل بن محمد الأصبهاني أبو القاسم الملقب بقوام السنة، المحقق: محمد بن ربيع المدخلي، الناشر: دار الراية - السعودية - الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الوليد الفريان، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة ـ السعودية، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي ابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.
- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- صناعة التفكير العقدي، تحرير: سلطان عبدالرحمن العميري، الناشر: مركز تكوين، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، المؤلف: عبد الرحمن حبنكة الميداني، الناشر: دار القلم- دمشق، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- علم الجدل في علم الجدل، المؤلف: نجم الدين الطوفي الحنبلي، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، الناشر: دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، الناشر: دار الجيل ـ بيروت، تحقيق: د. محمد جميل غازي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، المؤلف: تميم بن عبدالعزيز القاضي، الناشر: مكتبة الرشد، ١٤٣٣هـ.
- كتاب الالفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، المؤلف: جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- مختصر منهاج السنة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، صنعاء - الجمهورية اليمنية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين القاهرة.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الثانية.
- المغالطات المنطقية، المؤلف: عادل مصطفى، الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م.
- مناظرة أهل البدع، رؤية شرعية معاصرة. المؤلف: حسن علي البار، مجلة البيان، العدد ١٩١.
- المناظرة بين السنة والرافضة، المؤلف: يوسف الواسطي الشافعي الطفيلي جمال الدين أبو المحاسن، تحقيق: خالد الجناحي، الناشر: مكتبة الرضوان، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مناظرة جعفر الصادق مع الرافضي في التفضيل بين أبي بكر وعلي، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة الرشد.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- المنهاج في ترتيب الحِجاج، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

المحتويات

الوحدة الأولى: مقدمة في علم الجدل

4 تعريف الجدل والمناظرة

5 مشروعية الجدل والمناظرة

9 أنواع الجدل المذموم

10 الجدل بغير علم

10 الجدل في الغيبيات

11 الجدال الذي يتضمن ضرب للنصوص ببعضها أو التكذيب بها

11 الجدال في المتشابه الذي لا يُعلم

12 الجدال في المسائل التي لا تقع

12 الجدال بعد ظهور الحق نصرة للباطل

13 جدال اللدد وسوء الأدب

14 هل كره السلف الجدال ولماذا؟

17 أصناف لا تناظر

21 هل يصح عند أهل السنة الخوض فيما شجر بين الصحابة؟

23 آداب المناظرة

24 حسن النية

24 التوكل على الله تعالى والاعتماد عليه

25 معرفة مذهب المخالف قبل المناظرة

25 مراعاة قدرات ومصداقية المناظر

26 المجادلة بالحسنى

26 ترك المناظرة عند الهيبة

26 الاتفاق على أسس المناظرة

27 اعتدال المزاج عند المناظرة

27 إنصاف الخصم

27 تلخيص كلام الخصم إذا كان طويلا

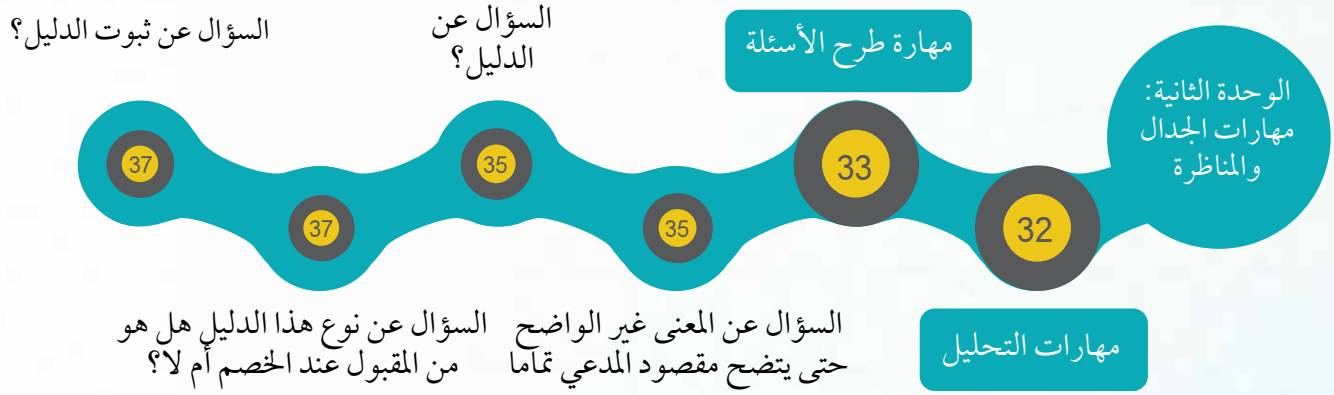
الوحدة الثانية: مهارات الجدال والمناظرة
مهارة طرح الأسئلة
مهارات التحليل
32
33
35
35
37
37
السؤال عن المعنى غير الواضح حتى يتضح مقصود المدعي تماما
السؤال عن نوع هذا الدليل هل هو من المقبول عند الخصم أم لا؟
السؤال عن الدليل؟
السؤال عن ثبوت الدليل؟

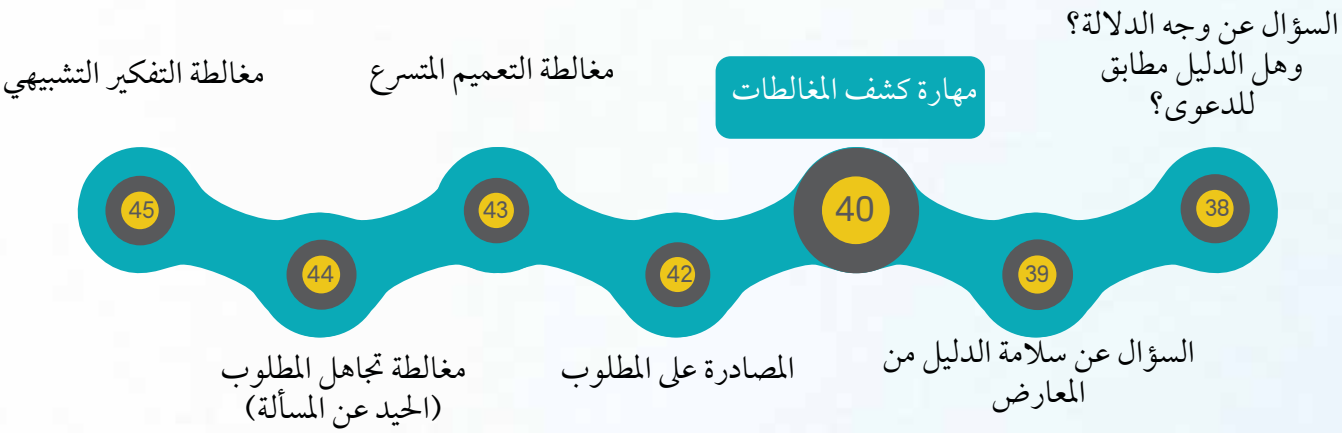
مهارة كشف المغالطات
40
38
39
42
43
45
44
السؤال عن سلامة الدليل من المعارض
المصادرة على المطلوب
مغالطة تجاهل المطلوب (الحيد عن المسألة)
مغالطة التعميم المتسرع
مغالطة التفكير التشبيهي
السؤال عن وجه الدلالة؟ وهل الدليل مطابق للدعوى؟

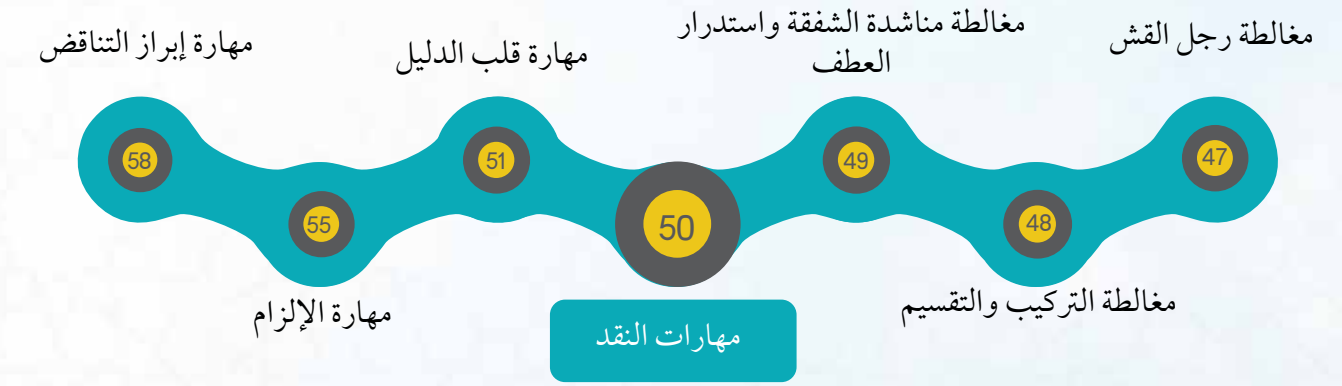
مهارات النقد
50
47
48
49
51
55
58
مغالطة التركيب والتقسيم
مهارة الإلزام
مغالطة رجل القش
مغالطة مناشدة الشفقة واستدرار العطف
مهارة قلب الدليل
مهارة إبراز التناقض

60
63
66
مهارة المعارضة
المصادر والمراجع
الفهرس

كيف تحاور شيعياً؟

كيف تحاور شيعياً؟

أصول وقواعد مذهب الشيعة الإثني عشرية

منهج المرحلة الثانية

الأساسيات المعرفية

بسم الله الرحمن الرحيم

الوحدة الأولى:
مقدمة تعريفية بالتشيع:

سندرس في هذه الوحدة:

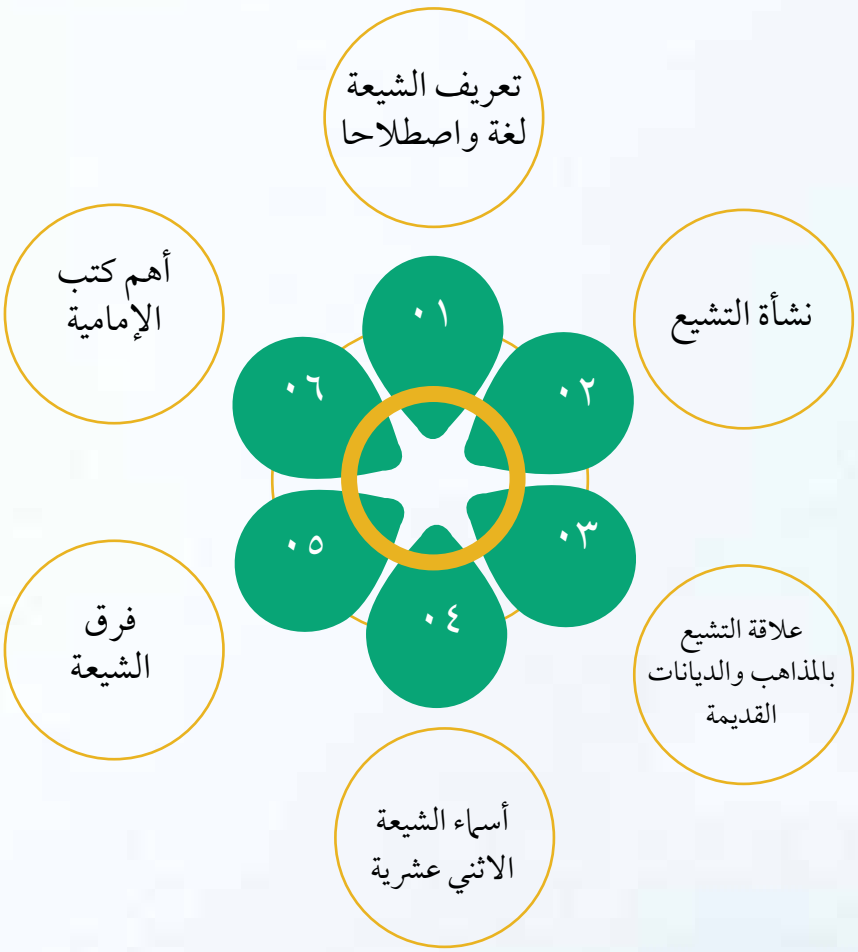

تعريف الشيعة لغة واصطلاحا:

تعريف الشيعة لغة:

مادة (شيع) تدل على المعاضدة والمناصرة [١].

يقال: شيعت الرجل على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعت الرجل على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالأته عليه، والشيعة: أنصار الرجل وأتباعه وكل قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة [٢].

تعريف الشيعة اصطلاحا:

يقول الشهرستاني: «الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولا وفعلا وعقدا إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك»[٣].

وأما تعريف الشيعة الاثني عشرية بخصوصهم فيقول المفيد: « فأما السمة للمذهب بالإمامة ووصف الفريق من الشيعة بالإمامية فهو علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي عليهما السلام،، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليهما السلام»[٤].

ويقول محمد جواد مغنية: «الاثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة باثني عشر إماما تعينهم بأسمائهم»[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٣٥).
(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (٣/ ٦٣)، تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٦١).
(٣) الملل والنحل (٦/ ١٤٦).
(١٠) أوائل المقالات (ص٣٨).
(١١) الشيعة في الميزان (ص٤٢٧).

نشأة التشيع:

يذهب غير الشيعة إلى تأريخ ظهور مذهب الشيعة بفترة متأخرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يظهر أن بدايات ظهور التشيع بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه كما نص على هذا ابن حزم وغيره[١]، وقد ارتبطت هذه البداية بظهور شخصية عبدالله بن سبأ اليهودي الذي اتفقت مصادر السنة والشيعة على وجوده وارتباطه بمذهب التشيع[٢]، وهو الذي ابتدأ الكلام في أبرز القضايا التي صارت فيما بعد أصول مذهب الإمامية، مثل قضية: الوصية، والقول بإمامة علي، والبراءة من مخالفيه، والطعن في أبي بكر وعمر، والرجعة، كما ينص على هذا القمي والنوبختي والكشي[٣].

علاقة التشيع بالمذاهب والديانات القديمة:

مما لا شك فيه أن مذهب التشيع قد تأثر بالمذاهب والديانات القديمة، وأخذ عنها العديد من الأفكار، وأبرز هذه الديانات التي تأثر بها التشيع:

اليهودية

ويبرز تأثر الشيعة بها من خلال شخصية عبدالله بن سبأ كما تقدمت الإشارة إلى هذا، وأيضا هناك تشابه كبير في عدد من القضايا بين التشيع وبين اليهودية كما أشار إلى هذا ابن حزم وابن تيمية وغيرهم[٤].

الفارسية

ويظهر هذا التأثر في بعض الأفكار كقضية التوارث والنظر إلى الملك نظرة التقديس، ومن جهة أخرى يظهر هذا التأثر في التعظيم الواضح للعنصر الفارسي في الفكر الشيعي من لغة ومناسبات وشخصيات[٥].

الديانات الوثنية القديمة

مثل الديانات الهندية كالهندوكية والبوذية، وديانات بلاد الرافدين، والديانات اليونانية القديمة، وقد جمع بعض الباحثين عددا من القضايا التي تأثر فيها التشيع بهذه الديانات[٦].

---

(١) الفصل (٢/ ٨).

(٢) ينظر كتاب: (عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة) للدكتور سليمان العودة.

(٣) ينظر: المقالات والفرق (ص٢٠-٢١)، فرق الشيعة للنوبختي (ص٢٢-٢٣)، رجال الكشي (ص١٠٦-١٠٨، ٣٠٥).

(٤) ينظر: الفصل (٥/ ٣٧)، منهاج السنة (١/ ٦)، وينظر في هذا الأمر بالتفصيل كتاب: (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) لعبدالله الجميلي.

(٥) يمكن أن يراجع في هذا الشأن كتاب: (التشيع العربي والتشيع الفارسي، دور الفرس التاريخي في انحراف التشيع) لنبيل الحيدري، وهو شيعي عراقي.

(٦) ينظر: (أثر العناصر الأجنبية في فكر بعض الشيعة الاثني عشرية) لعبداللطيف بن عبدالرحمن الحسن، وأيضا: (أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة) لبسمة بنت أحمد.

أسماء الشيعة الاثني عشرية:

01 الشيعة

لقب الشيعة في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أطلق لا ينصرف غالباً إلا إلى طائفة الاثني عشرية. وممن قال بهذا الرأي: شتروتمان، والطبرسي، وكاشف الغطا، وغيرهم[1].

02 الإمامية

هذا اللقب عند أكثر المؤلفين في الفرق لا يختص بالاثني عشرية، بل كان لقب الإمامية عندهم أعم من ذلك وأشمل، فالشهرستاني يقول: «الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه نصا ظاهرا، وتعيينا صادقا من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين»[2]، ولكن فيما بعد تخصص هذا اللقب عند جمع من المؤلفين وغيرهم بالاثني عشرية، ولعل من أول من ذهب إلى ذلك من الشيعة شيخهم المفيد حيث يقول: «الإمامية علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي، والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي»[3].

03 الاثنى عشرية

هذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق والمقالات المتقدمة، فلم يذكره القمي (ت ٢٩٩هـ - أو ٣٠١هـ) في «المقالات والفرق»، ولا النوبختي (ت ٣١٠هـ) في «فرق الشيعة»، ولا الأشعري (ت٣٣٠هـ) في «مقالات الإسلاميين»، ولعل أول من ذكره الشيعي المسعودي (ت٣٤٦هـ)[4]، أما من غير الشيعة فلعله عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) حيث ذكر أنهم سموا بالاثني عشرية لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5].

---

(١) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية (١٤/ ٦٨)، مستدرك الوسائل (٣/ ٣١١)، أصل الشيعة وأصولها (ص٩٢).
(٢) الملل والنحل (١/ ١٦٢).
(٣) أوائل المقالات (ص ٤٤).
(٤) التنبيه والإشراف (ص ١٩٨).
(٥) الفرق بين الفرق (ص٦٤).

04

الرافضة

ذهب جمع من العلماء كالأشعري في المقالات، وابن حزم في الفصل[1]، إلى إطلاق اسم الرافضة على الاثني عشرية، وذلك لرفضهم خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.، وقيل: سموا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي ومذهبه في الشيخين، وهذا راجع إلى القول الأول، وهناك أقوال أخرى في سبب تسميتهم بالرافضة.

05

الجعفرية

وذلك نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس - كما يزعمون - وهو من باب التسمية للعام باسم الخاص.

وقد جاء في الكافي ما يدل على أن الناس كانوا يطلقون على من يدعي التشيع لجعفر الصادق «جعفري خبيث»، وأن بعض الشيعة اشتكى من ذلك لجعفر فأجابه: «ما أقل والله من يتبع جعفرا منكم، إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهؤلاء أصحابي»[2]، فهذا يدل على أن اسم الجعفرية كان شائعا في زمن جعفر.

06

القطعية

وهو من ألقاب الاثني عشرية عند طائفة من أصحاب الفرق، كالأشعري والشهرستاني والإسفراييني وغيرهم[4]، وهم يسمون بالقطعية؛ لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر الصادق، وهذا ما تذهب إليه الاثنا عشرية، يقول المسعودي: «وفي سنة ستين ومائتين قبض أبو محمد الحسن بن علي، وهو أبو المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر عند القطعية من الإمامية»[5]، ومنهم من يعتبر القطعية فرقة من فرق الإمامية وليس من ألقاب الاثني عشرية.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٨٨)، الفصل (٤/ ١٥٧-١٥٨).
(٢) الكافي (٢/ ٧٧).
(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢١).
(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٩٠-٩١)، الملل والنحل (١/ ١٦٩)، التبصير في الدين (ص٣٣).
(٥) مروج الذهب (٤/ ١٩٩).

كثير ممن تكلم في الفرق مثل الأشعري والرازي وابن المرتضى وكذلك ابن تيمية[1] قسموا الشيعة إلى ثلاثة أقسام:

الغالية

هم الذين يجعلون لعلي رضي الله عنه شيئا من الألوهية، أو يصفونه بالنبوة، وهم فرق كثيرة، ومن أشهرها: السبئية، والمغيرية، والبيانية، والخطابية، والغرابية، والنصيرية، وغيرها.

الإمامية

هم الذين رفضوا خلافة الشيخين، وذهبوا إلى عصمة الأئمة، وهم كذلك فرق عديدة، وأشهرها على الإطلاق: الاثنا عشرية، وهذه هي التي تعرف عند الإطلاق من لفظ الإمامية، ومن أشهر ألقابهم كذلك: الرافضة.

المفضلة (الزيدية)

الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما، وهم فرق أشهرها على الإطلاق: الزيدية، وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وسموا بالزيدية نسبة إليه، وقد افترقوا عن الإمامية حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر فترضى عنهما فرفضه قوم فسموا رافضة، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدية لاتباعهم له، وذلك في آخر خلافة هشام بن عبد الملك سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٦٦، ٨٨، ١٤٠)، اعتقادات فرق المسلمين للرازي (ص٧٧)، المنية والأمل لابن المرتضى (ص٢٠).

وهم فرق:

منهم من لم يحمل من الانتساب إلى زيد إلا الاسم وهم روافض في الحقيقة، يقولون: إن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غير علي، وهؤلاء الجارودية أتباع أبي الجارود، ومنهم من يقترب من أهل السنة كثيرا وهم أصحاب الحسن بن صالح بن حي الفقيه القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه[1].

لمحة عامة عن فرق الشيعة الإمامية وانقساماتهم:

الملاحظ أن معظم انقسامات فرق الشيعة هي بسبب قضية الإمامة، ومن أمثلة الفرق التي نشأت بسبب الخلاف في تعيين الإمام[2]:

الحسنية

يقولون: إن الحسن المجتبى هو الإمام بعد أبيه علي المرتضى، والإمام من بعده الحسن المثنى بوصية له، ثم ابنه عبد الله، ثم ابنه محمد الملقب بالنفس الزكية ثم أخوه إبراهيم بن عبد الله.

النفسية

وهي طائفة من الحسنية يقولون: إن النفس الزكية لم يقتل بل غاب واختفى وسيظهر بعد.

الباقرية

يقولون: إن الإمام محمد الباقر لم يمت وهو المنتظر.

الحاصرية

يقولون: إن الإمام بعد محمد الباقر ابنه زكريا، وهو مختف في جبل الحاصر لا يخرج حتى يؤذن له.

(١) ينظر في الكلام عن هذه الفرق: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٦-٢٥)، أصول مذهب الشيعة (١/ ٩٠-٩٨).
(٢) ينظر في بيان هذه الفرق وغيرها: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص١٥-٢١).

انقسام الشيعة الاثني عشرية إلى أخبارية وشيخية وأصولية:

على مر تاريخ الشيعة الاثني عشرية حصل هناك العديد من الاختلافات والانشقاقات والصراعات داخل المذهب، ومن أشهر وأبرز هذه الصراعات والانشقاقات داخل المذهب الاثني عشري: انقسام أتباع المذهب وخاصة المتأخرين منهم- إلى مدرستين: الأخبارية والأصولية.

الأخبارية:

لقبوا بذلك نسبة للأخبار، أي: المرويات المنقولة عن أئمة آل البيت.
ويطلق عليهم كذلك: المحدثين أو أصحاب الحديث[1].

وأهم ما عرفت به هذه المدرسة:

- التعويل تماما على الأخبار المنقولة عن الأئمة المعصومين.
- القول بصحة كل ما في الكتب الأربعة.
- المنع من العمل بالاجتهاد.

نشأة الأخبارية

الخلاف بين الشيعة وانقسامهم إلى أخبارية وأصولية قديم، وقد أشار إليه عدد من المتقدمين، مثل الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، وكذلك الرازي (ت ٦٠٦هـ) حيث يقول: «وأما الإمامية: فالأخباريون منهم مع أن كثرة الشيعة في قديم الزمان ما كانت إلا منهم فهم لا يعولون في أصول الدين فضلا عن فروعه إلا على الأخبار التي يروونها عن أئمتهم، وأما الأصوليون فأبوجعفر الطوسي وافقنا على ذلك»[2].

ولهذا يصعب الجزم بتحديد زمن معين لنشأة أحد المذهبين أو أي منها كان الأسبق، إلا أن هذا الخلاف برز واشتد بظهور رئيس الأخباريين المتأخرين الاسترابادي (ت ١٠٣٣هـ).

---

(١) ينظر: الصراع بين الأخباريين والأصوليين (ص١٢-١٣).
(٢) المحصول (٤/ ٣٨٤).

أبرز رموز الأخبارية

(ت ١٠٢٣ هـ) (١٠٠٧هـ - ١٠٩١ هـ) (١٠٣٣ـ١١٠٤هـ) (١٠٣٧ـ ١١١١هـ) (١٠٥٠- ١١١٢هـ)

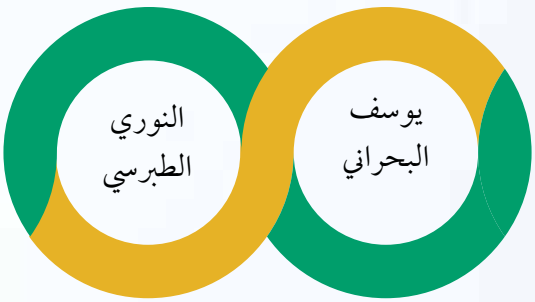

(١١٠٧ـ١١٨٦هـ) (١٢٥٤ـ١٣٢٠هـ)

الشيخية[1]:

من أبرز التيارات التي نشأت عن المدرسة الأخبارية[2] في القرنين الأخيرين فرقة عرفت بـ(الشيخية)، وتنسب إلى الشيخ أحمد زين الدين الإحسائي (١١٦٦هـ- ١٢٤١هـ)، ويلقبه أتباعه بـ (الشيخ الأوحد)، وتسمّى بالكشفية أيضاً لما يصرّح به زعيمها من الكشف والإلهام ، أو لأنّ الله سبحانه قد كشف غطاء الجهل وعدم البصيرة في الدين عن بصائرهم ، كمّا تسمّى بالركنية أيضاً لقولها بالركن الرابع ، والشيعي الكامل.

وبعد موت الإحسائي خلفه تلميذه كاظم الرشتي (١٢٠٥هـ - ١٢٥٩هـ) وكان مقرباً من شيخه الإحسائي جداً، وبعد وفاة الرشتي انقسم أتباع الشيخية إلى ثلاث فرق:

الأولى: اتبعت الميرزا محمد حسن جوهر التبريزي الذي كان يسكن كربلاء، وعرفت بـ(شيخية تبريز).

الثانية: اتبعت كريم خان القاجاري الذي كان يسكن كرمان في إيران، وعرفت بـ(شيخية كرمان).

الثالثة: لم تمل إلى أحد هذين الشخصين، بل ذهبوا يتجولون في البلدان بحثاً عن الإمام الغائب الذي ظنوه على وشك الصدور بناء على ما قرره الإحسائي والرشتي، حتى أن الإحسائي حدّد عاماً لظهوره ثبت بطلانه فيما بعد. وكان على رأس هذه الفرقة حسين البشروئي الذي عثر على شاب اسمه علي محمد الشيرازي واتبعه على أنه المهدي المنتظر والإمام الغائب، ومنه ظهرت فرقة (البابية) ومن بعدها (البهائية).

عقائدهم:

الشيخية هم أخبارية من حيث الجملة، إلا أن عندهم غلوا زائدا، ومن ذلك:

01 الاعتقاد بأن الأئمة والمعصومين الأربعة عشر هم علة تكوين العالم وسبب وجوده، وهم الذين يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون، وأن الله تعالى قد تكرم عن مباشرة هذه الأمور بنفسه وأوكلها إلى المعصومين حيث جعلهم أسباباً ووسائط لأفعاله، فهم كما يعتقد الشيخية- مظاهر لأفعال الله.

---

(١) حول الشيخية ينظر: الشيخية نشأتها وتطورها، لمحمد حسن آل الطالقاني، وهو أوسع بحث حولهم، وينظر أيضا المواقع التالية:

مجلة الراصد: http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=٥٢٦٩&search=%D٨%A٤%D٩%AV%D٨%B٤%D٩%٨A%D٨%AE%D٩%٨A%D٨

مركز الأبحاث العقائدية: https://www.aqaed.com/book/٥٦٩/saqd٤-٢٠.html

(٢) بعض الشيخية ينكر هذا، ويعتبرون أنهم مدرسة شيعية كسائر المدارس الأخرى، وليسوا منبثقين من الأخبارية.

02 الاعتقاد بأن المعاد روحاني ولا علاقة للجسد الدنيوي فيه.

03 الاعتقاد بالكشف كما يؤمن به الصوفية، حيث يدعي الإحسائي أن الإنسان إذا صفت نفسه وتخلص من أكدار الدنيا يستطيع أن يتصل بأحد الأئمة من أهل البيت عن طريق الكشف والأحلام، فيوحي له الإمام بالعلم الغزير، وتكشف له الحجب، وادّعى الإحسائي أنه حصل على العلم بهذه الطريقة الكشفية.

04 يدعون أن هناك ما يمكن تسميته بالنيابة الخاصة، وأن الفقيه هو النائب عن المعصوم الخاص، ويكون عالما بكل ما يحتاج إليه الناس، ويكون هو الواسطة بين الإمام والرعية، ويجب دعوة الخلق إليه، ولا يحق لغيره أن يتصدى للأمور العامة إلا بإذنه، ولأجل ذلك سموه بالناطق والنائب والقطب والركن الرابع، وغير ذلك من التسميات، وهو إنسان كامل تام، وهذا يتضمن إنكار الحاجة إلى وجود الإمام المعصوم كما صرح بعضهم.

أماكن تواجد الشيخية:

١-شيخية كرمان: يتواجدون في كرمان بإيران، ولهم مركز كبير واسع في العراق مقره البصرة.

٢-شيخية تبريز: ومنهم آل الأسكوئي الذي يطلق على الواحد منهم أيضاً لقب (الإحقاقي) نسبة إلى كتاب (إحقاق الحق) الذي ألفه أحد علمائهم، ومقرهم الآن في مدينة كربلاء وفي دولة الكويت وفي البحرين والمنطقة الشرقية في السعودية.

وزعيم الشيخية التبريزية الآن عبد الله عبد الرسول الإحقاقي وموطنه الكويت وزعيم الشيخية الكرمانية الآن عبد الرضا خان الإبراهيمي، وموطنه كرمان.

الأصوليون

سموا بذلك نسبة لعلم أصول الفقه، حيث اشتهر أتباع هذه المدرسة بالاعتناء بعلم أصول الفقه، وقد عرفت هذه المدرسة بالقول بمشروعية الاجتهاد، والأخذ بعلم أصول الفقه، وترى أن أدلة الأحكام ليست دليلا واحدا كما يقول الأخبارية- بل هي أربعة أدلة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، ولا يقبلون الأخبار إلا بعد دراسة أسانيدها، ولهذا فإنهم لا يقولون بصحة جميع ما في الكتب الأربعة من الأخبار خلافا للأخبارية.

أبرز رموز الأصولية

المفيد
(٣٣٦ - ٤١٣هـ)

الشريف المرتضى
(٣٥٥-٤٣٦هـ)

الطوسي
(٣٨٥ - ٤٦٠هـ)

الحلي
(٦٤٨ـ ٧٢٦ هـ)

البهبهاني
(١١١٨ـ١٢٠٦هـ)

جعفر كاشف الغطاء
(١١٥٦ـ ١٢٢٧ هـ)

البروجردي
(١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ)

الخوئي
(١٣١٧ - ١٤١٣ هـ)

الخميني
(١٣٢٠ - ١٤٠٩ هـ)

السيستاني
ولِد ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م

تنبيه

معظم أعلام الشيعة المتأخرين هم من الأصوليين، وذلك بعد انتصار المذهب الأصولي على المذهب الأخباري عقب انقضاء الدولة الصفوية، وصار هو الممثل الأبرز لشيعة العالم بعد قيام الجمهورية الإيرانية بقيادة الخميني.

الصراع الأخباري الأصولي:

هناك صراع كبير بين مدرسة الأصوليين ومدرسة الأخباريين، وهذا الصراع القديم الحديث بين المدرستين أخذ صورا عديدة، منها:

المؤلفات والردود المتبادلة:

ومن أمثلة هذه السجالات التي دارت بين الأخبارية والأصولية كتاب الاسترابادي المشهور (الفوائد المدنية)، وتضمن هجوما ونقدا للأصوليين، ورد عليه الكثير من الأصوليين ومنهم: نور الدين العاملي، ألف كتابا بعنوان: (الفوائد المكية في مداحض حجج الخيالات المدنية ونقض أدلة الأخبارية)، وهكذا كانت حركة الردود العلمية والتأليفات نشطة بين الفريقين.

الطعن والاتهامات والقطيعة والتكفير المتبادل بينهم

لم يتوقف الأمر عند الكتابات والتأليف، بل وصل الأمر بين الفريقين إلى الطعن والتجريح، ومن أمثلة هذا:

طعن الأخباريين في الأصوليين:

١- محمد بن مرتضى الأخباري ينسب جماعة من الأصوليين إلى الكفر في رسالته (سفينة النجاة).

٢- يقرر الاسترابادي أن الدين وقع تخريبه مرتين: مرة يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم، ومرة يوم قررت القواعد الأصولية التي أشاعها الأصوليون[١].

٣- أفتى يوسف البحراني بأن كتب الأصوليين الفقهية تعتبر من كتب الضلال التي يحرم بيعها وحفظها واقتناؤها إلا لمن أراد الرد عليها[٢].

طعن الأصوليين في الأخباريين:

١- كان البهبهاني يفتي بعدم جواز الصلاة خلف يوسف البحراني (مع أنه من المتوسطين)، وكان يكفر الأخباريين ويفتي باستخدام العنف معهم.

٢- صدرت فتاوى للأصوليين بمنع أخذ العلم من الأخباريين[٣].

٣- تم منع طباعة وتداول كتب للأخباريين مثل الفوائد المدنية وسفينة النجاة في حوزتي النجف وقم.

الفروق بين الأخبارية والأصولية:

وقع الخلاف في هذه الفروق من جهتين[٤]:

١- طبيعة هذه الفروق: فقد وقع الخلاف في الفروق بين المدرستين: هل هي فروق حقيقية أم أن الأمر لا يعدو أن يكون خلافا صوريا وشكليا بينهما.

٢- عدد هذه الفروق: فالبعض بالغ في عدها حتى أوصلها إلى أكثر من ثمانين فرقا، والبعض حصرها في مسائل لا تتجاوز عدد أصابع اليد.

---

(١) الفوائد المدنية (ص٣٦٨).
(٢) الحدائق الناضرة (١٨/ ١٤٥)
(٣) أصول الفقه المقارن بين المحدثين والأصوليين لمحسن آل عصفور (ص٥٢٤).
(٤) ينظر: الصراع بين الأخباريين والأصوليين (ص٤٧-٥٢).

أبرز النقاط التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين [1]:

الاحتجاج بظاهر القرآن دون الرجوع إلى أقوال الأئمة:

ذهب جمهور الأخباريين إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بظاهر القرآن دون الرجوع للأئمة، وفي المقابل ذهب جمهور الأصوليين منهم إلى جواز الاستدلال بظواهر القرآن دون الرجوع إلى نصوص الأئمة، إلا أنهم يتفقون أن الروايات إذا خالفت ظاهر القرآن فالأخذ يكون بالرواية وليس بظاهر القرآن، فمحل الخلاف الحقيقي بينهم: جواز الاستدلال بظاهر الكتاب حيث لا يوجد ما يمنع من ذلك من رواية أو خبر.

تقسيم السنة

ذهب الأصوليون إلى أن السنة تنقسم إلى أربعة أقسام: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وهذا التقسيم لم يكن معروفا عند الشيعة من قبل، وإنما أخذوه عن أهل السنة، وهذا كان أحد أهم الأسباب التي جعلت الأخباريين يرفضون هذا التقسيم، حيث اعتبروه من علوم العامة [يعنون أهل السنة-].

الموقف مما جاء في الكتب الأربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار):

- ذهب الأخباريون إلى أن جميع ما ورد في الكتب الأربعة صحيح قطعا ويعمل به.
- خالف الأصوليون فذهبوا إلى أن أخبار الكتب الأربعة منها المقبول ومنها الضعيف المردود.

حجية الإجماع:

ذهب الأخباريون إلى أن الإجماع ليس بحجة، بينما ذهب جمهور الأصوليين إلى أن الإجماع حجة.

---

(١) سيتم ذكرها هنا باختصار شديد لأنها ستأتي في مواضعها من المقرر.

حجية العقل:

الخلاف بين المدرستين في هذه القضية يظل غير واضح المعالم من بعض الجهات، إلا أن المشهور أن لهما قولين مختلفين:

الأول: أن العقل حجة، وهذا قول عامة الأصوليين، وهذا الذي استقر عليه قول جمهور الشيعة المتأخرين.

الثاني: أن العقل ليس بحجة مستقلة، وهذا قول عامة الأخباريين، ويعتبرون أن العقل هو مجرد وسيلة لإدراك الحكم الشرعي.

الموقف من الاجتهاد:

مذهب الأخباريين: هو المنع من الاجتهاد باعتبار أن جميع أحكام الدين قد جاء بيانها عن الأئمة.

بينما خالف الأصوليون في هذا وذهبوا إلى مشروعية الاجتهاد، وقرروا قواعد علم أصول الفقه، وعملوا بها وطبقوها على نصوص الأئمة.

تنبيه

وبعد استعراض أوجه الخلاف فإنه من المهم التنبيه على أن هذا الخلاف بين المدرستين ليس خلافا في الأصول، بل هم متفقون على أصول المذهب المتمثلة في الإمامة والعصمة وتقديس آل البيت، وما يتبع ذلك من عقائد كالرجعة والظهور وتكفير الصحابة وتكفير أهل السنة عموما، وهذا الذي حدا بالكثيرين إلى اعتبار أن الخلاف بين المدرستين لا يعدو أن يكون خلافا صوريا لا أكثر، إلا أن طبيعة الشيعة المتشنجة والعنيفة تسببت في تضخيم هذا الخلاف إلى حد التكفير.

أهم كتب الإمامية

العقيدة:

- كتب الصدوق (ت ٣٨١هـ) وأهمها: (التوحيد)، (الخصال)، (الاعتقادات).
- كتب المفيد (ت ٤١٣هـ)، وأهمها: (أوائل المقالات في المذاهب والمختارات)، (المسألة الكافيّة في إبطال توبة الخاطية)، (الإعتقاد بصواب الانتقاد) وهو كتاب نقدي لكتاب عقائد الشيخ الصدوق.
- كتب ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ) ومن أبرزها: (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة)، (الألفين الفارق بين الصدق والمين)، (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد).
- (أصل الشيعة وأصولها) لمحمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٢٩٤هـ).
- (عقائد الإمامية) لمحمد رضا المظفر (ت ١٣٨١هـ).
- (العقائد الإسلامية) لمحمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ).

الحديث

أهمها الكتب الثمانية وسيأتي الكلام عنها في مبحث السنة، وهناك غيرها أيضا مثل:

- (كتاب سليم بن قيس) لسليم بن قيس الهلالي (٧٦هـ).
- كتب الصدوق (ت ٣٨١هـ) ومن أهمها: (الخصال)، (عيون أخبار الرضا)، (أمالي الصدوق).
- (نهج البلاغة) للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ).

الفقه

تعتبر أكثر الكتب الثمانية مصادر أساسية للفقه الإمامي، وهناك أيضا كتب أخرى مثل:

- (المبسوط في فقه الإمامية)، للطوسي (ت ٤٦٠ هـ).
- (شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام)، و(المختصر النافع في فقه الإمامية) لجعفر بن حسن الحلي، المعروف بالمحقق الحلي أو المحقق الأول (٦٧٦ هـ).
- (تحرير الوسيلة) للخميني، ويعتبر عند الشيعة من أهم الرسائل الفتوائية في العبادات والمعاملات.

أصول الفقه

- (التذكرة بأصول الفقه) للمفيد (ت ٤١٣ هـ).
- (الذريعة إلى علم أصول الشريعة)، للسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ).
- (الوصول إلى معرفة الأصول)، و(المعارج)، للمحقق الحلي (ت ٦٧٦ هـ).
- (أصول الفقه) لمحمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)
- (دروس في علم الأصول) لمحمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ).

علم الرجال:

- رجال النجاشي هو كتاب (فهرس أسماء مصنفي الشيعة) المعروف باسم (رجال النجاشي) لمؤلفه أحمد بن علي النجاشي (٣٧٢ ـ ٤٥٠هـ).
- (رجال الطوسي) للطوسي (ت ٤٦٠هـ).
- (تنقيح المقال في علم الرجال) لعبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ).
- (معجم رجال الحديث) لأبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ).

التفسير

- (تفسير القمي) لعلي بن إبراهيم القمي (ت ٣٠٧هـ)
- (تفسير العياشي) لمحمد بن مسعود العياشي (ت ٣٢٠هـ)
- (الصافي في تفسير كلام الله الوافي) الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)
- (تفسير الميزان) للطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ)

الوحدة الثانية:
الإمامة عند الشيعة

سندرس في هذه الوحدة:

- مفهوم عقيدة الإمامة عند الشيعة
- نشأة فكرة الإمامة
- منزلة الإمامة
- حكم منكر الإمامة
- نصب الإمام واجب على الله تعالى
- النص على الإمام
- معجزات الأئمة
- عصمة الأئمة
- عدد الأئمة

إذا جئنا إلى العقيدة الشيعية فإن قضية الإمامة تعتبر أهم قضية في عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهي محور العقيدة الشيعية، وجميع عقائدهم متفرعة عن هذه القضية، فعقيدتهم في الله تعالى، وعقيدتهم في الأنبياء والكتب والملائكة مرتبطة بقضية الإمامة، بل نظرتهم إلى الكون والوجود والحياة الدنيا والآخرة كلها قائمة على عقيدة الإمامة كما سيأتي بيان هذا.

مفهوم عقيدة الإمامة عند الشيعة:

١. أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها.

٢. الإمام كالنبي في عصمته وصفاته وعلمه، فهو أكمل الناس وأعلمهم، وهو معصوم من كل خطأ.

٣. علم الإمام ليس بالتعلم كسائر الناس، وعنده قوة إلهام يدرك بها كل شيء دون أن يقع له الخطأ.

٤. لا بد من وجود إمام في كل عصر يخلف النبي في وظائفه.

٥. الأئمة هم أولوا الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم، وأمرهم هو أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، والراد عليهم راد على الله تعالى.

٦. الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى، ويعتقدون أن جميع الأئمة منصوص عليهم.

٧. الإمام له معجزات تثبت صحة إمامته كالأنبياء الذين لهم معجزات تثبت صحة نبوتهم.

٨. الإمام قد جعل الله تعالى له الولايتين: التشريعية والتكوينية، فهو مفوض في التحليل والتحريم، ومفوض في تدبير أمر الكون.

الخلاصة

مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتاب، ويوحي إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه، ولذلك قال المجلسي: «إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال»، ثم قال: «ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة»[1].

ويعرفها الحلي فيقول: «الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص نيابةً عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم»[2]، وهذا صريح في أن الإمامة كالنبوة، وأن الإمام هو نائب النبي صلى الله عليه وسلم والقائم مقامه.

نشأة فكرة الإمامة:

لعل أول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، وهذا ما نص عليه الشيعة، يقول القمي: «وحكى جماعة من أهل العلم أن عبدالله بن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالي عليا، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وأكفرهم، فمن ها هنا قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية» وقال مثل هذا الطوسي في رجال الكشي[3]

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٨٢).
(٢) الامامة في اهمّ الكتب الكلاميّة للميلاني (ص٤٤).
(٣) الفرق والمقالات للقمي (ص٢٠) رجال الكشي (ص١٠٨-١٠٩)

منزلة الإمامة

تقدم ذكر أن الإمامة أعظم عند الشيعة من النبوة، وهي على هذا من أعظم أصول الإسلام عندهم، وهذا صريح نصوصهم ورواياتهم، فعن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -»[١].

وقد نص علماؤهم على هذا في عقائدهم:

يقول محمد رضا المظفر: «نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها»[٢].

ويقول جعفر السبحاني: «الشيعة على بكرة أبيهم اتفقوا على كونها أصلا من أصول الدين»[٣].

ويقول الخميني: «الإمامة إحدى أصول الدين الإسلامي»[٤].

ويقول هادي الطهراني: «إن أعظم ما بعث الله تعالى نبيه من الدين إنما هو أمر الإمامة»[٥].

حكم منكر الإمامة

إذا كانت الإمامة من أصول الدين فلا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه كافر، يقول الصدوق: «اعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء. واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد صَلَّى الله عليه وسلم»[٦].

ويقول المفيد: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»[٧].

بل إن الحلي يرى أن إنكار الإمامة شر من إنكار النبوة، حيث قال: «الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص»[٨].

---

(١) الكافي (٢/ ١٨).
(٢) عقائد الإمامية (ص١٠٢).
(٣) الملل والنحل (ص٢٥٧).
(٤) كشف الأسرار (ص١٤٩).
(٥) ودايع النبوة (ص١١٥).
(٦) الاعتقادات (ص١٠٣).
(٧) نقله المجلسي في بحار الأنوار (٢٣/ ٣٩٠).
(٨) الألفين (١/ ٣)

نصب الإمام واجب على الله تعالى

يقول الشيعة: إن نصب الإمام واجب على الله تعالى، يقول الحلي: «قالت الإمامية: إن نصبه ﷺ أي: الإمام- واجب على الله تعالى»[1].

وذلك أن الإمامة نيابة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلافة عنه في كلّ ما لأجله بعث، فهي من توابع النبوة وفروعها، فكلّ دليل قام على وجوب بعث النبي وإرسال الرسول فهو دال على وجوب نصب الإمام النائب عنه والقائم مقامه في وظائفه، فنصب الإمام واجب على الله كبعث النبي[2].

يقول المظفر: «الإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضا نصب الإمام بعد الرسول»، ويقول: «لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى»[3].

النص على الإمام

ولأن الإمامة كالنبوة فإن تعيين الإمام ليس من وظيفة البشر، وإنما هو اختيار إلهي لا بد فيه من النص، وهذا من أصول الشيعة كما قال العاملي في أصول الأئمة: «أنه لا يجوز للرعية اختيار إمام، بل لابد فيه من النص»[4]، وأقوى ما يوجد عندهم من الأدلة هي روايات الأئمة، ولكن يشكل على هذه الروايات أنها أخبار آحاد، إذ ترجع كلها إلى علي رضي الله عنه، ولهذا قفزوا إلى القول بعصمة الأئمة ليقرروا حجية خبر الواحد من الأئمة، وأضافوا إلى هذا القول بوجود المعجزات للأئمة، ويجعلونها دليلا على صحة إمامتهم تماما كما هي دليل على صحة نبوة الأنبياء، ومن هنا صارت قضية الإمامة ترتكز على هذه القضايا الثلاث: النص، العصمة، والمعجزة، يقول شيخهم المفيد: «إن الإمامة توجب لصاحبها عند الاثني عشرية: العصمة، والنص، والمعجزة»[5].

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص٤٩٠).
(٢) ينظر: الامامة في اهمّ الكتب الكلاميّة للميلاني (ص٤٦).
(٣) عقائد الإمامية (ص٥٥).
(٤) الحر العاملي: الفصول المهمة في أصول الأئمة ص١٤٢
(٥) العيون والمحاسن: ٢/ ١٢٧.

معجزات الأئمة:

فهم يجعلون الأئمة كالأنبياء والرسل الذين يقيم الله بهم الحجة على خلقه، ويحتاجون للمعجزات لإثبات رسالتهم كما يحتاج الأنبياء، فهي ليست من قبيل الكرامات بل هي كمعجزات الأنبياء أو أعظم، وقد بوب صاحب البحار لهذا المعنى بابا بعنوان «إنهم يقدرون على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجميع معجزات الأنبياء»[1]، وأورد فيه جملة من أحاديثهم، وقد عرَّف القزويني المعجزة التي تحصل للأئمة بأنها «ما كان خارقا للعادة أو صارفا للقدرة عند التحدي مع عدم المعارضة، والمطابقة للدعوى»[2]، وهذا هو نفس تعريف معجزات الأنبياء.

عصمة الأئمة

العصمة في كلام العرب: تعني المنع، وعصمة الله عبده: أن يمنعه مما يوبقه، أما معنى العصمة عند الشيعة فيقول ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في تقريره: «اعتقادنا في الأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبا صغيرا ولا كبيرا، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر، واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل»[3].

فهم يسبغون العصمة على الأئمة من كافة الأوجه المتصورة: العصمة من المعصية كلها صغيرة أو كبيرة، والعصمة من الخطأ، والعصمة من السهو والنسيان، وهذه الصورة للعصمة لم تتحقق حتى لأنبياء الله ورسله.

عدد الأئمة:

من القضايا التي وقع فيها خلاف شديد بين فرق الإمامية: تحديد الإمام وعدد الأئمة، وقد وجد هذا الاضطراب في روايات الشيعة الاثني عشرية، مما يدل على أن تلك الروايات موضوعة قبل وفاة الحسن العسكري، وأنه قبل ذلك لم تعرف عقيدة الإيمان بالاثني عشر الذين تنتسب إليهم الاثنا عشرية، ويؤكد هذا أنه كان هناك اضطراب في تحديد أسماء الأئمة، بل لم تكن معروفة كما قال الخوئي: «الروايات المتواترة الواصلة إلينا من طريق العامة والخاصة قد حددت الأئمة عليهم السّلام باثني عشر من ناحية العدد ولم تحددهم بأسمائهم عليهم السّلام واحدا بعد واحد»[4].

---

(١) بحار الأنوار: ٢٧/ ٢٩-٣١.
(٢) قلائد الخرائد: ص٧٢
(٣) الاعتقادات (ص١٠٨-١٠٩).
(٤) صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات (٢/ ٤٥٣).

وقد استقر أمر الشيعة الاثني عشرية على أن الأئمة هم كالتالي:

م	اسم الإمام	كنيته	لقبه	ميلاده ووفاته
١	علي بن أبي طالب	أبو الحسن	المرتضى	٢٣ ق هـ ٤٠ هـ
٢	الحسن بن علي	أبو محمد	الزكي	٢- ٥٠هـ
٣	الحسين بن علي	أبو عبدالله	الشهيد	٣-٦١هـ
٤	علي بن الحسين	أبو محمد	زين العابدين	٣٨-٩٥هـ
٥	محمد بن علي	أبو جعفر	الباقر	٥٧-١١٤هـ
٦	جعفر بن محمد	أبو عبدالله	الصادق	٨٣-١٤٨هـ
٧	موسى بن جعفر	أبو إبراهيم	الكاظم	١٢٨-١٨٣هـ
٨	علي بن موسى	أبو الحسن	الرضا	١٤٨-٢٠٣هـ
٩	محمد بن علي	أبو جعفر	الجواد	١٩٥-٢٢٠هـ
١٠	علي بن محمد	أبو الحسن	الهادي	٢١٢-٢٥٤هـ
١١	الحسن بن علي	أبو محمد	العسكري	٢٣٢-٢٦٠هـ
١٢	محمد بن الحسن	أبو القاسم	المهدي	٢٥٦-٠٠٠!!

الوحدة الثالثة:
مصادر التلقي
عند الشيعة

سندرس في هذه الوحدة:

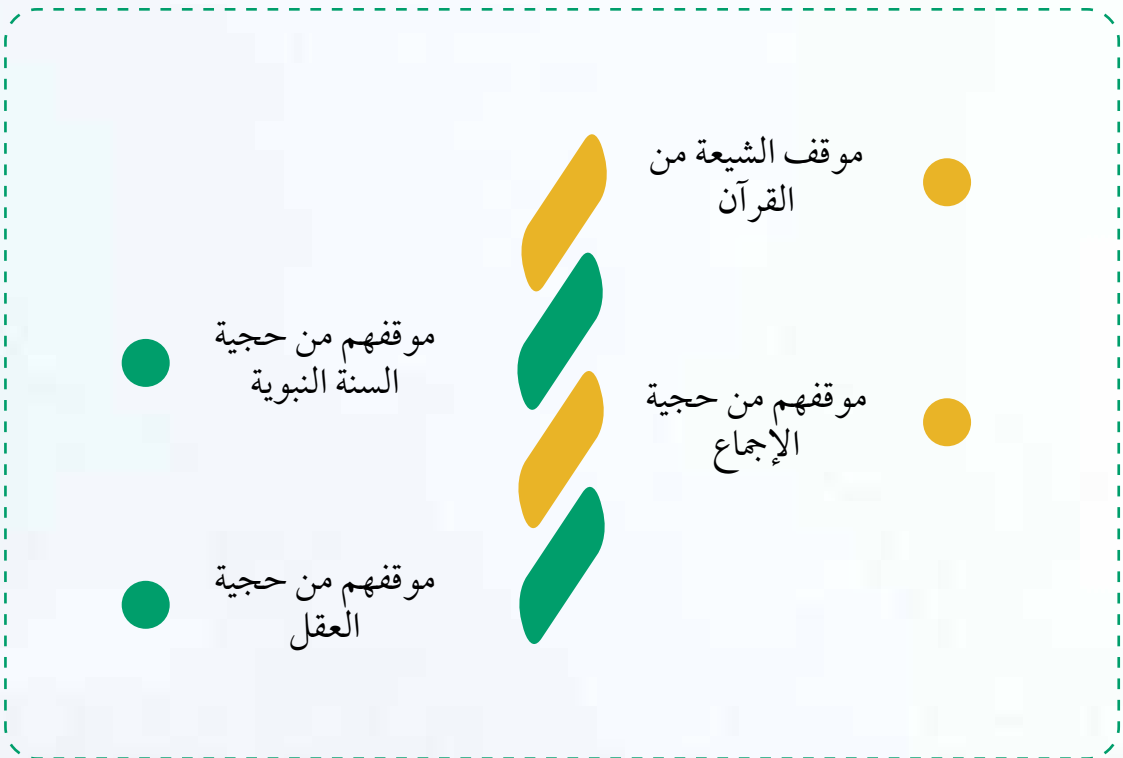

موقف الشيعة من القرآن

القرآن هو أصل الدين وأساس الإسلام وأول مصادره وأوثقها، وبقاء الإسلام مرتبط ببقاء القرآن، ولهذا له في نفوس المسلمين أعلى وأقدس مكانة، فهو كلام الله تعالى الذي لا يدانيه ولا يقاربه شيء من كلام البشر.

ومن أبرز القضايا التي اشتهر بها الشيعة في موقفهم من القرآن:

القول بوقوع التحريف في القرآن الكريم:

اشتهر عن الرافضة القول بأن القرآن الموجود بين أيدينا قد دخله التحريف، إلا أن أقوال أئمة الرافضة تضاربت ما بين مثبت ومنكر، وكذلك أقوال أهل السنة اختلفت ما بين مثبت صحة نسبة هذا القول للرافضة وما بين مشكك في ذلك.

أولا: أقوال أهل السنة:

أول من أشار إلى أن الرافضة يقولون بتحريف القرآن: الإمام ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) كما نسب هذا القول إليهم عددٌ من العلماء قديما وحديثا كابن حزم والقاضي أبي يعلى والآلوسي وإحسان إلهي ظهير وغيرهم ومن أهل السنة من شكك في نسبة هذا القول لجميع الرافضة، فيرى الدكتور علي السالوس أن القول بالتحريف هو قول الأخباريين من الشيعة وليس قول الأصوليين منهم، بينما يذهب الشيخ رحمة الله الهندي ورشدي العليان إلى أن القول بتحريف القرآن ليس من مذهب الرافضة، وإنما هو قول بعض من شذ منهم.

ثانيا: أقوال أئمة الرافضة:

نقل عدد من علماء الشيعة الإجماع على القول بوقوع التحريف زيادة ونقصانا، وممن صرح بهذا شيخهم المفيد (ت ٤١٣هـ)، ومن بعده شيوخ الدولة الصفوية، مثل: المجلسي، والكاشاني، والبحراني، ونعمة الله الجزائري، والمازندراني، ونسبوها إلى مذهب الإمامية، حتى ألف النوري الطبرسي كتابه المشهور: (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، بل يصرح النوري الطبرسي بأن الصدوق والشريف المرتضى والطوسي والطبرسي هم فقط من أنكر القول بالتحريف ولا يعرف خامس لهؤلاء الأربعة من المتقدمين قد أنكر وقوع التحريف في القرآن!! [١] وقد حاول الكثير من متأخري الشيعة إنكار نسبة هذا القول لمذهبهم، مثل: محسن الأمين، وعبد الحسين شرف الدين، ومحمد حسين آل كاشف الغطا، ومحمد جواد مغنية.[٢]

إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي ترد على موقف المنكرين للتحريف، ومن أبرز هذه الأسئلة:

- ألا يمكن أن يكون هذا الإنكار نوع من التقية؟ فالطوسي يصرح أن المسائل التي يخالف فيها الشيعة إجماع أهل السنة تجوز التقية فيها.[٣]

- ما هو حكم القائل بتحريف القرآن؟ فإذا كانوا بالفعل لا يعتقدون بوقوع التحريف فلماذا لا يصرحون بكفر من يرى التحريف كما فعل أهل السنة؟ بينما نجد أن موقف هؤلاء هو تعظيم القائلين بالتحريف من أمثال الكليني والمجلسي والكاشاني، بل حتى النوري الطبرسي صاحب كتاب (فصل الخطاب) هو محل تعظيم لدى جميع الشيعة، وكتب هؤلاء تمثل أهم المصادر الحديثية لدى الشيعة.

---

(١) ينظر: أصول مذهب الشيعة (١/ ٢٧٦).
(٢) ينظر: تدبر القرآن للكوراني (ص٤١-٤٦).
(٣) الاستبصار (٤/ ١٥٥).

من الأدلة التي تدل على قولهم بتحريف القرآن:

- تصريح العديد من أئمتهم بهذا القول، ونسبتهم هذا القول للشيعة كما تقدم.
- وجود الكثير من الروايات التي تنص على وقوع التحريف في القرآن، ومن أمثلتها: عن أبي عبدالله: «إن القرآن الذي جاء به جبريل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية»[1]، وآيات القرآن المعروفة لا تتجاوز ستة آلاف آية وشيء.

عن أبي عبد الله أنه قرأ عنده قوله سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال أبو عبد الله: «خير أمة» يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارئ: جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس)، ألا ترى مدح الله لهم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾»[2].

وهناك الكثير من الروايات من جنس ما سبق، وهي أكثر من ألفي رواية كما نص بعضهم، وصرح غير واحد منهم على أن هذه الروايات قد بلغت مبلغ التواتر.

يقول المفيد: « إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»[3]، ويقول عدنان البحراني: «وقد تجاوزت حد التواتر، ولا في نقلها كثير فائدة بعد شيوع القول بالتحريف والتغيير بين الفريقين»[4].

ومن هنا يمكن الجزم بأن القول بتحريف القرآن هو قول الكثير من أئمة الرافضة، وهو مذهب لبعض طوائفهم.

كما يمكن الجزم بأنهم لا يعطون هذه القضية أهمية كبيرة، ويجدون أن الخلاف فيها لا يصل إلى حد التكفير بل حتى لا يصل إلى حد التضليل، ولا ينقص من مكانة الشخص عندهم أن يكون قائلا بتحريف القرآن، بل على العكس قد يكون محل تعظيم كبير، وعلى هذا فإن تحرير مسألة: هل هم مجمعون على القول بتحريف القرآن أم لا؟ يصبح غير ذي قيمة كبيرة، خاصة مع استخدامهم للتقية التي تلقي بظلال الشك على أقوال المنكرين للتحريف وتجعلها محل تردد في تصديقها[5].

---

(١) الكافي (٢/ ١٣٤).
(٢) تفسير القمي (١/ ١١٠).
(٣) أوائل المقالات (ص ٩١).
(٤) مشارق الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية (ص١٢٦).
(٥) هذه خلاصة بحث واسع للدكتور القفاري في كتابه: (أصول مذهب الشيعة) (١/ ٢٠٠-٣٠٣)، مع إضافات أخرى.

أقوالهم في حجية القرآن الكريم

من صريح ما يجده القارئ للقرآن النص على أن القرآن نزل لأجل هداية الناس وبيان الحق لهم كما قال تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ)، ومقتضى هذا أن يكون القرآن مفهوم المعنى، ويكون مشتملا على أدلة الحق وبراهينه، ويمكن الاستدلال به، وهذا ما يعتقده المسلمون في كتاب الله.

إلا أن الشيعة بمقتضى عقيدة الإمامة لهم رأي آخر في حجية القرآن وكونه مفهوم المعنى، ومن هذا:

قولهم: إن الأئمة اختصُّوا من دون الناس بمعرفة القرآن الكريم

يبالغ الشيعة في تعظيم شأن الأئمة وعلمهم إلى درجة القول بأن فهم القرآن ليس موجودا عند أحد إلا عند الأئمة، وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الاثني عشرية في روايات عديدة، فيروون عن أبي عبد الله قال: «إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسرا، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب»[1].

قولهم: إن القرآن ليس حجة إلا بقيّم، والإمام هو القرآن الناطق:

بناء على قولهم بأن فهم القرآن محصور بالأئمة فإنهم ذهبوا إلى أنه لا يجوز لغيرهم أن يفسره أو يستنبط منه، لأن الإمام عندهم هو قيّم القرآن، وهو القرآن الناطق بينما يعتبرون كتاب الله تعالى هو القرآن الصامت، ولهم في هذا العديد من الروايات، فمن هذه الروايات:

عن علي قال: «هذا كتاب الله الصامت، وأنا كتاب الله الناطق»[2].

وقد نص على هذا عدد من علمائهم كالبحراني، والطبرسي، والفيض الكاشاني وغيرهم[3]، وبالغ الاسترابادي حتى اعتبر أن غالب القرآن جاء على سبيل التعمية فلا يجوز الاحتجاج بظاهره إلا بما ورد تفسيره عن الأئمة[4].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥).

(٢) وسائل الشيعة (٢٧/ ٣٤)

(٣) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة للبحراني (١/ ٦٤-٦٥)، تفسير مجمع البيان للطوسي (١/ ١٣)، تفسير الصافي للكاشاني (١/ ١٩-٢٣)..

(٤) الفوائد المدنية (ص١٠٤).

قولهم: إن قول الإمام ينسخ القرآن ويخصص عامه ويقيد مطلقه

بناء على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيم القرآن، وهو القرآن الناطق، وأنه بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكتمل التشريع، بل إن بقية الشريعة أودعها الرسول لعلي، وأخرج علي منها ما يحتاجه عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده، وهكذا إلى أن بقيت عند إمامهم الغائب، وذلك كما يقول كاشف الغطا: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عاما ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، ولا قد يذكره أصلا، بل يودعه عند وصية إلى وقته»[1].

ومسألة النسخ والتخصيص والتقييد ليست إلا جزءا من وظيفة الأئمة الكبرى وهي (التفويض في أمر الدين)، فالأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين، كما فوض رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلهم حق التشريع.

يقول علي النمازي: «التفويض في أمر الدين إلى رسول الله وإلى الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم قطعي من الآيات الشريفة المفسرة من كلام الرسول والعترة الطاهرة والروايات المتواترة»[2].

تأويل القرآن الكريم

قولهم: إن للقرآن باطنا وظاهرا

يسلك الشيعة في تأويل القرآن وتفسيره مسلكا باطنيا، فيرون أن هناك ظاهرا وباطنا للقرآن، وقد عقد المجلسي بابا لهذا بعنوان: (باب أن للقرآن ظهرا وبطنا)، وذكر في هذا الباب (٨٤) رواية، وهذه الروايات هي جزء مما أورده في كتابه في هذا الموضوع، فقد قال في صدر هذا الباب إنه: «قد مضى كثير من تلك الأخبار في أبواب كتاب الإمامة ونورد هنا مختصرا من بعضها»، ثم ساق الروايات الأربع والثمانين[3].

ومن نصوصهم في هذه المسألة: عن جابر الجعفي قال: «سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألت ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك، كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال لي: يا جابر: إن للقرآن بطنا، وللبطن بطنا وظهرا، وللظهر ظهرا، يا جابر، وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[4].

---

(١) أصول الشيعة (ص٧٧).
(٢) مستدرك سفينة البحار (٨/ ٣٢٣).
(٣) بحار الأنوار (٩٢/ ٧٨-١٠٦).
(٤) بحار الأنوار (٩٢/ ٩٥).

قولهم: إن معظم القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم

من مظاهر التأويل الباطني الموجود عند الشيعة دعواهم أن القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم، مع أن المصحف الموجود بين أيدينا ليس فيه ذكر شيء من هذا، لكنهم يتأولون الكثير من الآيات على هذا المعنى من خلال التأويل الباطني، يقول الفيض الكاشاني: «وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من آيات القرآن وبأوليائهم وبأعدائهم، حتى إن جماعة من أصحابنا صنفوا كتبا في تأويل القرآن على هذا النحو جمعوا فيها ما ورد عنهم في تأويل القرآن آية آية، إما بهم أو بشيعتهم، أو بعدوهم، على ترتيب القرآن، وقد رأيت منها كتابا كاد يقرب من عشرين ألف بيت، وقد روي في الكافي، وفي تفسير العياشي، وعلي بن إبراهيم القمي، والتفسير المسموع من أبي محمد الزكي أخبارا كثيرة من هذا القبيل»[1].

(١) تفسير الصافي (١/ ٢٤-٢٥).

السنة عند الشيعة هي: «كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير»[1].

والمعصوم هنا يشمل النبي صلى الله عليه وسلم، ويشمل كذلك الأئمة الاثني عشر.

فالسنة عند الشيعة لا تختص بالمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل أقوال أئمتهم تعتبر عندهم من السنة.

وهم أيضا لا يقبلون السنة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بشروط منها:

- اشتراط أن تكون الأحاديث مروية من طريق أهل البيت أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة»[2].
- أهل البيت عندهم هم الأئمة المعصومون، ولم يكن منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم غير علي رضي الله عنه والحسن والحسين رضي الله عنهما وكانا صغيرين، فلا يقبل من الأحاديث إلا ما جاء من طريقه، ومعلوم أن عليا ليس له الكثير من المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- اشترط الشيعة كذلك في بقية الطبقات من بعد الصحابة أن يكون الراوي إماميا يقول الشيرازي: «وإذا كان هذا حال الصحابة الذين أسلموا على يد الرسول صلى الله عليه وسلم وسمعوا حديثه وخدموه، فكيف يكون حال التابعين الذي رباهم أمثال معاوية»[3]، وهذه الشروط نتيجتها عدم قبول معظم الروايات المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أقسام الخبر

تقدمت الإشارة إلى أن هناك خلافا بين الأخباريين والأصوليين حول قضية تقسيم السنة والأخبار، فمذهب الأخباريين هو رفض تقسيم السنة، واعتبار أن كل ما ورد في كتبهم الحديثية صحيح مقبول.

بينما ذهب الأصوليون إلى تقسيم الأخبار إلى: صحيح، حسن، موثق، ضعيف.

فالصحيح عندهم هو: ما اتصل سنده إلى الإمام بنقل عدل إمامي عن مثله في جميع الطبقات.

والحسن: ما اتصل سنده إلى الإمام بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.

والموثق: ما اتصل سنده بنقل غير إمامي نصَّ الإمامية على توثيقه في كل الطبقات أو في بعضها مع إيمان الباقين وعدالتهم أو مدحهم.

والضعيف: هو ما لم تجتمع في شروط أحد الثلاثة السابقة[4].

---

(١) الأصول العامة للفقه المقارن لمحمد تقي الحكيم (ص١٢٢)، حول السنة المطهرة للشيرازي (ص٧).
(٢) أصل الشيعة وأصولها (ص٧٩).
(٣) حول السنة المطهرة (ص٣٨).
(٤) مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية (ص٤٤٤-٤٤٦).

والصحيح منها حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية خبر الواحد، بشرط ألا يكون شاذا أو معارضا بغيره من الأخبار المعتبرة. وأما الموثق والحسن فالمشهور حجيتهما، وذهب جماعة منهم إلى عدم حجيتهما، وأما الضعيف فليس بحجة[1].

أحوال الرجال

الذي يظهر أنهم لا ينظرون إلا إلى موافقة الراوي لعقيدتهم في التشيع، بغض النظر عن الأمور الأخرى، كما ذكر هذا الحر العاملي في كلامه عن شروط وثاقة الراوي، فذكر أولها: «أن يكون الراوي منا، أي لا يكون من العامة يعني أهل السنة- ويدخل فيه من كان شيعيا وإن كان غير إمامي»[2].

ولقد لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم أجراه الله سبحانه على لسانه، يقول الطوسي: «إن كثيرا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة - ومع هذا يقول: إن كتبهم معتمدة -»[3].

وهناك إشكالية أخرى في رجالهم: وهي غلبة الجهالة فيهم، وفي هذا يقول محمد الصدر وهو يتحدث عن نقاط الضعف في التاريخ الإمامي: «علماء الشيعة الإمامية الذين ألفوا في الرجال اقتصروا في كتبهم على الترجمة لرواة الأحاديث الفقهية التشريعية ...، فإذا وفق من حسن الحظ أن روى الراوي في التاريخ والفقه معا وجدنا له ذكرا في كتبهم، أما إذا لم يرو شيئا في الفقه فإنه يكون مجهولا»[4].

نماذج من رجالاتهم الذين هم عمدة المذهب عندهم وما قيل فيهم من كتبهم ورواياتهم

يعتمد الشيعة على روايات عدد من الرجال المطعون فيهم باعتراف الشيعة أنفسهم، ومع ذلك فإنهم يقبلون مروياتهم ولا يردونها، ومن أبرز الأمثلة على هذا ثلاثة رجال:

01 زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ):

هو أحد كبار رواة الشيعة الإمامية الإثني عشرية، روى عن الإمامين محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصّادق.

وثقه الطوسي، والنجاشي، وغيرهما[5]، إلا أنه مع هذا التوثيق جاءت روايات تحكي طعن الأئمة ومن ذلك:

قال أبو عبد الله: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»[6].

---

(١) السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية لعدنان زرزور (ص١٦٤).
(٢) أصول علم الرجال (ص١٦٣-١٦٤) نقلا عن العاملي.
(٣) الفهرست: (ص ٢٤-٢٥)
(٤) مقدمة (تاريخ الغيبة الصغرى) (ص٤٤).
(٥) رجال الطوسي (ص ٢٠١، ٣٥٠)، رجال النجاشي (ص ١٣٢).
(٦) رجال الكشي (ص ١٤٩).

02 المفضل بن عمر (القرن الثاني الهجري)

وهو من الرواة المشهورين وله العديد من الروايات في كتب الشيعة خاصة الكتب الأربعة.

وثقه المفيد والطوسي وابن شهر آشوب واعتبروه من خواص الإمام الصادق، ومن الثقات الصالحين، وأثنوا عليه كثيرا[1].

وجاءت بعض الروايات تطعن فيه، فعن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد اللهّ عليه السلام يقول للمفضل بن عمر الجعفي: «يا كافر يا مشرك مالك ولابني، يعني إسماعيل بن جعفر».

وعن إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبد اللهّ عليه السلام: «ائت المفضل وقل له: يا كافر يا مشرك ما تريد إلى ابني. تريد أن تقتله؟»[2].

03 أبو بصير ليث بن البختري المرادي (القرن الثاني الهجري):

صحب محمد بن علي الباقر وابنه جعفر الصادق من أئمة الشيعة الإمامية، واشتهر بكونه أحد أكبر رواة الشيعة الإمامية، وهو أحد أفراد أصحاب الإجماع .

وثقه الغضائري، وقال الحلي: «ثقة عظيم الشأن»، ونقل الكشي إجماع العصابة على تصديقه[3].

ومع هذا المدح والتوثيق إلا أن هناك روايات تحكي طعنه وقدحه في بعض الأئمة، ومن ذلك:

أنه كان دائم السخرية من جعفر الصادق، فمرة يصفه بالجشع والطمع وحب الدنيا، فعن حماد الناب قال: «جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله عليه السلام ليطلب الإذن، فلم يؤذن له. فقال: لو كان معنا طبق لأذن! قال: فجاء كلب فشغر في وجه أبي بصير. قال: أف أف ما هذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك»[4].

فكيف يعد هذا الرجل من الثقات الأجلاء وهو يحمل هذه الكراهية للأئمة؟!

---

(١) الإرشاد للمفيد (٢/ ٢١٤)، الغيبة للطوسي (ص٣٤٦)، مناقب آل أبي طالب لابن شهر (/ ٤٣٦).
(٢) رجال الكشي (ص٢٧٢، ٢٧٤).
(٣) رجال الغضائري (ص١١١)، رجال ابن داود (ص٢١٤)، رجال الكشي (ص٥٠٧).
(٤) ينظر: رجال الكشي (ص١٥٢-١٥٤).

أصول الأخبار الأربعمائة

يدعي الإمامية أنه كانت لديهم أصول (٤٠٠) من عهد علي رضي الله عنه إلى عهد أبي محمد العسكري، تم تدوينها بدقة قبل تدوين الكليني والصدوق، بل إن أصحاب الكتب الأربعة إنما عولوا في تدوينهم على هذه الأصول، ثم إن هذه الأصول أهملت نظرا لاحتواء الكتب الأربعة وغيرها من المصادر التي دونت لاحقا على هذه الأصول الأربعمائة، فلم يتبق منها إلا القليل، يقول الشيعي محمد حسين الجلالي: «لم أقف حسب تتبعي للأصول التي ذكرها الشيخ الطوسي على أكثر من ثلاثة أصول موجودة اليوم، ومن الكتب التي وصفت بأنها أصول على أكثر من سبعة وعشرين كتابا»[١]، ويذكر الجلالي أنه حاول أن يقف على أسماء هذه الأصول، ولكنه بعد التتبع لم يقف إلا على أكثر من نيف وسبعين أصلا ذكرها الطوسي والنجاشي اللذان قاما بفهرسة مؤلفات الشيعة[٢].

ومن الملاحظ أن معظم هذه الأصول مروية عن الصادق، يقول الجلالي: «نجد جمعا من أعلام المتقدمين نصوا على أن الأصول ألفت في عصر الإمام الصادق، وأن الأحاديث الواردة فيها كانت سماعا لمؤلفيها من الإمام»، ثم نقل عن الطبرسي أنه قال: «روى عن الإمام الصادق من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف، وصنف من جواباته أربع مائة كتاب تسمى: الأصول، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم»[٣]، وعلى هذا فمعظم الأحاديث النبوية، بل معظم أحاديث الأئمة غير موجودة ضمن الأصول الأربعمائة!!.

الكتب الثمانية عند الشيعة

الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الاثني عشرية هي ثمانية يسمونها: «الجوامع الثمانية» وهي:

(١) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص٤٩).
(٢) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص٢٦).
(٣) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص١٢).

(الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني

والكافي يقع في ثمانية أجزاء تضم الأصول والفروع، وعدد أحاديثه أكثر من ١٦٠٠٠ حديث، يقول هاشم معروف: « توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ١٦١٩٩ على النحو التالي:

- الصحيح منها ٥٠٧٢ حديثاً.
- والحسن ١٤٤ حديثاً.
- الموثق ١١٢٨ حديثاً.
- القوي ٣٠٢ حديث.
- والضعيف ٩٤٨٥حديثاً»[١].

وهذا من الغريب حقا، فأصح كتاب عندهم أكثر أحاديثه ضعيفة، وهم يحاولون التهوين من أمر هذا العدد الكبير بتقرير أن هذه الأحاديث الضعيفة ليست متروكة بل يعمل بها لأسباب وشواهد مختلفة، مما لا يؤثر في مكانة الكافي عندهم!

من لا يحضره الفقيه

لمحمد بن بابويه القمي المشهور عندهم بالصدوق (ت ٣٨١هـ)، ولم يعتنِ الصدوق بإيراد الأسانيد بل بنى كتابه على الاختصار فيها، وصرح بذلك في أول كتابه فقال: « صنفت هذا الكتاب بحذف الأسانيد؛ لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده»[٢] ثم أورد أسانيده جملة في آخر الكتاب.

---

(١) دراسات في الكافي (ص ١٢٩ ـ ١٣٠)، وينتبه هنا إلى أن مجموع ما أورده هو ١٦١٣١، بينما أحاديث الكافي -كما قال- عددها ١٦١٩٩، فيتبقى ٦٨ حديثا لم يذكر من أي صنف هي!

(٢) من لا يحضره الفقيه (١/ ٢).

تهذيب الأحكام، والاستبصار

كلاهما لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة (ت ٣٦٠هـ).

أما (تهذيب الأحكام) فهو ثاني كتب الفروع الشيعية بعد (من لا يحضره الفقيه)، وقد رتبه على أبواب الفقه من الطهارة إلى الديات، وعد أبوابه ٣٩٣ بابا، وأما أحاديثه فعددها ١٣٥٩٠ حديثا.

وأما (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) فقد اختصره من التهذيب، واقتصر فيه على ما اختلف من الأخبار، أي الأحاديث المتعارضة كما صرح هو بنفسه في مقدمة كتابه[1]، وقد أحصى المؤلف أحاديثه أنها ٥٥١١ حديثا.

ثم ألف شيوخهم في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعة من المدونات ارتضى المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي:

الوافي

لمحمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ).

بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار

لشيخهم محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، ويعتبر أكبر موسوعة حديثية شيعية.

وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة

لمحمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، اشتمل على ٣٦ ألف رواية في خمسين بابا، وهو متعلق بالأحكام الفقهية.

مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل

لحسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، قام النوري في هذا الكتاب بتجميع ما ينيف على ٢٣٠٠٠ رواية لم تذكر في وسائل الشيعة.

---

(١) (ص٥).

ملاحظات حول هذه المدونات:

01

نلاحظ أن هناك تضخيما كبيرا لدورها، وكأنها محاولة لمحاكاة ما هو موجود عند أهل السنة من مصادر وأصول، والاستكثار من ذكر الأصول وبعضها في الحقيقة ليس بأصل، فالاستبصار ليس إلا اختصارا لتهذيب الأحكام، فكيف يكون أصلا رابعا.

وكتاب (الوافي) عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة (الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه) فكيف يعد أصلا خامسا، ومستقلا، وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة؟!

02

موضوع هذه المدونات يغلب عليه الجانب الفقهي، فالتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي، فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول وسائر المجلدات الباقية في الفقه..

03

كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة، ومن أمثلة ذلك: حسين بن حيدر الكركي العاملي (ت ١٠٧٦ هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[1]، بينما الطوسي (ت٣٦٠هـ) يقول: «كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابا، أخبرنا بجميع رواياته الشيخ»[2].

04

أيضا مدوناتهم الأربعة الإضافية حولها شكوك كبيرة في وثوقية رواياتها، فهذه المدونات كلها متأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ).

---

(١) روضات الجنات (٦/ ١٨٨-١٧٦).

(٢) الفهرست (ص:١٦١).

مدى صحة الروايات في أصول الشيعة

هم في هذا فريقان:

ذهب الأخباريون إلى أن جميع ما ورد في الكتب الأربعة صحيح قطعا ويعمل به، والأسانيد التي ذكرت في هذه الكتب إنما ذكرت لأجل التبرك لا غير[1].

وخالف الأصوليون فذهبوا إلى أن أخبار الكتب الأربعة منها المقبول ومنها الضعيف المردود[2]، ووضعوا قواعد للتصحيح والتضعيف كما هو موجود عند أهل السنة.

لكن الملاحظ أن الأصوليين لم يلتزموا بهذه القواعد بل كثيرا ما يتجاهلونها، حتى أن بعض الأخباريين يستدل بصنيعهم العملي على تأصيلهم النظري، فعلى سبيل المثال يقول الكاشاني: «بل المتأخرون ربما يسلكون طريقة القدماء فيصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناووسي بالصحة، نظرا إلى اندراجه في من أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم، بل يصفون مراسيل هؤلاء ومقاطيعهم ومرافيعهم ومسانيدهم إلى الضعفاء والمجاهيل بالصحة لذلك، وعلى هذا جرى العلامة والشهيد في مواضع من كتبهما، مع أنهما الأصل في الاصطلاح الجديد»[3].

موقفهم من حجية الإجماع

ذهب الأخباريون ووافقهم بعض الأصوليين- إلى أن الإجماع ليس بحجة إلا مع القطع بدخول المعصوم ضمن المجمعين، فلذلك لا حجية للإجماعات المنقولة في كتب الفقهاء لعدم القطع بدخول المعصوم ضمن المجمعين، وأما الإجماع الذي هو إجماع الفقهاء والمجتهدين فليس بحجة قطعا، وقد صرح بهذا أكثر علماء الأخباريين[4].

وأكثر ما استندوا عليه أنه لا يوجد دليل عندهم على حجية الإجماع، وإنما هذا من مخترعات (العامة) أي أهل السنة.

وذهب جمهور الأصوليين إلى حجية الإجماع[5]، وعرفوا الإجماع بأنه: اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم على وجه يشمل قول المعصوم[6].

---

(١) الفوائد المدنية (ص١١٩).
(٢) معجم رجال الحديث للخوئي (١/ ٩١).
(٣) الوافي (١/ ٢٤).
(٤) ينظر: الفوائد المدنية للاسترابادي (ص٢٦٦) الحدائق الناضرة للبحراني (١/ ٧١) وسائل الشيعة للعاملي (٣٠/ ٢١٤) نور البراهين للجزائري (١/ ٤٠).
(٥) ينظر: أوائل المقالات للمفيد (ص١٢١)، السرائر للحلي (٢/ ٥٣٠)، مبادئ الأصول لابن المطهر (ص١٩)، تحريرات في الأصول للخميني (٦/ ٣٦٧).
(٦) مبادئ الأصول للحلي (ص١٩٠).

وقيل: الاتفاق الكاشف عن رأي المعصوم أو قوله أو فعله أو تقريره، الكاشف عن رأيه أيضا[1].

وحقيقة الإجماع عندهم أنه وسيلة كاشفة عن قول المعصوم، ولهذا هو ليس بحجة بنفسه، يقول ابن المطهر الحلي: «الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع»[2].

فالإجماع عندهم لغو لا فائدة في القول فيه أصلا، وإنما نهاية أمرهم أنهم سموا السنة باسم الإجماع، وهذا ما يصرحون به، يقول محمد رضا المظفر: «إن الإجماع لا قيمة علمية له عند الإمامية ما لم يكشف عن قول المعصوم، فإذا كشف على نحو القطع عن قوله فالحجة في الحقيقة هو المنكشف لا الكاشف، فيدخل حينئذ في السنة، ولا يكون دليلا مستقلا في مقابلها»[3].

موقفهم من حجية العقل

اختلف الأصوليون والأخباريون في هذه القضية على قولين:

الأول: أن العقل حجة، وهذا قول عامة الأصوليين، حتى صرح بعضهم بأنه المصدر الوحيد في أصول الدين[4]، ويجعلون أدلة الأحكام أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل[5].

وهذا الذي استقر عليه قول جمهور الشيعة المتأخرين[6].

ومن أول من صرح بالدليل العقلي محمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ) في كتابه السرائر.

الثاني: أن العقل ليس بحجة مستقلة، وهذا قول عامة الأخباريين، ويعتبرون أن العقل هو مجرد وسيلة لإدراك الحكم الشرعي[7].

ويسمون هذا العقل بالعقل الفطري، ويجعلونه دليلا وحاكما على الأدلة لا على الأحكام[8].

وربما استدلوا على بعض القضايا العقدية بالعقل، مثل الاستدلال على وجود المهدي المنتظر كما فعل المجلسي[9].

---

(١) اللمعة البيضاء للتبريزي (ص٣٢٧).
(٢) تهذيب الوصول إلى علم الأصول (ص ٧٠).
(٣) أصول الفقه (٣/ ٩٢).
(٤) الأصول العامة للفقه المقارن لمحمد تقي الحكيم (ص٢٩٩)، جامع السعادات لمهدي النراقي (١/ ١١٧).
(٥) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص١٨٣).
(٦) دليل العقل عند الشيعة للعليان (ص١١٤).
(٧) التذكرة بأصول الفقه (ص٢٨).
(٨) دليل العقل عند الشيعة للعليان (ص١٠٩).
(٩) بحار الأنوار (٥١/ ٢١٥)

الوحدة الرابعة:
انحرافات الشيعة في أركان الإيمان

سندرس في هذه الوحدة:

انحرافهم في توحيد الربوبية:

إضفاء صفة الربوبية على بعض الأئمة:

يبالغ الشيعة في تعظيم أئمتهم والغلو فيهم حتى يضفون عليهم بعض أوصاف الربوبية، ويروون في هذا الروايات المستشنعة، فيروون عن علي أنه قال: «أنا رب الأرض الذي يسكن الأرض به»[1].

وعن أبي عبد الله قال في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾: «رب الأرض يعني إمام الأرض»[2].

وفي قوله سبحانه: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا﴾ قالوا: «يرد إلى أمير المؤمنين فيعذبه عذابا نكرا»[3].

القول بالولاية التشريعية:

يقول الطباطبائي: «الولاية التشريعية عبارة عن القيام بالتشريع والدعوة، وتربية الأمة والحكم والقضاء في أمورها واختلافاتها»[4]، ويعتقد الشيعة أن الله تعالى قد أعطى الأئمة التفويض والولاية التشريعية، ليقرروا من الأحكام ما يريدون، فيحلوا ويحرموا من عند أنفسهم، وجاءت رواياتهم صريحة بهذا، وقد جمع الكليني الروايات المتعلقة بموضوع التفويض في الجزء الأول من أصول الكافي، وصنّفها في باب واحد، وينقل في هذا الباب عشرة أحاديث في هذا المجال، ومن هذه الروايات: عن الباقر والصادق قالا : «إنّ اللهَّ تَبَارَكَ وَتَعالى فَوَّضَ إلى نَبيّهِ أَمرَ خَلْقِهِ لِيَنظُر كَيفَ طاعَتُهم ، ثمَّ تَلى هذِهِ الآية : وما آتاكُمُ الرَّسولُ فَخُذُوهُ وَما نهاكُمْ عنه فانتهوا»[5].

وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «إن الله عز وجل أدَّب نبيه على محبته فقال: (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ) ثم فوّض إليه، فقال عز وجل: (مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)، وقال عز وجل: (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله) وإن نبي الله فوّض إلى علي وائتمنه، فسلمتم وجحد الناس، فوالله، لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن في ما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا»[6].

---

(١) مرآة الأنوار (ص٥٩).
(٢) تفسير القمي (٢/ ٢٥٣).
(٣) مرآة الأنوار (ص٥٩).
(٤) الميزان (٦/ ١٦).
(٥) الكافي (١/ ٢٦٧).
(٦) الكافي (١/ ٢٦٥).

القول بالولاية التكوينية:

كما يعتقد الشيعة أن الأئمة هم وسائط بين الله تعالى وبين خلقه في العبادة؛ كذلك يعتقدون أن الأئمة واسطة في الخلق والتكوين، يقول الخوئي: «لا شبهة في ولايتهم عليهم السلام على المخلوقات بأجمعها، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطة في الإيجاد وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق، إذ لولاهم لما خلق الناس كلهم، وإنما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينية لما دون الخالق، فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق»[1].

ويقول الخميني: «إن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون»[2].

وغير ذلك الكثير من الروايات لديهم، وهذا من الغلو العظيم الذي يصل إلى حد الشرك بالله تعالى في ربوبيته.

ويجسد البهاء العاملي هذا الغلو فيقول في مدح المهدي المنتظر:

صاحب العصر الإمام المنتظر ... من بما يأباه لا يجري القدر
حجة الله على كل البشر ... خير أهل الأرض في كل الخصال
من إليه الكون قد ألقى القياد ... مجريا أحكامه فيما أراد
إن تزل عن طوعه السبع الشداد ... خر منها كل عالي السمك عال
ذو اقتدار إن يشأ قلب الطباع ... صيَّر الإظلام طبعا للشداد
وارتدى الإمكان بُرد الامتناع ... قدرة موهوبة من ذي الجلال[3].

---

(١) مصباح الفقاهة (٣/ ٢٧٩).
(٢) الحكومة الإسلامية (ص١٠٥).
(٣) الولاية التكوينية بين القرآن والبرهان لضياء القطيفي (ص٣٤).

انحرافهم في توحيد الألوهية:

يعتبر المذهب الإمامي الرافضي أحد أبرز مذاهب القبورية، وفيه من الغلو في البشر وتقديسهم إلى حد التأليه، وعبادة القبور والأضرحة ما لا يكاد يوجد في مذهب آخر من المذاهب المشهورة، ولهذا فإن انحرافهم في التوحيد بشكل عام انحراف شديد جدا.

ومنشأ هذا الانحراف هو من قضية الإمامة، فغلوهم في أئمتهم أدى بهم إلى هذه الانحرافات الخطيرة، حتى جعلوا التوحيد هو الإمامة! ومن مظاهر هذا:

تأويل آيات التوحيد بالإمامة:

يفسر الرافضة نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده بأن المقصود بها إمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة.

ففي قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، جاء في مصادرهم تفسيرها بما يلي: «يعني إن أشركت في الولاية غيره»[1]، وفي لفظ آخر: «لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك»، وقد ساق صاحب البرهان في تفسير القرآن أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور[2].

الولاية أصل قبول الأعمال عندهم

يعتقد أهل السنة أن التوحيد هو أصل قبول الأعمال، والشرك بالله سبحانه هو سبب بطلانها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، ولكن الشيعة جعلوا مناط ذلك كله ولاية الاثني عشر، وقالوا في رواياتهم: «فإن من أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته، وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله جل جلاله لم يقبل الله عز وجل شيئا من أعماله»[3].

بل إنهم جعلوا التوحيد لا يقبل إلا بالولاية، ففي أخبارهم «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال رجلان من أصحابه: فنحن نقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما تقبل شهادة أن لا إله إلا الله من هذا وشيعته، ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأس علي وقال لهما: من علامة ذلك ألا تجلسا مجلسه ولا تكذبا قوله»[4].

---

(١) الكافي (١/ ٤٢٧).
(٢) البرهان (٤/ ٨٣).
(٣) أمالي الصدوق (ص١٥٤، ١٥٥).
(٤) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٠١).

اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله والخلق:

يعتقد المسلمون أن الرسل هم الواسطة بين الله والناس في تبليغ أمر الله وشرعه، وليسوا وسائط في العبادة، ويخالفهم في هذا الشيعة الاثني عشرية فيقولون: إن الأئمة الاثني عشر هم الواسطة بين الله وخلقه في كل شيء، قال المجلسي عن أئمته: «فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق»، وعقد لذلك بابا بعنوان: «باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم»[1].

وهذه الوساطة بين الله تعالى وبين خلقه تتجلى في مظاهر منها:

قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة

جاءت العديد من الروايات الشيعية التي تصرح بأن الناس لا يمكن أن يهتدوا إلا عن طريق الأئمة، ومن هذه الروايات: قال أبو عبد الله: «بلية الناس عظيمة؛ إن دعوناهم لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا»[2].

ويروون أن أبا جعفر قال: بنا عُبِد الله، وبنا عرف الله، وبنا وحد الله»[3].

قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة

من مظاهر اعتقاد الشيعة أن أئمتهم وسائط بين الله تعالى وبين خلقه اعتقادهم أن الدعاء لا يقبل إلا بأسماء الأئمة، فقالوا: لا يفلح من دعا الله بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، وأوردوا الروايات في هذا الشأن، ومن هذه الروايات: قولهم: «من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك»(٤).

وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: «إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين»(٥)، وقد استشهد على ذلك المجلسي بإحدى عشرة رواية من رواياتهم، كما عرض لروايات كثيرة مماثلة في أبواب أحوال الأنبياء، وبالأخص في أحوال آدم وموسى وإبراهيم، وكذا في أبواب معجزات النبي(٦).

---

(١) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٧).
(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٩).
(٣) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).
(٤) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).
(٥) هذا عنوان أحد أبواب بحار الأنوار (٢٦/ ٣١٩).
(٦) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٣٤).

جواز الاستغاثة بالأئمة عند الشيعة الإمامية

تُجَوِّز الشيعة الإمامية أن يستغاث بالأئمة؛ بل إنها جعلت لكل إمام وظيفة عند طلب الغوث، فقد جاء في بحار الأنوار: «أما علي بن الحسين فللنجاة من السلاطين ونفث الشياطين، وأما محمد بن علي وجعفر بن محمد فللآخرة وما تبتغيه من طاعة الله عز وجل، وأما موسى بن جعفر فالتمس به العافية من الله عز وجل، وأما علي بن موسى فاطلب به السلامة في البراري والبحار، وأما محمد بن علي فاستنزل به الرزق من الله تعالى، وأما علي بن محمد فللنوافل وبر الإخوان وما تبتغيه من طاعة الله عز وجل، وأما الحسن بن علي فللآخرة، وأما صاحب الزمان فإذا بلغ منك السيف الذبح فاستعن به فإنه يعينك»(١).

الغلو في قبور الأئمة:

هذا الغلو في قبور الأئمة يتجلى في عدة مظاهر، منها:

اعتبار الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله الحرام:

ففي الكافي: «إن زيارة الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة»(٢).

ولما قال أحد الشيعة الإمامية لإمامه: «إني حججت تسع عشرة حجة، وتسع عشرة عمرة» أجابه الإمام بأسلوب يشبه السخرية قائلاً: «حج حجة أخرى، واعتمر عمرة أخرى، تكتب لك زيارة قبر الحسين عليه السلام»(٣).

الصلاة عند القبر:

وقد وضعوا أحاديث في فضائل الصلاة عند قبور الأئمة، ففي بحار الأنوار: «من زار الرضا أو واحد من الأئمة فصلى عنده فإنه يكتب له بكل ركعة تركعها عنده كثواب من حج ألف حجة، واعتمر ألف عمرة، وأعتق ألف رقبة وكأنما وقف في سبيل الله ألف ألف مرة مع نبي مرسل، وله بكل خطوة مائة حجة، ومائة عمرة، وعتق مائة رقبة في سبيل الله، وكتب له مائة حسنة، وحط عنه مائة سيئة»(٤).

---

(١) بحار الأنوار (٩٤/ ٣٣).
(٢) الكافي (١/ ٣٢٤).
(٣) وسائل الشيعة : (١٠/ ٣٤٨).
(٤) بحار الأنوار (١٠٠/ ١٣٧-١٣٨).

الانكباب على القبر:

وهذا مظهر من مظاهر التعظيم والتذلل والانكسار عند قبور الأئمة، يقول الطوسي في وصفه لأعمال زيارة يوم الجمعة: «ثم تنكب على القبر وتقول : مولاي» .. الخ[1]. وفي بحار الأنوار قال: «فإذا أتيت فقف خارج القبة، وأوم بطرفك نحو القبر وقل: يا مولاي، ثم قال: ثم انكب على القبر وقل: يا مولاي أتيتك خائفاً فآمني ، وأتيتك مستجيراً فأجرني»[2].

اتخاذ قبور الأئمة قبلة:

سئل الإمام المهدي الغائب المنتظر عند الشيعة عن الصلاة عند القبور فقال: «أما الصلاة فإنها خلفه ويجعل القبر أمامه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره، لأن الإمام صل الله عليه لا يتقدم عليه ولا يساوى»[3].

وهذا غيض من فيض مما ملئت به كتبهم من الانحرافات والشرك بالله تعالى في توحيد الألوهية.

---

(١) مصباح المجتهد للطوسي (ص ١٩٥).
(٢) بحار الأنوار (١٠١/ ٢٥٧).
(٣) الاحتجاج للطبرسي (٢/ ٣١٢).

الإيمان بالكتب:

يتفق الشيعة من حيث الجملة مع المسلمين في الإيمان بالكتب، لكن بطبيعة الحال لهم شذوذات وآراء غريبة، ومن هذه الغرائب والانحرافات:

دعواهم أن جميع الكتب السماوية موجودة لدى الأئمة

تدعي الشيعة بأن عند الأئمة الاثني عشر كل كتاب نزل من السماء وأنهم يقرؤونها على اختلاف لغاتها، وعقد صاحب الكافي بابا لهذا الموضوع بعنوان: «باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها»[1]، وضمَّنه طائفة من رواياتهم، ومثله فعل صاحب البحر فذكر بابا بعنوان: «باب في أن عندهم صلوات الله عليهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرؤونها على اختلاف لغاتها»، وذكر في هذا الباب (٢٧) حديثا من أحاديثهم[2].

ومن الروايات التي أوردوها: عن أبي عبدالله قال: «كل كتاب نزل فهو عند أهل العلم ونحن هم»، وعنه أيضا قال: «إن عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى»[3].

دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة

وقع عند الشيعة خلل في عقيدة الإيمان بالكتب، حيث اعتقدوا أن هناك كتبا أنزلها الله تعالى غير الكتب المذكورة في القرآن والسنة، وأبرز هذه الكتب التي يؤمنون بوجودها:

---

(١) الكافي (١/ ٢٢٧).
(٢) بحار الأنوار (١٠٨/ ٣٦٦).
(٣) الكافي (١/ ٢٢٥).

مصحف فاطمة:

تدعي الشيعة نزول مصحف على فاطمة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اختلفت رواياتهم في وصف طبيعة هذا المصحف، فتقول إحدى روايات الكافي عن مصحف فاطمة: «إن الله تعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وسلم دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل الله إليها ملكا يسلي غمها ويحدثها فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين رضي الله عنه يكتب كل ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفا، أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون»[1].

وهذه الرواية تدل على أنه وصلها عن طريق ملك، بينما رواية أخرى عندهم تقول: «وخلفت فاطمة عليها السلام ما هو قرآن، ولكنه كلام من كلام الله أنزله عليها إملاء رسول الله وخط علي»[2].

وهذه الرواية يكاد آخرها يناقض أولها، إذ كيف ينزل على فاطمة ثم يكون من إملاء رسول الله وخط علي؟!

وكان الأئمة - كما يزعم الشيعة - يتخذون من مصحف فاطمة وسيلة لمعرفة علم الغيب، واستطلاع ما يكون.

يقول أبو عبد الله: «تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وذلك أني نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام»[3].

وإذا كانت هذه الرواية تجعل موضوع مصحف فاطمة هو علم ما يكون فإن رواية أخرى عن أبي عبد الله تجعله بيانا للأحكام، فيقول عن مصحف فاطمة: «ما أزعم أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش»[4].

---

(١) الكافي (١/ ٢٤٠).
(٢) بصائر الدرجات (ص٤٢).
(٣) الكافي (١/ ٢٤٠).
(٤) الكافي (١/ ٢٤٠).

الإيمان بالرسل:

يقر الشيعة بعقيدة الإيمان بالرسل من حيث الجملة، إلا أن إيمانهم بالرسل أضعف من إيمانهم بالإمامة، ولهذا فإنهم يقدسون أئمتهم ويفضلونهم على الأنبياء، ويفضلون الإمامة على النبوة، وهذا ما يجعل إيمانهم بالرسل إيمانا شكليا أكثر من كونه إيمانا حقيقيا.

تفضيل الأئمة على الأنبياء:

وهذه من القضايا التي تتابعت عليها أقوال الشيعة، وصرحوا بها دون أدنى حياء، حتى قرر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى، وعقد بابا بعنوان: «باب أن النبي والأئمة الاثني عشر عليهم السلام أفضل من سائر المخلوقات من الأنبياء والأوصياء السابقين والملائكة وغيرهم»[1].

وينصون بصراحة على أن مقام الإمامة أعلى من مقام النبوة، قال نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة»[2].

وقال هادي الطهراني - أحد مراجعهم المعاصرين -: «الإمامة أجل من النبوة، فإنها مرتبة ثالثة شرف الله تعالى بها إبراهيم بعد النبوة والخلة»[3].

وليس الأئمة أفضل عند الشيعة من الأنبياء فحسب؛ بل ما استحق الأنبياء ما هم فيه من فضل - بزعمهم - إلا بسبب الولاية. ويروون عن أبي عبدالله أنه قال: «ما استوجب آدم أن يخلقه الله بيده وينفخ فيه من روحه إلا بولاية علي عليه السلام، وما كلم الله موسى تكليما إلا بولاية علي عليه السلام، ولا أقام الله عيسى بن مريم آية للعالمين إلا بالخضوع لعلي عليه السلام»[4].

---

(١) انظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة ص١٥١

(٢) زهر الربيع (ص١٢).

(٣) ودايع النبوة (ص١١٤).

(٤) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٩٤).

نسبة ما لا يليق إلى الأنبياء:

لأن الشيعة الإمامية يعظمون منزلة الإمامة أكثر من منزلة النبوة، ويرون الأئمة أفضل من الأنبياء، فلهذا لم يعد للأنبياء في نفوسهم ذلك التعظيم المطلوب، فصاروا لا يتورعون عن نسبة القبائح والشنائع إلى الأنبياء عليهم السلام، ولهم في هذا العديد من الروايات، ومنها: عن أبي عبد الله في حديث طويل، قال: «فلما أسكن الله عز وجل آدم وزوجته الجنة قال لهما: ﴿كُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ - يعني شجرة الحنطة - فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ﴾.. فنظرا إلى منزلة محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة عليهم السلام بعدهم، فوجداها أشرف منازل أهل الجنة، فقالا: ربنا لمن هذه المنزلة؟! فقال الله جل جلاله: ارفعا رؤوسكما إلى ساق العرش، فرفعا رؤوسهما، فوجدا أسماء: محمد، وعلي، وفاطمة، والأئمة عليهم السلام مكتوبة على ساق العرش بنور من نور الله الجبار جل جلاله، فقالا: يا ربنا، ما أكرم أهل هذه المنزلة عليك، وما أحبهم إليك، وما أشرفهم لديك!! فقال الله جل جلاله: لولاهم ما خلقتكما، هؤلاء خزنة علمي، وأمنائي على سري، إياكما أن تنظرا إليهم بعين الحسد، وتمنيا منزلتهم عندي، ومحلهم من كرامتي، فتدخلان بذلك في نهيي وعصياني، فتكونا من الظالمين.. إلى قوله: ﴿فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ﴾ وحملهما على تمني منزلتهم، فنظرا إليهم بعين الحسد، فخذلا حتى أكلا من شجرة الحنطة»[1].

وعن علي بن الحسين قال: «يا أيتها الحوت، فأطلع الحوتُ رأسَه من البحر مثل الجبل العظيم وهو يقول: لبيك لبيك ياوليَّ الله، فقال: مَن أنت؟ قال: أنا حوت يونس يا سيدي، قال: أنبئنا بالخبر، قال: يا سيدي إن الله لم يبعث نبيا إلا وقد عرض عليه ولايتكم أهل البيت فمن قبلها من الأنبياء سَلِمَ وتَخَلَّص، ومن تَوَقَّف عنها وتَمَنَّع في حملها لقي ما لقي آدم من المعصية، وما لقي نوح من الغرق، وما لقي إبراهيم من النار، وما لقي يوسف من الجب، وما لقي أيوب من البلاء، وما لقي داود من الخطيئة، إلى أن بعث يونس فأوحى إليه: أن يا يونس تَولَّ أمير المؤمنين علياً والأئمة الراشدين من صلبه، قال: كيف أتولَّى من لم أره ولم أعرفه؟ وذهب مغتاظا، فأوحى الله إليَّ: أن التقمي يونس ولا توهني له عظماً، فمكث في بطني أربعين صباحاً يطوف معي البحار في ظلمات ثلاث، ينادي: لا إله إلا أنت سبحانك إنِّي كنت من الظالمين، قد قبلت ولاية أمير المؤمنين والأئمة الراشدين»[2].

وهذه الروايات وغيرها تدل على مكانة الأنبياء في نفوسهم، وأنهم لا يعتبرون لهم قدرا ولا يحملون لهم احتراما، وإنما كل تعظيمهم واحترامهم لأئمتهم فحسب.

---

(١) نور الثقلين (٢/ ١٢).
(٢) بحار الأنوار (٦١/ ٥٢).

الوحدة الخامسة:
معتقدات الشيعة التي تفردوا بها

سندرس في هذه الوحدة:

القول بالتقية:

التقية: إظهار خلاف ما في الباطن، وأكثر العرب ينطقون التقية: تقاة، ولهذا جاء في القرآن: ﴿إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ وإن كان نطقها تقية صوابا، كما قال الفراء، وقد قرئ: «تقية»[1].

والتقية رخصة في حالة الاضطرار، ولذلك استثناها الله سبحانه من مبدأ النهي عن موالاة الكفار فقال سبحانه: ﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.

وأما التقية عند الشيعة فيعرفها المفيد بقوله: «التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا»[2].

والتقية التي عند الشيعة ليست رخصة عند الضرورة مثل ما هي في الإسلام، بل هي عندهم ركن من أركان دينهم كالصلاة أو أعظم، قال ابن بابويه: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»[3].

ويروون عن الصادق أنه قال: «لو قلت إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقا»[4].

بل نسبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تارك التقية كتارك الصلاة»[5].

وقد بالغوا جدا في أمر التقية حتى جعلوها هي الدين كله ولا دين لمن لا تقية له، ويروون عن جعفر بن محمد أنه قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له»[6].

والتقية عندهم حالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم، قال ابن بابويه: «والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة»[7].

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣١٧)، النهاية لابن الأثير (١/ ١٩٣).
(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص١٣٧).
(٣) الاعتقادات: ص١١٤
(٤) بحار الأنوار: ٧٥/ ٤١٤،٤١٢
(٥) بحار الأنوار: ٧٥-٤١٢
(٦) بحار الأنوار: ٧٥/ ٤٢٣
(٧) الاعتقادات (ص١١٤-١١٥).

أما سبب هذا الغلو في أمر التقية فيعود إلى عدة أمور، منها:

أولا: أن الشيعة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة، وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن عليا بايعهم، وصلى خلفهم، وجاهد معهم، وزوجهم وتسرى من جهادهم، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئا مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض بالقول بالتقية.

ثانيا: أنهم قالوا بعصمة الأئمة وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون، بينما الروايات المنسوبة للأئمة فيها اختلاف وتناقض كبير حتى لا يكاد يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك الطوسي، وهذا ينقض مبدأ العصمة، فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم.

ثالثا: تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله (واضعو مبدأ التقية) عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم وإنما يفعلونه تقية.

رابعا: وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين.

إباحة متعة النكاح:

المتعة نوع من أنواع النكاح، كان مباحا في أول الإسلام ثم حرم، إلا أن الشيعة يرون أنه لا زال حلالا، وهو أن يعقد الرجل على امرأة وينكحها مدة مؤقتة ينتهي العقد بانتهائها وذلك مقابل شيء من المال.

صيغة المتعة عند الشيعة وما ينبغي فيها من الشروط:

يجب عند الشيعة أن يذكر في صيغة المتعة: الأجر، والمدة، وعدم الميراث، ووجوب العدة وهي خمسة وأربعون يوماً، وقيل: حيضة، وله أن يشترط عدم طلب الولد:

فعن زُرارة عن أبي عبد الله قال: لا تكون المتعة إلا بأمرين: «أجل مسمى وأجر مسمى»[1].

---

(١) فروع الكافي (٢/ ٤٣٧).

وعن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد اللهّ عليه السلام عن المتعة؟ قال: «مهر معلوم إلى أجل معلوم»[1]، فالمتعة عند الشيعة مدة معلومة بأجر معلوم يبطل تلقائياً بعد انتهاء الفترة، وأما صيغة المتعة فيرويها أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد اللهّ عليه السلام: «كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: تقول: أتزوجك متعة على كتاب اللهّ وسنة نبيه، لا وارثَةَ ولا موروثةً كذا وكذا يوماً، وإن شئت كذا وكذا سنة، بكذا وكذا درهماً، وتسمي من الأجر ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً فإذا قالت: نعم، فقد رضيت وهي امرأتك، وأنت أولى الناس بها»[2].

ولهم في شروط المتعة أقوال قبيحة، ومن ذلك:

- عدم اشتراط العدد: فعند الشيعة يجوز التمتع بأكثر من أربع، وإن كان عنده أربع زوجات زواج دائم، وليس لذلك عدد معين:

  فعن زرارة عن أبي عبد الله قال: «ذكرت له المتعة أهي من الأربع؟ فقال: تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات».

  وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المتعة: «ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث وإنما هي مستأجرة»[3].

- جواز التمتع بالمرأة الواحدة مراراً كثيرة: فمهما أعاد التمتع بها فهو جائز، فعن أبان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتمتع من المرأة المرّات. قال: لا بأس يتمتع منها ما شاء»[4].

- لا حاجة للسؤال عن المرأة هل هي متزوجة أم لا؟ حتى ولو شك في هذا: فعن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا قال: قلت له: «المرأة تتزوج متعة فينقضي شرطها، وتتزوج رجَلاً آخر قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: وما عليك، إنما إثم ذلك عليها»[5].

---

(١) التهذيب (٢/ ١٨٩).
(٢) فروع الكافي (٢/ ٤٤)، التهذيب (٢/ ١٩٠).
(٣) فروع الكافي (٢/ ٤٣)، التهذيب (٢/ ١٨٨).
(٤) فروع الكافي (٢/ ٤٦).
(٥) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٩).

فضل المتعة عندهم:

رغم أن الشيعة ينكرون على أهل السنة تشنيعهم عليهم القول بالمتعة، ويقولون بأن هذه مجرد مسألة فقهية يسع فيها الخلاف، إلا أننا نجد أن الشيعة يجعلون للمتعة فضائل تجعلها في مصاف القضايا العقدية الأصلية، ويحكمون على تاركها بالعصيان واستحقاق اللعنة، فعلى سبيل المثال: يروون عن جعفر الصادق أنه قال: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا، ولم يستحل متعتنا»[1].

ويرتبون الأجور العظيمة والثواب الجزيل للمتعة، فعن أبي جعفر قال: «إن النبي صلى اللهّ عليه وآله لما أُسري به إلى السماء، قال: لحقني جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد صلى الله عليه وآله: إن اللهّ تبارك وتعالى يقول: أني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء»[2].

وعن صالح بن عقبة عن أبيه، عن أبي جعفر قال: «قلت: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك وجه اللهّ تعالى وخلافاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب اللهّ له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب اللهّ له حسنة، فإذا دنا منها غفر اللهّ له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر اللهّ له بقدر ما صبّ من الماء على شعره. قلت: بعدد الشعر؟! قال: بعدد الشعر»[3].

المهدي والغيبة:

المهدي هو الإمام الثاني عشر من أئمة الشيعة، واسمه: محمد المهدي بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي السجاد بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وعقيدة الشيعة في المهدي تتلخص في أنه الإمام المعصوم الثاني عشر، وهو آخر الأئمة، وقد دخل سردابا سيظل فيه إلى أن يخرج في آخر الزمان، فيملأ الأرض عدلا، ويجمع الشيعة من حوله وينتصر لهم.

---

(١) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٨).
(٢) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٩).
(٣) بحار الأنوار (١٠٠/ ٣٠٦).

وقضية المهدي على ما فيها من خيال، وما يصحبها من جانب أسطوري خرافي إلا أنها من القضايا المحورية في العقيدة الإمامية الاثني عشرية، وذلك لسببين:

الأول

أن بقاء هذه الخرافة معناه المحافظة على هذه العقيدة من الانهيار، إذ أن من عقيدة الإمامية أنه لا يمكن أن يخلو زمان من إمام يكون حجة الله تعالى على خلقه، ولو خلا من الإمام لهلكت الأرض، ويروون عن أبي جعفر قال: «لو بقيت الارض يوما بلا إمام منا لساخت بأهلها ولعذبهم الله بأشد عذابه، وذلك أن الله جعلنا حجة في أرضه وأمانا في الأرض لأهل الأرض، لن يزالوا في أمان أن تسيخ بهم الأرض ما دمنا بين أظهرهم، فإذا أراد الله أن يهلكهم ثم لا يمهلهم ولا ينظرهم ذهب بنا من بينهم ورفعنا إليه، ثم يفعل الله بهم ما يشاء»[1].

الثاني

أن مستقبل الشيعة مجهول تماما بدون هذه القضية، مما يؤدي بدوره إلى انفضاض الناس عن هذا المذهب، لكن بوجود هذه الأسطورة أصبح هناك أمل يتمسك الشيعة بمذهبهم لأجله، ومستقبل جميل يصبرون على الأذى من أجل الوصول إليه.

إضافة إلى ما يتحقق لرؤوس المذهب من مكاسب مادية يجنونها من الأتباع باسم الخمس، وكلما زاد الأتباع كلما زادت المكاسب.

ومن هنا جاءت فكرة الغيبة والرجعة، وفي الأصل أن فكرة وجود الإمام الغائب المختفي موجودة لدى معظم فرق الشيعة، فكل فرقة تعتقد في إمامها أنه لم يمت، وأنه مختف وسيعود في المستقبل كإمام مهدي، لكن اشتهر بها الرافضة أكثر من غيرهم.

مبررات الغيبة للمهدي:

ولأن الشيعة قد أصلوا لضرورة وجود إمام في كل زمان فإنه كان من المهم أن يوجدوا أعذارا ليبرروا بها هذه الغيبة الطويلة للإمام، ومن أبرز هذه الأعذار:

---

(١) الكافي (١/ ١٦).

٠١ الخوف عليه من السلطان، يقول الطوسي: «لا علة تمنع من ظهور المهدي إلاّ خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار»[١].

٠٢ امتحان العباد واختبارهم، وتمحيصهم، ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنّه قال: «أما والله ليغيبن إمامكم شيئاً من دهركم، ولتمحصن حتى يقال: مات أو هلك بأيّ واد سلك، ولتدمعن عليه عيون المؤمنين ولتكفأن كما تكفأ السنن في أمواج البحر، فلا ينجو إلاّ من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه»[٢].

٠٣ الغيبة من أسرار الله التي لم يطلع عليها أحد من الخلق: ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال: «إنما مثل قائمنا أهل البيت كمثل الساعة لا يجليها لوقتها إلا هو: ثقلت في السماوات، لا يأتيكم إلاّ بغتة»[٣].

٠٤ حتى لا تكون في عنق الإمام بيعة لظالم: ويروون في ذلك عن الرضا أنه قال: «كأني بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي كالنعم يطلبون المرعى فلا يجدونه فقال له: ولم ذاك يا ابن رسول الله ؟ فقال: لأن إمامهم يغيب عنهم لئلا يكون في عنقه لأحد بيعة إذا قام بالسيف»[٤].

وأعلن الإمام المنتظر ذلك بقوله : «إنه لم يكن لأحد من آبائي إلا وأوقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإني أخرج حين أخرج، ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي»[٥].

---

(١) الغيبة (ص١٩٩).
(٢) بحار الأنوار (٥٣ / ٧، ٢٨١).
(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية (ص١٩٩) .
(٤) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (١/ ٥٠٨).
(٥) منتخب الأثر (ص٢٦٧)، مركز الأبحاث العقائدية https://www.aqaed.com/faq/1390/

إلا أنهم بتعليلاتهم هذه يقعون في تناقضات، ومن هذه التناقضات:

اضطراب روايات الشيعة في موضوع الغيبة:

من الأشياء التي تدل على عدم صحة عقيدة الغيبة عند الرافضة حصول الاضطراب الكبير في رواياتهم في هذا الأمر، فقد وقع الخلاف في:

١- وقت غيبة المهدي:

فيروي الطوسي أن حكيمة قالت: «فلما كان بعد ثلاث (من مولده) اشتقت إلى ولي الله، فصرت إليهم فبدأت بالحجرة التي كانت سوسن فيها، فلم أر أثرا ولا سمعت ذكرا، فكرهت أن أسأل فدخلت على أبي محمد عليه السلام فاستحيت أن أبدأ بالسؤال، فبدأني فقال: هو يا عمة في كنف الله وحرزه وستره وغيبه حتى يأذن الله له»[1].

(١) الغيبة (ص١٤٢).

وفي رواية ثانية أن حكيمة فقدته بعد سبعة أيام[1]، وفي رواية ثالثة: أنها رأته بعد أربعين يوما يمشي في الدار ثم فقدته بعد ذلك[2]، وفي رواية أخرى أن حكيمة كانت تختلف إلى دار العسكري، تزوره كل أربعين يوما، وقبل وفاته بأيام قلائل - كان عمر المهدي آنذاك خمس سنوات على الأكثر- زارت دار العسكري كعادتها، تقول: فـ«رأيته رجلا فلم أعرفه، فقلت لابن أخي عليه السلام: من هذا الذي تأمرني أن أجلس بين يديه؟ فقال لي: هذا ابن نرجس، هذا خليفتي من بعدي وعن قليل تفقدوني فاسمعي له وأطيعي»[3].

٢- مكان الغيبة:

ففي بعض الروايات أنه كان موضع السرية والكتمان، ولما تناهى إلى شيعته خبر الغيبة حاولوا التعرف على مكانه إلا أن الباب الذي يدعي الصلة به رفض البوح بشيء من ذلك وأخرج «توقيعا» سريا ينسبه للمهدي يقول فيه: «إن عرفوا المكان دلوا عليه»[4]، فهذا النص يشير إلى أنه في مكان معين، وفي مخبأ سري لا يعرفه إلا الباب، وأن سبب كتمان مكان غيبته عن شيعته هو خوفه من إخبارهم للغير بمكانه.

ولكن دلت بعض روايات الكافي على البلد الذي يختفي فيه، حيث قالت: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة»[5]، فهي تشير إلى أنه يختبئ بالمدينة المنورة، لأن طيبة من أسمائها، ولما قال أحدهم للحسن العسكري: إن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة»[6].

بينما هناك روايات أخرى أنه مقيم بجبل يدعى رضوى، فعن عبد الأعلى مولى آل سام قال: خرجت مع أبي عبد الله عليه السلام فلما نزلنا الروحاء نظر إلى جبلها مطلا عليها، فقال لي: ترى هذا الجبل؟ هذا جبل يدعى رضوى من جبال فارس، أحبنا فنقله الله إلينا، أما إن فيه كل شجرة مطعم، ونعم أمان للخائف مرتين، أما إن لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين واحدة قصيرة والأخرى طويلة»[7].

وتذكر روايات أخرى أنه يختفي في بعض وديان مكة، فعن أبي جعفر أنه قال: «يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب، ثم أومأ بيده إلى ناحية ذي طوى»[8].

غير أن أحاديثهم في الأدعية والزيارة لمقامات الأئمة تلوح إلى أنه مقيم بسرداب سامراء، ولذلك جاء فيها «ثم ائت سرداب الغيبة وقف بين البابين، ماسكا جانب الباب

---

(١) الغيبة (ص١٤٢).
(٢) الغيبة (ص١٤٤).
(٣) إكمال الدين (ص٤٠٥-٤٠٦).
(٤) الكافي (١/ ٣٣٣).
(٥) الكافي (١/ ٣٤٠).
(٦) الكافي (١/ ٣٢٨).
(٧) الغيبة (ص١٠٣).
(٨) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٤١).

بيدك، ثم تنحنح كالمستأذن، وسم وانزل، وعليك السكينة والوقار، وصل ركعتين في عرضة السرداب وقل: اللهم طال الانتظار وشمت بنا الفجار، وصعب علينا الانتصار، اللهم أرنا وجه وليك الميمون، في حياتنا وبعد المنون، اللهم إني أدين لك بالرجعة، بين يدي صاحب هذه البقعة، الغوث الغوث الغوث يا صاحب الزمان، قطعت في وصلتك الخلاف، وهجرت لزيارتك الأوطان، وأخفيت أمري على أهل البلدان لتكون شفيعا عند ربك وربي.. يا مولاي يا ابن الحسن بن علي جئتك زائرا لك»[1].

٣- مدة الغيبة:

ففي البداية كانوا يمنون أتباعهم بقصر المدة، وسرعة العودة لغائبهم، حتى أكدوا في رواياتهم بأنها لا تعدو ست سنين في أقصى الأحوال، فقد جاء في الكافي عن علي بن أبي طالب أنه قال عن المهدي: «تكون له غيبة وحيرة يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون»، ولما سئل كم تكون الحيرة والغيبة، قال: «ستة أيام أو ستة أشهر، أو ست سنين»[2].

(١) مصباح الزائر لعلي بن طاووس (ص٢٢٩)، بحار الأنوار (١٠٢/ ١٠٢).
(٢) الكافي (١/ ٣٣٨).

القول بالظهور والرجعة

الظهور

الظهور: أي ظهور الأئمة بعد موتهم لبعض الناس ثم عودتهم لقبورهم، وهذه العقيدة غير رجعة الأئمة، وقد بوب لها المجلسي بعنوان «باب أنهم يظهرون بعد موتهم، ويظهر منهم الغرائب»[1]، فالأئمة عند الشيعة يظهرون بعد موتهم، ويراهم بعض الناس، وهذا الظهور غير مرتبط بوقت معين كالرجعة بل هو خاضع لإرادة الأئمة، ويزعمون أنه دخل بعض الشيعة على أبي عبد الله فقال له (أي أبو عبد الله) : «تشتهي أن ترى أبا جعفر (بعد موته) ؟ قال: قلت: نعم، قال: قم فادخل البيت، فدخلت فإذا هو أبو جعفر»[2].

بل وتمتد عقيدتهم هذه لتدعي أيضا أن الأموات من الأولين يظهرون لهم، فيروون عن عباية الأسدي قال: «دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام وعنده رجل رث الهيئة، وأمير المؤمنين عليه السلام مقبل عليه يكلمه، فلما قام الرجل قلت: أي أمير المؤمنين، من هذا الذي أشغلك عنا؟ قال: هذا وصي موسى عليه السلام»[3].

ومما يزعمونه في هذا الشأن أن أبا بكر وعمر يظهران للأئمة في كل موسم حتى يرمونهما بالحجارة أثناء رمي الجمار[4]، ولهذا يزعمون أن محمدا الباقر قام برمي خمسة أحجار في غير موضع الجمار، ولما قيل له في ذلك قال: «إذا كان كل موسم أخرجا الفاسقين الغاصبين، ثم يفرق بينهما ههنا لا يراهما إلا إمام عدل، فرميت الأول اثنتين والآخر ثلاثة، لأن الآخر أخبث من الأول»[5].

الرجعة

معنى الرجعة عند الشيعة: رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت في صورهم التي كانوا عليها[6].

---

(١) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٣).
(٢) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٣).
(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٥).
(٤) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥-٣٠٦
(٥) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٥-٣٠٦).
(٦) أوائل المقالات (ص٥١)

وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: بأنها موضوع «إجماع الشيعة الإمامية، وأنها من ضروريات مذهبهم»[1].

وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من عرف أنه قال بالرجعة ابن سبأ.

أما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عن الاثني عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف[2]:

الأول

الأئمة الاثني عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا، ويحكمون بالتتابع ليأخذ كل واحد منهم حقه الذي لم يستطع أن يستوفيه في حياته.

الثاني

ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة - في نظرهم - من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثني عشر) فيبعث خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان من قبورهم ويرجعون لهذه الدنيا للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها.

الثالث

عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضا، وهم الشيعة عموما، ومن محض الكفر محضا، وهم كل الناس ما عدا المستضعفين.

وزمن الرجعة العامة هو عند قيام المهدي ورجوعه من غيبته، ولكن بعض شيوخهم يقول: إن الرجعة العامة غير مرتبطة بأمر ظهور المهدي. ذلك أن الرجعة - كما يقول - «غير الظهور، لأن الإمام عليه السلام حي غائب وسيظهر إن شاء الله ولم يسلب الملك فيرجع إليه، فمبدأ الرجعة من رجوع الحسين إلى الدنيا»[3].

ومما يتحقق في الرجعة بحسب اعتقاد الشيعة: حساب الناس على يد الحسين: يقول أبو عبد الله: «إن الذي يلي حساب الناس قبل يوم القيامة الحسين بن علي عليه السلام، فأما يوم القيامة فإنما هو بعث إلى الجنة وبعث إلى النار»[4].

ويروي الشيعة أن في الرجعة يتحول صفوة الخلق وهم أنبياء الله ورسله إلى جند لعلي، حيث قالوا: «لم يبعث الله نبيا ولا رسولا إلا رد جميعهم إلى الدنيا حتى يقاتلوا بين يدي علي بن أبي طالب أمير المؤمنين»[5].

---

(١) مجمع البيان للطبرسي (٥/ ٢٥٢) الإيقاظ من الهجعة للعاملي (ص٦٠).
(٢) ينظر: الشيعة والتصحيح للموسوي (ص١٤١-١٤٢).
(٣) أوائل المقالات (ص٩٥)، الإيقاظ من الهجعة (ص٥٨).
(٤) بحار الأنوار (٥٣/ ٤٣).
(٥) بحار الأنوار (٥٣/ ٤١).

كما يحلم الشيعة بأن حياتهم في الرجعة ستكون في نعيم لا يخطر على البال حتى يكون أكلهم وشربهم من الجنة، ولا يسألون الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا وتقضى لهم[١].

وأما بالنسبة لأعمال المهدي عند رجعته فإن الشيعة يعتقدون أنه سيفعل التالي:

١ يأتي بقرآن جديد، ويروي الشيعة في هذا عن جعفر الصادق أنه قال: «لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد على العرب شديد»[٢].

٢ الحكم بحكم آل داود، ويروون في هذا عن جعفر الصادق: «لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود»[٣].

٣ يهدم الكعبة والمسجد النبوي، ويروون في هذا عن جعفر الصادق أنه قال عن المهدي: «ينقضه أي البيت الحرام- فلا يدع منه إلا القواعد التي هي أول بيت وضع للناس ببكة في عهد آدم عليه السلام، والذي رفعه إبراهيم وإسماعيل منها»[٤].

٤ يقتل ذراري قتلة الحسين، يروون عن جعفر الصادق أنه قال: «إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين بفعال آبائها»[٥].

٥ يقتل العرب قتلا ذريعا، ويروون عن أبي جعفر أنه قال: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم أن لا يروه، مما يقتل الناس، أما إنه لا يبدأ إلا بقريش، فلا يأخذ منها إلا السيف ولا يعطيها إلا السيف، حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، لو كان من آل محمد لرحم»[٦].

٦ يقيم الحد على أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم كما يزعمون، ويروون عن جعفر الصادق أنه قال عما يفعله المهدي في أبي بكر وعمر: « ثم يخرجهما غضين رطبين فيلعنهما ويتبرأ منهما ويصلبهما ثم ينزلهما ويحرقهما ثم يذريهما في الريح»[٧].

وهذه الأفعال القبيحة التي يدعون أنه سيقوم بها لا يمكن أن تصدر عن مؤمن فضلا عمن سيملأ الأرض عدلا وهو من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم، فهي لا تعبر عنه بقدر ما تعبر عن النفسية الانتقامية والحقد الكبير الذي يكنه الشيعة لأهل السنة.

---

(١) بحار الأنوار (٥٣/ ١١٦).
(٢) بحار الأنوار (٥٢/ ١٣٥).
(٣) بصائر الدرجات (ص٢٩٥) .
(٤) بحار الأنوار (٥٣/ ١١) .
(٥) بحار الأنوار (٥٢/ ٣١٣)
(٦) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٥٤).
(٧) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٨٦)

نسبة البداء إلى الله تعالى

تعتبر قضية إثبات البداء لله تعالى من القضايا التي اشتهر بها الشيعة الإمامية، وهي من أصولهم، وقد بوب الكليني في الكافي: «باب البداء» وذكر فيه ستة عشر حديثا من الأحاديث المنسوبة للأئمة، وكذلك ابن بابويه (ت٣٨١هـ) عقد له بابا خاصا بعنوان «باب البداء»، واهتم المجلسي (ت١١١١هـ) بأمر البداء أيضا وبوب له بعنوان «باب النسخ والبداء»، وذكر (٧٠) حديثا من أحاديثهم عن الأئمة[١].

وقد بالغوا في تعظيم أمره، فيروون عن زرارة بن أعين عن أبي جفر أو عن أبي عبدالله قال: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»، و«ما عظم الله عز وجل بمثل البداء»[٢]، وعن أبي عبدالله قال: «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما افتروا من الكلام فيه»،[٣] وعن الرضا قال: «ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[٤].

وقد حاول بعض الشيعة تفسير البداء بمعنى يمكن أن ينسب إلى الله تعالى دون شناعة، فيقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد خفائه، ولكن ليس المراد به هنا ظهور الشيء لله جل شأنه وأي ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المضلة، بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، وقولنا: (بدا لله) أي بدا حكم الله أو شأن الله»[٥].

إلا أن هذا التأويل لا يتوافق مع مروياتهم الواردة في هذا الشأن، والتي هي صريحة في أن البداء هو نشأة رأي جديد، وظهور شيء لم يكن موجودا من قبل، ومن هذه الروايات: عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد مضي ابنه أبي جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول كأنهما أعني: أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله وهو كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون»[٦].

ثم إن التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لا يسوغ كل هذه المغالاة في البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، إذ أن هذه قضية بدهية لا تخفى على أدنى مسلم، فكل ما يجري لنا من قضاء وقدر إنما يبدو لنا بعد أن كان خافيا عنا.

---

(١) الاعتقادات: ص٨٩، بحار الأنوار: ٤/ ٩٢-١٢٩.
(٢) الكافي (١/ ١٤٦).
(٣) الكافي (١/ ١٤٨).
(٤) الكافي (١/ ١٤٨).
(٥) الدين والإسلام (ص١٧٣).
(٦) الكافي (١/ ٣٢٧).

سبب أخذهم بعقيدة البداء ومن أين أخذوها

القول بالبداء عرف به اليهود من قبل، ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة التي أخذها من دينه، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة «الكيسانية» أو «المختارية» أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي وهي أول فرقة اشتهرت بالقول «بالبداء» والاهتمام به، والتزامه عقيدة، والسبب في ذلك هو التغطية على الكذب الذي يمارسونه على الأتباع، ومن القصص المشهورة في هذا الشأن: أن مصعب بن الزبير أرسل جيشا قويا لقتال المختار وأتباعه فبعث المختار إلى قتالهم أحمد بن شميط مع ثلاثة آلاف من المقاتلة وقال لهم: أوحي إلي أن الظفر يكون لكم، فهُزم ابن شميط، فعادوا إليه فقالوا: أين الظفر الذي قد وعدتنا؟ فقال المختار: هكذا كان قد وعدني ثم بدا له، فإنه سبحانه وتعالى قد قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾.

وهذا المعنى نفسه موجود في أخبار الاثني عشرية، فإنهم قد أشاعوا بين أتباعهم أن أئمتهم يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء، فإذا لم تقع أخبارهم قالوا: هذا من باب البداء، فعن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: «يا أبا حمزة إن حدثناك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء، وإن حدثناك اليوم بحديث وحدثناك غدا بخلافه فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت»[1].

فلو سقطت عقيدة البداء لانتقض دين الاثني عشرية من أصله، لأن أخبارهم ووعودهم التي لم يتحقق منها شيء تنفي عنهم صفة الإمامة، وهذا سر مغالاة شيوخهم بأمر البداء، ودفاعهم عنه، وجعله من أعظم العبادات، وقد صرح بهذا المعنى أحد الشيعة وهو سليمان بن جرير الذي تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية، فقال: «إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدا وهما القول بالبداء وإجازة التقية»[2].

---

(١) بحار الأنوار (٤/ ١١٩).
(٢) المقالات والفرق للقمي: ص٧٨.

عقيدة الطينة

ملخص هذه العقيدة أن الشيعي خلق من طينة خاصة والسني خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشيعي من معاص وجرائم هو من تأثره بطينة السني، وما في السني من صلاح وأمانة هو بسبب تأثره بطينة الشيعي، فإذا كان يوم القيامة فإن سيئات وموبقات الشيعة توضع على أهل السنة، وحسنات أهل السنة تعطى للشيعة.

وقد بوب الكليني لها بعنوان «باب طينة المؤمن والكافر»، وأورد سبعة أحاديث في أمر الطينة[1]، ثم ما زالت تكثر هذه الأخبار من بعد الكليني حتى أورد منها المجلسي سبعة وستين حديثا في باب عقده بعنوان «باب الطينة والميثاق»[2].

نقد هذه العقيدة

ومما تنقد به هذه العقيدة:

أولا: إن هذه الروايات ناقضت نفسها بنفسها، فبعضهم يذكر أن الشيعة كانوا أكثر إيغالا في المعاصي والموبقات، وأردأ خلقا ودينا، ولهذا جاء من يسأل الإمام عن سبب هذه الأخلاق، فكيف يكون من هذه حاله أفضل طينة، وأطهر خلقة ؟

ثانيا: قد خلق الله سبحانه الناس جميعا على فطرة الإسلام، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾، والتفريق بينهما يخالف نص القرآن.

ثالثا: ناقضت الشيعة في أخبار الطينة مذهبها في أفعال العباد؛ لأن مقتضى هذه الأخبار أن يكون العبد مجبورا على فعله وليس له اختيار فيه؛ إذ أفعاله بمقتضى الطينة، مع أن مذهبهم أن العبد يخلق فعله كمذهب المعتزلة كما تقدم.

---

(١) الكافي (٢ ٢-٦).

(٢) بحار الأنوار (٥/ ٢٢٥-٢٧٦).

رابعا: تقرر هذه العقيدة أن موبقات الشيعة وأوزارها يتحملها أهل السنة، وحسنات المسلمين جميعا تعطى للشيعة، وهذا مخالف للعدل الرباني ولا يتفق مع العقل الصريح ولا الفطرة السليمة، فضلا عن نصوص الشرع وأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وقال عز وجل: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾، وقال عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾، وقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾.

اعتقادهم في الصحابة

ادّعاؤهم ردة الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

من أشهر ما عرفت به عقيدة الشيعة: طعنهم في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكفيرهم لهم، ويدعون أن الصحابة بسبب جحدهم لأحقية علي بالخلافة قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين رجعوا إلى إمامة علي، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون على ذلك.

ولقد سجل الشيعة ذلك في أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس[1]، ثم تتابعت كتبهم في تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها الكافي وغيره من مصادرهم، ولا يكاد يخلو كتاب من كتبهم من تكفير الصحابة وسبهم ولعنهم، بل إنهم جعلوا آيات الكفر والكافرين والشرك والمشركين في سائر الصحابة أجمعين، كما هو موجود في عدد من أبواب الكافي وبحار الأنوار[2].

ومع تكفيرهم العام لصحابة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم يخصون كبار الصحابة رضوان الله عليهم بمزيد من الطعن والتكفير، ولهم في ذلك أقوال ونصوص قبيحة، وقد عقد المجلسي بابا بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»[3]، وعقد البحراني عدة أبواب في هذا الموضوع منها باب: «اللذان تقدما على أمير المؤمنين عليهما مثل ذنوب أمة محمد إلى يوم القيامة»، وباب: «أن إبليس أرفع مكانا في النار من عمر، وأن إبليس شرف عليه في النار»[4].

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص٧٤-٧٥).
(٢) ينظر مثلا: الكافي (١/ ٤١٢-٤٣٦).
(٣) بحار الأنوار (٨/ ٢٠٨-٢٥٢).
(٤) المعالم الزلفى (ص٣٢٤، ٣٢٥).

ولم يكتفوا بتكفير الشيخين؛ بل قرروا أن من أعظم الكفر الحكم بإسلامهما حتى روى صاحب الكافي: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إماما من الله، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيبا»[1].

كذلك يطعنون في بقية فضلاء الصحابة وعظمائهم كعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، فيروون عن الصادق: «لما أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم كان بحذائه سبعة نفر من المنافقين وهم: أبو بكر، وعمر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة، وسالم مولى أبي حذيفة، والمغيرة بن شعبة. قال عمر: أما ترون عينه كأنما عين مجنون، يعني: النبي، الساعة يقوم ويقول: قال لي ربي، فلما قام قال: أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله، قال: اللهم فاشهد، ثم قال: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه، وسلموا عليه بإمرة أمير المؤمنين فنزل جبرائيل وأعلم رسول الله بمقالة القوم فدعاهم وسألهم فأنكروا وحلفوا فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾»[2].

ورواياتهم في هذا الشأن أكثر من أن تحصر، وهذه القضية هي من أساسيات المذهب عندهم كما يقول المجلسي: «ومما عد من ضروريات دين الإمامية: استحلال المتعة، وحج التمتع، والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية»[3] بل أكثر من هذا نجد التصريح من علماء الشيعة بأن الصحابة كانوا كفارا في حياة النبي ﷺ، وكانوا يتآمرون على الإسلام في حياة المصطفى، يقول التستري: «فأسلم القليل شوقا إلى نور الأنوار، أو خوفا من دخول النار، واستسلم الكثير رغبة في جاه الرسول المختار.. فداموا مجبولين على توشح النفاق وترشح الشقاق»، يقول المرعشي في شرحه: «فيه إشارة إلى ما روي عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في نهج البلاغة، أنه قال في خطبته لأصحابه في حرب الصفين: والذي خلق الخلق وبرء النسمة إنهم ما أسلموا قط، ولكن استسلموا وأسروا الكفر فلما وجدوا أعوانا عليه أظهروه»[4]، ويقول المامقاني: «إن من المعلوم بالضرورة بنص الآيات الكريمة وجود الفساق والمنافقين في الصحابة، بل كثرتهم فيهم، وعروض الفسق بل الارتداد لجمع منهم في حياته، ولآخرين بعد وفاته»[5].

---

(١) الكافي (١/ ٣٧٣، ٣٧٤).
(٢) تفسير القمي (١/ ٣٠١).
(٣) الاعتقادات (ص٩٠-٩١).
(٤) شرح إحقاق الحق (١/ ٥-٦).
(٥) تنقيح المقال (١/ ٢١٣).

النتائج التي تترتب على تكفيرهم للصحابة:

وهذه العقيدة من أخطر العقائد التي يتبناها الشيعة، وذلك لأنه يترتب عليها نتائج وآثار خطيرة، ومن أبرز هذه النتائج التي تترتب على تكفير الصحابة:

- الطعن في الله سبحانه وتعالى، وذلك بنسبة الجهل لله سبحانه وتعالى وعدم حسن الاختيار، حيث لم يختر الصحابة المناسبين لحمل أعظم رسالة، ولازم هذا بطلان ألوهية الله، إذ الجهل وسوء الاختيار نقص لا يمكن أن يجتمع مع الألوهية.
- الطعن في القرآن وثبوته وصحته، لأن الطعن في الناقل طعن في المنقول.
- الطعن في رسول الله ﷺ، فإن المرء على دين خليله، فإذا كان صفوة أصحابه كفارا أو فساقا فماذا سيقال عنه ﷺ.
- الطعن في رسول الله ﷺ كذلك حيث لم ينجح في تربية أتباعه تربية صالحة كما يدعي الشيعة.
- الطعن في آل البيت رضى الله عنهم، حيث لم يقوموا بالدفاع عن الحق وتركوا الباطل يستشري ولجأوا إلى التقية كفعل الجبناء، وليس لهم عذر في قلة الأتباع فرسول الله ﷺ كان أقل أتباعاً وأنصاراً، بل كان من أتباعه زنادقة ومنافقين كما يقول الشيعة، ورغم ذلك قاتل وصابر وجاهد حتى فتح الله عليه، ولم يلجأ إلى التقية.
- الطعن في الأمة الإسلامية، فإذا كان من صحب النبي ﷺ وعاشوا الوحي والفتوحات وذاقوا الحياة مع النبي ﷺ بحلوها ومرها بهذه الأخلاقيات، فبالضرورة أن الأتباع لا بد أن يكونوا مثلهم أو أكفر منهم، خاصة وأن الأمة الإسلامية متفقة على تعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم باستثناء الشيعة.

موقفهم من آل البيت

المشهور من عقائد الشيعة الغلو في آل البيت وخصوصا الأئمة منهم، وقد تقدم ذكر الكثير من نماذج هذا الغلو، ويفتخر الشيعة بأنهم أتباع آل البيت حقا، وأنهم هم الذي حققوا الولاء الحقيقي لهم دون بقية المسلمين، لكن عند النظر إلى كتب الشيعة نجد أن فيها العديد من الروايات التي تدل على خيانتهم لآل البيت والأئمة، وتشعر بمدى المعاناة التي كان يعانيها الأئمة منهم، ومن هذه الروايات:

قال علي رضي الله عنه: «لو ميزت شيعتي لما وجدتهم إلا واصفة، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد»[1].

وقال لهم موبخاً: «منيت بكم بثلاث، واثنتين: صم ذوو أسماع، وبكم ذوو كلام، وعمي ذوو أبصار، لا أحرار صدق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء، قد انفرجتم عن ابن أبي طالب انفراج المرأة عن قبلها»[2].

وقال الحسن رضي الله عنه كان يقول: «أرى معاوية خيرًا لي من هؤلاء يزعمون أنهم لي شيعة ابتغوا قتلي وأخذوا مالي والله لأن آخذ من معاوية ما أحقن به دمي في أهلي وآمن به في أهلي خير من أن يقتلوني؛ فيضيع أهل بيتي وأهلي، والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوا بي إليه سلمًا، والله لأن أسالمه وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير»[3].

وأما الحسين رضي الله عنه فكان يدعو على الشيعة قبل أن يموت، وكان يقول: «اللهم إن متعتهم ففرقهم فرقًا واجعلهم طرائق قددًا ولا ترضي الولاة عنهم أبدًا، فإنهم دعونا لينصرونا ثم عدوا علينا فقتلونا»[4].

تكفيرهم لآل البيت

مع أن الشيعة يرفعون شعار الولاء لآل البيت وتعظيمهم إلا أن هذا التعظيم يكاد ينحصر في الأئمة الاثني عشر، بينما لم يسلم بقية آل البيت من طعن وقدح الشيعة، فالروايات التي تحكم بالردة على مجتمع الصحابة، ولا تستثني منهم جميعا إلا سبعة في أكثر تقديراتها، لا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحدا من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط، وهي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر قال: «صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر. فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة»[5].

فصار هذا الحكم بالردة في هذه النصوص شاملا للصحابة وأهل البيت النبوي من زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابته، بل إن الشيعة خصت بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كعم النبي العباس رضي الله عنه، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[6].

---

(١) الكافي/ الروضة (٨/ ٣٣٨).
(٢) نهج البلاغة (ص١٤٢).
(٣) الاحتجاج للطبرسي (ص١٤٨).
(٤) الإرشاد للمفيد (ص٢٤١).
(٥) تفسير العياشي (١/ ١٩٩).
(٦) رجال الكشي (ص٥٣).

مع أن الشيعة يتظاهرون بحب آل البيت وموالاتهم إلا أنهم يجاهرون بالعداوة لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وخصوصا عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وقد عقد المجلسي بابا بعنوان «باب أحوال عائشة وحفصة» ذكر فيه (١٧) رواية، وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخرى[١]، والدعاء عليهما مشهور فيما يعرف بدعاء صنمي قريش ومما ورد فيه: «اللهم العن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيها اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك وعصيا رسولك»[٢].

ويروون عن الصادق في تفسير قوله تعالى: «وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا»، قال: «التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا: عائشة هي نكثت إيمانها»[٣].

ويصرحون بتكفير عائشة رضي الله عنها دون أدنى حياء، فيقول شيخ الطائفة الطوسي:»عائشة كانت مصرة على حربها لعلي، ولم تتب وهذا يدل على كفرها وبقائها عليه»[٤].

وزادوا في الطعن حتى اتهموها في أخبارهم بالفاحشة وهي الصديقة بنت الصديق، فقد جاء في تفسير القمي في تفسير قوله تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا) فقال: والله ما عنى بقوله فخانتاهما إلا الفاحشة وليقيمن الحد على فلانة فيما أتت في طريق وكان فلان يحبها فلما أرادت ان تخرج إلى... قال لها فلان لا يحل لك ان تخرجي من غير محرم فزوجت نفسها من فلان»[٥].

والشيعي محمد جميل حمود العاملي له رسالة في إثبات نسبة الفاحشة لها رضي الله عنها يقول فيها: «فتحصل مما تقدم: أن عائشة خائنة للرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم في عقيدته، وخائنة له في فراشه»[٦].

---

(١) بحار الأنوار (٢٢/ ٢٢٧-٢٤٧).
(٢) مصباح الكفعمي (ص٦٤٤-٦٤٨).
(٣) تفسير العياشي (٢/ ٢٦٩).
(٤) الاقتصاد فيما يتعلق في الاعتقاد (ص ٣٦).
(٥) تفسير القمي (٢/ ٣٧٧).
(٦) خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع، (ص١١٥).

اعتقادهم في المسلمين

اعتقادهم في خلفاء المسلمين

يعتقد الشيعة أن كل حكومة لا يرأسها أحد الأئمة الاثني عشر باطلة، وصاحبها ظالم وطاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: «باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل»، وذكر فيه اثني عشر حديثا عن أئمتهم، و«باب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله»، وفيه خمسة أحاديث[1]، وبوب المجلسي «باب عقاب من ادعى الإمامة بغير حق أو رفع راية جور، أو أطاع إماما جائرا»[2].

وكل خلفاء المسلمين ما عدا عليا والحسن طواغيت -حسب اعتقادهم- وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، ويقيمون دين الله، ذلك أنهم يقولون: «كل راية ترفع قبل راية القائم رضي الله عنه صاحبها طاغوت» قال شارح الكافي: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة[3].

اعتقادهم في قضاة المسلمين

كما أن الشيعة يعتقدون بطلان إمامة أي شخص غير الأئمة الاثني عشر فكذلك يعتقدون أن قضاة المسلمين طواغيت لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في الكافي عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له؛ لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ﴾[4]، وهذا الحكم يعم قضاة المسلمين على مدى القرون إلى هذا العصر؛ فها هو الخميني يعقب على حديثهم هذا فيقول مؤكدا معناه: «وهذا يعني أن من رجع إليهم فقد رجع إلى الطاغوت في حكمه»[5].

---

(١) الكافي (١/ ٣٧٢-٣٧٦).
(٢) بحار الأنوار (٢٥/ ١١٠ وما بعدها).
(٣) شرح جامع للمازندراني (١٢/ ٣٧١)، بحار الأنوار (٤/ ٣٨٥).
(٤) الكافي (١/ ٦٧).
(٥) الحكومة الإسلامية (ص:٨٧).

اعتقادهم في أئمة المذاهب الأربعة

لا يرى الشيعة أن أئمة الإسلام من أهل السنة لهم أي قدر أو مكانة علمية، وبالأخص الأئمة الأربعة، حيث يطعنون فيهم وفي علمهم وديانتهم، ومن مطاعن الاثني عشرية الكثيرة وافتراءاتهم الجسيمة على أئمة السنة الأربعة: رميهم بالجهل وقلة الفقه في دين الله، وأنهم عالة في ذلك على أئمتهم من أهل البيت وغيرهم، ولذلك نماذج كثيرة في كُتُبِهم ومصنفاتهم القديمة منها والحديثة.

يقول محمّد بن عمر الكشّي عن الإمام أحمد رحمه الله: «جاهلٌ شديد النصب، يستعمل الحياكة، لا يعدّ من الفقهاء»[1]، كما أورد المجلسي حكايات عدّة في تجهيل الأئمة لا سيما أبي حنيفة النعمان رحمة الله عليهم جميعا[2]، وعقد علي البياضي في الصراط باباً بعنوان: «باب في تخطئة كلّ واحد من الأربعة في كثير من أحكامه»[3].

اعتقادهم في عموم المسلمين

ينظر الشيعة إلى بقية المسلمين من أهل السنة نظرة ازدراء واحتقار وكراهية، ويتضح هذا من خلال العديد من الشواهد، فلعن الأمة الإسلامية وتكفيرها مما استفاض في كتب الشيعة، وأدعية الزيارة والمشاهد التي يلهج بها الشيعة ويرددونها لا تخلو من لعن لهذه الأمة، ففي زيارة علي يقولون: «لعن الله من خالفك، ولعن الله من افترى عليك وظلمك، ولعن الله من غصبك، ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به، أنا إلى الله منهم بريء، لعن الله أمة خالفتك، وأمة جحدتك، وجحدت ولايتك، وأمة تظاهرت عليك، وأمة حادت عنك وخذلتك، الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورد، وبئس ورد الواردين، اللهم العن الجوابيت والطواغيت والفراعنة، واللات والعزى، وكل ند يدعى دون الله، وكل مفتر، اللهم العنهم وأشياعهم وأتباعهم، وأولياءهم، وأعوانهم، ومحبيهم لعنا كثيرا»[4].

ويصفون المسلمين بأقبح وأشنع الأوصاف إلى درجة التشكيك في أنسابهم وطهارتهم، فيروون عن أبي جعفر أنه قال: «والله إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلال شيعتنا»[5]، وعن إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد قال: «ما من مولود يولد إلا وإبليس

---

(١) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم (٣/ ٢٢٣).
(٢) بحار الأنوار (٢/ ٢٨٦ -٢٩٥)، (١٠/ ٢١٢ ٢١٥، ٢٣٠-٢٣٢).
(٣) الصراط المستقيم (٣/ ١٨١)
(٤) من لا يحضره الفقيه (٢/ ٣٥٤).
(٥) بحار الأنوار (٢٤/ ٣١١)

من الأبالسة بحضرته، فإن علم الله أن المولود من شيعتنا حجبه من ذلك الشيطان، وإن لم يكن المولود من شيعتنا أثبت الشيطان إصبعه في دبر الغلام فكان مأبونا، وفي فرج الجارية فكانت فاجرة»[1]، وعقد المجلسي في البحار بابا لهذا الاعتقاد بعنوان: «باب أنه يدعى الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة» وذكر فيها ١٢ حديثا[2].

ويرون أن بقية المسلمين من غير الشيعة كفار مشركون وهم أكفر وأخبث من اليهود والنصارى، بحجة أنهم نواصب، فالناصبي عندهم ليس هو الذي يعادي آل البيت ويبغضهم فحسب، بل الناصبي عندهم كل من رأى صحة خلافة أبي بكر وعمر وأحبهما، وبناء على هذا الوصف تترتب جميع الأحكام التابعة من التكفير واستحلال الدماء والأموال والحكم عليهم بالخلود في النار[3].

---

(١) تفسير العياشي (٢/ ٢١٨)

(٢) بحار الأنوار (٧/ ٢٣٧).

(٣) ينظر في تفصيل هذا كتاب: (الشيعة وأهل السنة) للشيخ محمد مال الله، وكذلك كتاب (الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب) ليوسف البحراني.

الوحدة السادسة:
مكائدهم لنشر مذهبهم وأثرهم على الأمة

سندرس في هذه الوحدة:

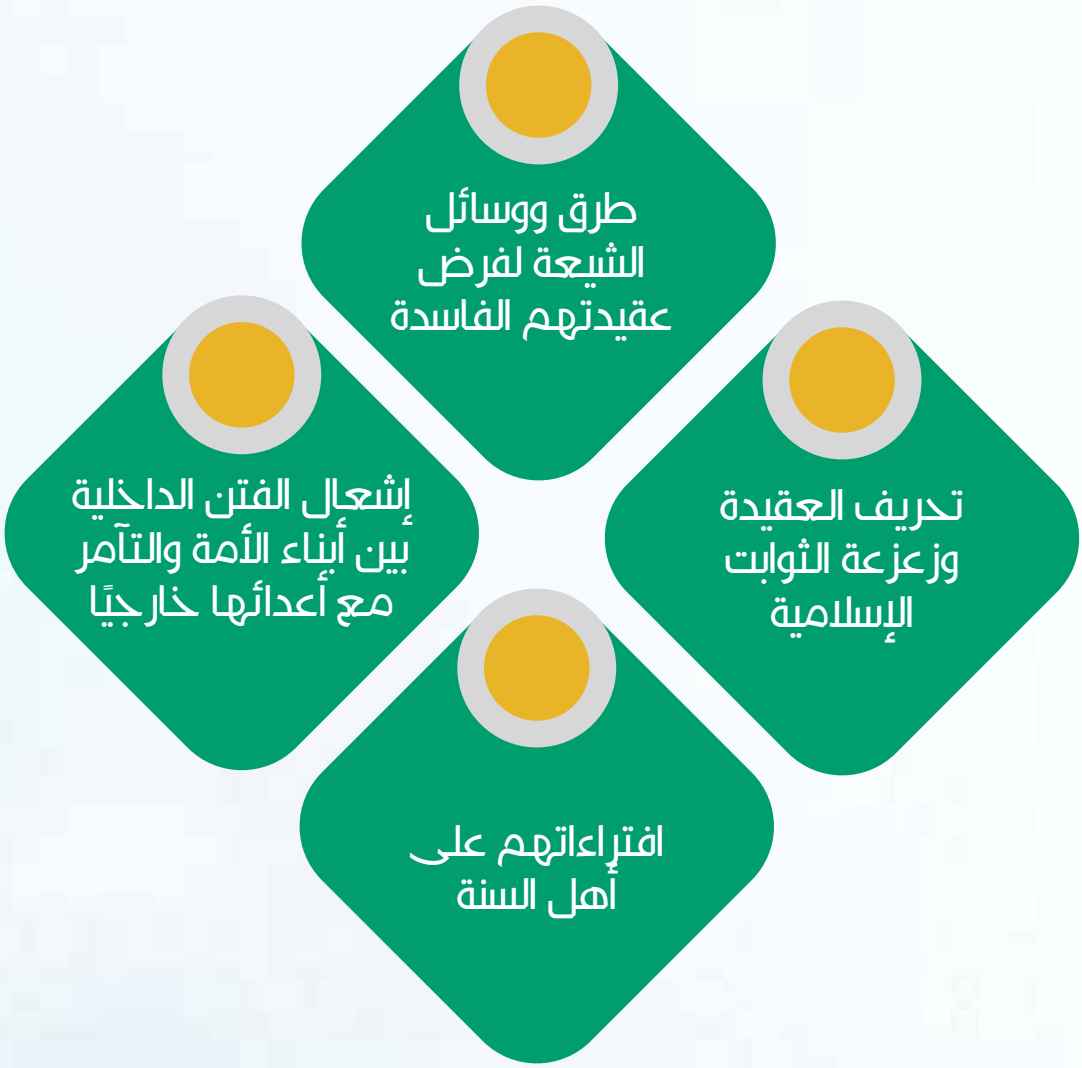

لم يتردد الشيعة في سلوك كل سبيل ممكن لتحريف العقيدة الإسلامية وزعزعة ثوابتها في نفوس المسلمين، واستبدال عقيدتهم الفاسدة بالعقيدة السليمة الصحيحة، ولهم في هذا عدة طرق ووسائل، ومن هذه الوسائل:

٠١

دس الروايات الموضوعة التي تؤيد مذهبهم، وذلك من خلال بعض رواتهم الذين تظاهروا بالانشغال بالحديث، كأمثال جابر الجعفي الذي أكثر من وضع الحديث، وقد ذكر ابن القيم عن بعض العلماء أن الأحاديث التي وضعها الرافضة في فضائل علي قرابة ثلاثمائة ألف حديث، ولم يستبعد ابن القيم هذا الأمر[١].

٠٢

التستر بمذهب أهل السنة، حيث حاول بعض الرافضة التدثر بدثار أهل السنة والظهور بمظهرهم وطريقتهم لأجل تمرير باطلهم، ومن أمثلة هذا: تفسير (مجمع البيان) للطبرسي الذي ألفه على طريقة المداراة لأهل السنة، فلم يصرح فيه بعقائد الرافضة الباطلة، وإنما أخذ يدس سم عقيدته الفاسدة بين ثنايا تفسيره.

٠٣

تشويه التاريخ الإسلامي، وخاصة تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، وليس هناك تشويه أكثر من اعتبارهم كفارا ومنافقين، والحكم عليهم جميعا بالردة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلا نفرا يسيرا منهم. وللرافضة كتابات في التاريخ تعمدوا الإساءة فيها لتاريخ الأمة الإسلامية كما في روايات وأخبار الكلبي، وأبي مخنف، ونصر بن مزاحم المنقري، والتي توجد حتى عند الطبري في تاريخه، لكن الطبري يذكرها مسندة لهؤلاء فيعرف أهل العلم حالها، وأيضا كتابات المسعودي في مروج الذهب، واليعقوبي في تاريخه، وقد أشار الأستاذ محب الدين الخطيب في حاشية العواصم إلى أن التدوين التاريخي إنما بدأ بعد الدولة الأموية، وكان للأصابع الباطنية والشعوبية المتلفعة برداء التشيع دور في طمس معالم الخير فيه وتسويد صفحاته الناصعة، ويظهر هذا الكيد لمن تدبر كتاب العواصم من القواصم لابن العربي مع الحاشية الممتازة التي وضعها عليه العلامة محب الدين الخطيب[٢].

---

(١) ينظر: المنار المنيف (ص١١٦)، السيوف المشرقة للآلوسي (ص٥٠).
(٢) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٣/ ١٢٠٨-١٢٠٩).

للشيعة دور كبير في تحريف العقيدة الإسلامية وإدخال الفساد على أهلها، ومن أبرز آثار الشيعة في هذا المجال:

نشر الشرك

تعتبر الشيعة من أوائل فرق القبورية ظهورا، بل هم أول من عمّر الأضرحة والمشاهد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع من الروافض ونحوهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا، فإن الكتاب والسنة إنما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد»[1].

ولا زالت هذه المظاهر موجودة إلى اليوم، وتأثر بها العديد من المسلمين في كل مكان، خاصة أهل التصوف الذين تلقفوا عنهم هذه البدع والضلالات، وصاروا يحاكونهم في العديد من أفكار الغلو في الصالحين والأئمة، ففي مقابل فكرة الإمامة وتقديس الأئمة عند الرافضة ظهرت فكرة (القطبانية) عند الصوفية، حيث ينسبون إلى القطب أوصاف الربوبية التي لا تليق إلا بالله تعالى، تماما كما هو الحال عند الرافضة في غلوهم في أئمتهم، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الأمر وتكلم عن أن الصوفية أخذوا هذه الفكرة من الرافضة وتأثروا بها[2]، وذكر هذا أيضا العلامة عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف[3].

الصد عن الدين

تشتمل عقائد الشيعة على قدر كبير جدا من الخرافات والأساطير والعقائد المخالفة لصرائح العقول، وفيها من الدعوة إلى الكراهية والحقد والعنف والتفسخ الأخلاقي ومساوئ الأفعال ما تستقبحه العقول السوية والفطر المستقيمة، ولهذا فإن الذي يتعرف على عقيدتهم على أنها هي الإسلام سيظن بالإسلام ظن السوء، ولن يجد فيه ما يدعوه إلى قبوله، بل على العكس من ذلك سيصده ذلك عن الدخول في الإسلام أشد الصد، بل حتى المسلمون أنفسهم متى ما صدَّقوا أن هذا هو الإسلام فإنه ربما يكون سببا لترك الإسلام والخروج منه.

ومما يؤكد هذا أن نسبة الإلحاد في إيران الشيعية ازدادت بعد قيام الثورة الشيعية بقيادة الخمينية، وسجلت أرقاما عالية كما تحدثت عن هذا العديد من التقارير[4].

---

(١) الرد على الأخنائي (ص٣٢).
(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص٦٢١).
(٣) ينظر: نسيم حاجر في تأييد قولي عن مذهب المهاجر (ص٨).
(٤) يمكن مشاهدة تقرير مرئي حول هذا الموضوع تحت هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=-5fiUJRj8wY.

كذلك أيضا نجد أن أعداء الإسلام وجدوا في التشيع بغيتهم للتشكيك في الإسلام، فصاروا يستدلون بمرويات الشيعة وآرائهم للطعن في صحة القرآن والسنة، بل وفي التشكيك في تاريخ الأمة الإسلامية بكامله.

ظهور فرق الزندقة من رحم التشيع

الرفض كان أحد أهم بوابات الكفر والزندقة والإلحاد، ومنه نشأت العديد من فرق الزندقة، وعلى رأسها الباطنية بسائر فرقها المختلفة كالقرامطة والبهرة والدروز والنصيرية، وكذلك الفرق التي نشأت في الأعصار المتأخرة كالشيخية والكشفية والبابية والبهائية، وهؤلاء يقولون بالكفر الصريح الذي لا يختلف حوله اثنان.

إشعال الفتن الداخلية بين أبناء الأمة والتآمر مع أعدائها خارجيًا

إشعال الفتن الداخلية

تاريخ الشيعة مليء بإثارة الفتن والمشاكل، وخاصة بعد أن اخترع البويهيون إقامة المآتم بذكرى مقتل الحسين وذلك في بغداد في القرن الرابع الهجري، فصاروا في كل عام يقيمون هذه المآتم ويستفزون بها أهل السنة، ويعلنون سب الصحابة رضي الله عنهم، وبسبب هذا جرت العديد من الفتن بين أهل السنة وبينهم كما هو معروف مشهور في كتب التاريخ[1].

يقول ابن تيمية: « أما الفتنة فإنما ظهرت في الإسلام من الشيعة، فإنهم أساس كل فتنة وشر، وهم قطب رحى الفتن فإن أول فتنة كانت في الإسلام قتل عثمان ... وأن أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم، وكثير من السيوف التي سلت في الإسلام إنما كانت من جهتهم، وعلم أن أصلهم ومادتهم منافقون، اختلقوا أكاذيب، وابتدعوا آراء فاسدة، ليفسدوا بها دين الإسلام، ويستزلوا بها من ليس من أولي الأحلام، فسعوا في قتل عثمان، وهو أول الفتن ثم انزووا إلى علي، لا حبا فيه ولا في أهل البيت، لكن ليقيموا سوق الفتنة بين المسلمين، ثم هؤلاء الذين سعوا معه منهم من كفره بعد ذلك وقاتله، كما فعلت الخوارج، وسيفهم أول سيف سل على الجماعة، ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة، كما فعلت الرافضة، وبهم تسترت الزنادقة، كالغالية من النصيرية وغيرهم، ومن القرامطة الباطنية والإسماعيلية وغيرهم، فهم منشأ كل فتنة، والصحابة رضي الله عنهم منشأ كل علم وصلاح وهدى ورحمة في الإسلام... فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام، فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتنا وشرا، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشر وإيقاع الفساد بين الأمة»[2].

ومصداق جملته الأخيرة ما نراه اليوم في واقعنا من تآمر الشيعة على المسلمين وسعيهم لإحداث الفتن الداخلية، والأمثلة على هذا كثيرة.

---

(١) ينظر – مثلا – حوادث سنة ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٧، في البداية والنهاية لابن كثير.
(٢) منهاج السنة (٦/ ٣٦٤-٣٧٢).

ومن أبرز الأمثلة المعاصرة لفتنهم الداخلية:

الخطة الخمسينية لتصدير الثورة الإيرانية، والتي من ضمن مراحلها التغلغل في أوساط الحكومات السنية، والتأثير على القرار فيها، ومن ثم زرع الخلاف بين الحكومات وبين العلماء وعامة الشعب عن طريق زعزعة الاستقرار وإضعاف الاقتصاد، ونشر الفساد، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الشحن العاطفي والغضب على الحكومات، ثم تأتي مرحلة التحريض على الثورة لإسقاط هذه الحكومات، حتى ولو لم يتولى الشيعة الأمر من بعدهم، لكن يكفي أن تعم حالة الفوضى في البلاد الإسلامية، وهذا من خبث الشيعة وكراهيتهم لأهل الإسلام[1]، علاوة على أنهم لا يدخرون جهدا في شق صف المسلمين في كل مكان، من خلال شق أي مؤسسة رسمية إسلامية لتصبح مؤسستين سنية وشيعية، وقد حدث هذا في لبنان والبحرين والكويت والعراق وهم يطالبون بذلك في فلسطين ومصر وغيرهما:

- ففي لبنان عام ١٩٦٧م نجح موسى الصدر باستصدار قانون من مجلس النواب اللبناني لتنظيم الطائفة الشيعية؛ الذي تم بموجبه إنشاء (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى) برئاسة موسى الصدر، وأدى إنشاء المجلس إلى هدم الوحدة بين الشيعة والسنة لأول مرة في لبنان وصارت سنة متبعة شيعياً.

- وفي الكويت ومع بداية القرن ٢١ طالب الشيعة بإنشاء (هيئة للأوقاف الجعفرية الشيعية) تكون مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل وطالبوا بأن تكون تحت إشراف مراجع وعلماء مذهبهم كونهم ينوبون عن الإمام الغائب! وتم لهم هذا.

- وفي البحرين برغم إنشاء الدولة لـ(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) الذي وزعت عضويته مناصفة بين السنة والشيعة إلا أن الشيعة تجاهلوا ذلك وقامت ٨٠ شخصية شيعية بتأسيس (المجلس الإسلامي العلمائي) سنة ٢٠٠٤ بحجة أن التعامل مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كمؤسسة حكومية ينطوي على (شبهة فقهية!!).

- وفي العراق مباشرة بعد الاحتلال ٢٠٠٣ قام الشيعة بتقسيم وفصل دائرة الأوقاف إلى الوقف السني والوقف الشيعي رغم أنهم المسيطرون على زمام الأمور، بل وطالبو بتقسيم العراق إلى فدراليات شيعية وكردية وسنية.

- وفي مصر حاول بعض المتشيعة تأسيس (المجلس الأعلى لآل البيت في مصر) في أواخر عام ٢٠٠٤، ولم يتم الاعتراف به رسمياً، رغم محاولاتهم المتعددة.

- وفي فلسطين، قاموا سنة ٢٠٠٦ بالإعلان عن تأسيس (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في فلسطين)، لكن لم يتم لهم الأمر.[2]

---

(١) ينظر: الخطة الخمسينية وإسقاطاتها في مملكة البحرين (ص١٩-٣٤).

(٢) ينظر: مجلة الراصد، مقال بعنوان: شعارهم الوحدة الإسلامية وثمرتهم الفرقة والانقسام!! http: / /www.alrased.net /main /articles. aspx?selected_article_no=8135

التآمر مع أعداء المسلمين خارجيًا

وهذا مما امتلأ به تاريخ الشيعة الرافضة قديما وحديثا، فمنذ نشأة هذا المذهب كان ولا زال خنجرا في ظهر الأمة، يتآمرون مع أعدائها ويحيكون المؤامرات على أبنائها، ولم يترددوا يوما في الوقوف في صف الأعداء ضد المسلمين، يقول ابن تيمية: «الرافضة يوالون أعداء الدين الذين يعرف كل أحد معاداتهم من اليهود، والنصارى والمشركين: مشركي الترك، ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين، وسادات المتقين، وهم الذين أقاموه وبلغوه ونصروه.

ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الإسلام.

وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره، كالنصير الطوسي مع الكفار، ومما لأتهم على المسلمين فقد عرفها الخاصة والعامة.

وكذلك من كان منهم بالشام: ظاهروا المشركين على المسلمين، وعاونوهم معاونة عرفها الناس.

وكذلك لما انكسر عسكر المسلمين، لما قدم غازان، ظاهروا الكفار النصارى، وغيرهم من أعداء المسلمين، وباعوهم أولاد المسلمين - بيع العبيد - وأموالهم، وحاربوا المسلمين محاربة ظاهرة، وحمل بعضهم راية الصليب.

وهم كانوا من أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديما على بيت المقدس حتى استنقذه المسلمون منهم»[1].

وهذا كان حالهم قديما، ولا زال هذا الحال إلى يومنا هذا.

ومن أبرز الأمثلة المعاصرة لفتنهم الخارجية:

01

الدولة الصفوية التي قامت على دماء أهل السنة في إيران، وفرضت التشيع قسرا على المسلمين السنة، ثم بعد ذلك صارت العدو الأول للخلافة العثمانية، وتآمرت مرات كثيرة مع الصليبيين الانجليز والبرتغال وغيرهم ضد الدولة العثمانية[1].

---

(١) ينظر في بيان شيء من هذا التآمر الصفوي على الدولة العثمانية: الدولة العثمانية - عوامل النهوض وأسباب السقوط، للصلابي (ص١٧٧-١٨٤).

(٢) وجاء دور المجوس (٢/ ١٦٠ - ١٦٢).

02

أسهم الشيعة في القرن الحالي بشكل كبير في ضياع كثير من الدول الإسلامية كأفغانستان والعراق وسوريا، والأدهى من هذا أنهم يتفاخرون بهذا التآمر، فهذا محمد على أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية يقول في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بإمارة أبو ظبي عام ٢٠٠٤م، قال إن بلاده: «قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربيهم ضد أفغانستان والعراق»، ومؤكدا على أنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»!.

03

تعاون الشيعة مع اليهود: يقول الأستاذ عبدالله الغريب: «تعاون الشيعة مع العدو الصهيوني في جنوب لبنان حقيقة ثابتة وليس أسطورة اخترعها خصوم الرافضة، فلقد تحدثت الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية عن هذا التعاون ولمسه المسلمون والنصارى في الجنوب لمس اليد واعترف به الطرفان الشيعي واليهودي»، ثم ذكر بعض التقارير الإخبارية التي تحدثت عن العلاقة بين أمل واليهود، وحجم التعاون بينهما، وكيف أن اليهود يصرحون بثقتهم في حركة أمل الشيعية، وأنها هي التي ستقوم بحماية الحدود الصهيونية وتمنع أي عمل مقاوم يستهدف اليهود في هذه المنطقة[٢].

افتراءاتهم على أهل السنة

يحاول الشيعة إثبات صحة مذهبهم والرد على أهل السنة بأي وسيلة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، فهم لا يجدون أي حرج في الكذب والافتراء على أهل السنة، إذ دينهم مبني على الكذب، وهذا الكذب والافتراء على أهل السنة له صور ومظاهر عديدة، ومن هذه الصور:

نسبة الكتب المكذوبة إلى أهل السنة

من أساليب الشيعة في تمرير خبثهم: نسبة الكتب التي تحتوي على باطلهم إلى بعض أهل السنة، ومن أمثلة هذا:

كتاب سر العالمين وكشف ما في الدارين

نسبوه إلى الإمام أبي حامد الغزالي، وهو كتاب يتضمن الكثير من هذيان الشيعة، وذكروا في خطبته عن لسان الغزالي وصيته بكتمان هذا السر وحفظ هذه الأمانة، وأن ما ذكر في هذا الكتاب فهو عقيدتي، وما ذكر في غيره فهو للمداهنة. وقد ذكر د. عبد الرحمن بدوي أن بعض المستشرقين ذهبوا إلى القول بأن الكتاب منحول مثل جولد تسيهر، بويج، ومكدونلد، ويذهب عبد الرحمن بدوي إلى هذا الرأي ويقطع به ويحتج لذلك فيقول: «والأمر الذي يقطع بأن الكتاب ليس للغزالي هو ما ورد في ص٨٢ من قوله: «أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته» فإن المعري توفي سنة (٤٤٨هـ) بينما ولد الغزالي سنة (٤٥٠هـ)، فكيف ينشده لنفسه»[1].

كتاب المراجعات

كتاب (المراجعات)، وهو كتاب ألَّفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي (ت ١٩٥٧م)، جمع فيه مراسلات حوارية بينه وبين شيخ الأزهر سليم البشري رحمه الله (ت ١٩١٦م) حول موضوع الإمامة، انتهت بتسليم البشري بصحة حجج الموسوي!!

---

(١) مؤلفات الإمام الغزالي (ص٢٧١-٢٧٢)، وينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٣٣)، أصول مذهب الشيعة (٣/ ١١٣١)

وهذا الكتاب تظهر فيه علامات الكذب على الشيخ البشري بشكل واضح، وذلك:

١- الكتاب لم ينشر إلا بعد وفاة البشري بربع قرن.

٢- لم تنشر هذه المناظرة إلا من طرف واحد، والمذكرات المتبادلة بين المتناظرين لا يوجد لها أي أثر في ملفات مشيخة الأزهر، ولم ينشر المؤلف أي صور من أجوبة البشري والتي بلغت (٥٦) رسالة ليثبت صحة المراسلات كما هي العادة في مثل هذا النوع من الكتابات.

٣- أسلوب الكتاب كله واحد، فلا فرق بين مراسلات البشري وبين مراسلات الموسوي، مما يدل على أن الكاتب لهذه المراسلات هو شخص واحد.

٤- الكتاب يظهر البشري بصورة الجاهل الذي لا يعرف الكثير عن مذهب الشيعة بل حتى عن مذهب أهل السنة ومصادرهم وأدلتهم، وكان يسلم بكل ما يطرحه الموسوي من تأويلات باطلة واستدلالات واهية لا يعجز عن ردها صغار طلاب العلم فضلا عن شيخ الأزهر والذي كان يمثل أكبر شخصية علمية في العالم الإسلامي.

٥- الأمر الأهم: إذا كان البشري قد سلَّم بكل ما قاله الموسوي كما يدَّعي فلماذا لم يعلن تشيعه، أو على الأقل يظهر شيء من التغير الملحوظ على حاله وتقريراته العلمية؟ وهذا ما لم يظهر عليه البتة بشهادة جميع من يعرفه وبشهادة أسرته.[١]

نسبة أهل الاعتزال إلى أهل السنة

وهذه من الأساليب التي يلجأ إليها الشيعة عند محاجة أهل السنة، فينسبون بعض المعتزلة والزيدية إلى أهل السنة، ثم يحتجون بأقوالهم على أهل السنة، ومن أمثلة هذا:

ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي

وهو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسين بن أبي الحديد المدائني الشيعي المعتزلي المعروف بابن أبي الحديد، صاحب الشرح الشهير لنهج البلاغة، وهو شيعيٌ عند قدماء الرافضة، إلا أن بعض الرافضة اليوم يزعمون أنه سنيٌ، كما قال صاحب روضات الجنات عنه: «مواليا لأهل بيت العصمة والطهارة، وإن كان في زي أهل السنة والجماعة، منصفا غاية الإنصاف في المحاكمة بين الفريقين»[٢]، ويحاول بعض الشيعة المعاصرين إثبات أنه لم يكن شيعيا وأنه كان من أهل السنة حتى يكون حجة على أهل السنة، بينما أهل السنة لا يرونه منهم، قال ابن كثير في ترجمته: « الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي، له شرح (نهج البلاغة) في عشرين مجلداً... وكان حظيا عند الوزير ابن العلقمي، لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع والأدب والفضيلة»[٣].

---

(١) السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات لعبدالله الغامدي، (ص١١-١٤)، عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية لعلي السالوس (ص١٧٠-١٨١).

(٢) روضات الجنات (٥/ ١٩).

(٣) البداية والنهاية (١٣/ ١٩٩).

المسعودي

علي بن الحسين بن علي الهذلي البغدادي أبو الحسن المسعودي، كان شيعيا مثله مثل ابن أبي الحديد، لكن لأنه منصفٌ في بعض مروياته في كتاب مروج الذهب، فقد تبرأ منه بعض الروافض وعدوه سنيا لأنه يخالف طريقة الروافض.

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»: «والحكاية التي ذكرها -أي الرافضي- عن المسعودي منقطعة الإسناد وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتاب قد عرف بكثرة الكذب»[1]، ودلائل التشيع في كتابه مروج الذهب كثيرة، ولذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في لسان الميزان: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً»[2].

الخوارزمي الحنفي المعتزلي الشيعي

الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي الحنفي، أخطب خوارزم معتزلي وشيخه الزمخشري، متشيعٌ مثله مثل ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي، له كتاب (مناقب الإمام أمير المؤمنين)، والكتاب يُطبع في إيران والنجف، وله طبعة الكترونية في موقع شبكة الشيعة العالمية، يقول محب الدين الخطيب: «أخطب خوارزم أديب متشيع من تلاميذ الزمخشري»[3]، ويحاول بعض الشيعة المعاصرين إثبات أنه من أهل السنة حتى يحتجوا به عليهم.

سبط ابن الجوزي

هو يوسف بن قزغلي بن عبدالله سبط (ابن بنت) أبي الفرج بن الجوزي العالم الحنبلي الكبير، ينعته الشيعة بالعالم الكبير والمجتهد الذي لا يشق له غبار، قال الذهبي: «رأيت له مصنفا يدل على تشيعه»[4]، وقال ابن حجر: «ثم إنه يترفض وله مؤلف في ذلك نسأل الله العافية... قال الشيخ محيي الدين اليونيني: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله كان رافضيا»[5].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٨٤).
(٢) لسان الميزان (٥/ ٥٣١).
(٣) من تعليقه على منهاج الاعتدال (ص٣١٢)
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٩٧).
(٥) لسان الميزان (٨/ ٥٦٥).

إدراج الأشعار المكذوبة على أهل السنة

قال في مختصر التحفة: « ومن مكائدهم أنهم يزيدون بعض الأبيات في شعر أحد أئمة أهل السنة مما يؤذن بتشيعه، كما فعلوا في ديوان حافظ الشيرازي، وديوان مولانا الرومي، والشيخ شمس الدين التبريزي قدس سرهم، وقد ألحق بعض الشيعة المتقدمين بما نسب للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من الأبيات الثلاثة السابقة التي أولها:

يَا راكبا قِفْ بالْمُحصَّب مِنْ مِنًى ... وَاهْتِفْ بساكنِ خَيْفِها والنَّاهِضِ

ثلاثة أبيات أخرى تشير بتشيعه وحاشاه من ذلك وهي هذه:

قف ثم نادِ بأنني لمحمـــــد ... ووصيه وبنيه لست بباغضِ
وأخبرهم أني من النفر الـذي ... لِوَلاءِ أهل البيت ليس بناقض
وقل ابن إدريس بتقديم الذي ... قدمتموه على علي ما رضي

والفرق بين تلك الثلاثة وهذه مما لا يخفى على صغار المتعلمين، إذ هذه الثلاثة في غاية من الركاكة فلا يتصور صدورها عن مثل ذلك الإمام البليغ الذي له اليد الطولى في العربية، وقد نسبوا له أيضا أبياتا أخر غير التي ذكرناها سابقا مثل قولهم:

شفيعي نبي والبتول وحيدر ... وسبطاه والسجاد والباقر المجدي
وجعفر والثاوي ببغداد والرضا ... وفلذته والعسكريان والمهـــدي

ولا يخفى بطلان ما نسب إلى ذلك الإمام على من تصفح كتب التاريخ، لأن ولادة الإمام علي ابن محمد التقي كانت سنة أربع عشر ومائتين، وولادة الإمام حسن العسكري بعد ذلك بزمن طويل، ووفاة الإمام الشافعي سنة أربع ومائتين في عهد المأمون العباسي»[1].

(١) مختصر التحفة (ص٣٤-٣٥).

اتهام بعض علماء السنة بالرفض

من وسائل تمرير الشيعة باطلهم على أهل السنة أنهم يستغلون التشابه في الأسماء بين بعض علماء السنة وبعض الرافضة، فيوهمون السني أن هذا الكلام للعالم المعروف بالسنة وهو في الحقيقة كلام أحد علمائهم، ومن أمثلة هذا:

محمد بن جرير الطبري

هذا اسم لثلاثة رجال: أحدهم سني والآخران رافضيان.

أما السني فهو:

الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري، المؤرخ المفسر الإمام صاحب التفسير المشهور (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وله كتاب (تهذيب الآثار)، وكتاب (تاريخ الرسل والملوك)، وكتاب (اختلاف الفقهاء).

أما الرافضيان فهما:

محمد بن جرير بن رستم الطبري الكبير، وهو صاحب كتاب (المسترشد في الإمامة)، وقد اشترك مع الإمام ابن جرير في أمور، فكلاهما كان في بغداد، وفي عصر واحد، بل كانت وفاتهما في سنة واحدة، وهي سنة (٣١٠هـ)، وهذا التشابه قد ألحق الأذى بالإمام الطبري في حياته، حيث اتهمه بعض العوام بالرفض، ومنهم من رماه بالإلحاد، وقد نسب إليه كتاب عن حديث غدير خم يقع في مجلدين، ونسب إليه القول بجواز المسح على القدمين في الوضوء[1].

محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، وهو صاحب كتاب (دلائل الإمامة)، وهو كتاب له قدر كبير عند الرافضة.

السُّدِّي: وهو للقب لرجلين

السدي الكبير السني:

وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي القرشي الكوفي، كان يروي الحديث.

السُّدِّي الصغير الشيعي:

وهو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي وهو من الوضاعين الكذابين عند أهل السنة[2].

---

(١) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٣/ ١١٩٦-١١٩٧).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٣٢).

ابنُ قتيبة: وعُرِف بهذا اللقب اثنان

ابن قتيبة السني:

وهو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وهو من علماء السنة المكثرين في التصنيف حيث له كتبٌ جامعة في سائر الفنون، وكان يلقب بـ(خطيب أهل السنة).

ابن قتيبة الرافضي:

وهو عبد الله بن قتيبة رافضي غالٍ وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة ، قال الآلوسي: «وقد صنف كتابا سماه بـ(المعارف)، فصنف ذلك الرافضي كتابا سماه ب(المعارف) أيضا قصداً للإضلال»[1].

وينسب الكثيرون إلى هذا الرافضي كتاب (الإمامة والسياسة) وليس لابن قتيبة السني الثقة ، لأن الكتاب مشحون بسب الصحابة والقدح فيهم واتهام أم المؤمنين عائشة بأنها أمرت بقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وفيه كذب وتناقضات وذكر لمعتقدات الرافضة[2].

ابنُ بَطة وابنُ بُطة :وهما رجلان

ابن بَطة - بفتح الباء-:

قال عنه الذهبي في السير: «الإِمَامُ ، القُدْوَةُ ، العَابِدُ ، الفَقِيْهُ ، المُحَدِّثُ ، شَيْخُ العِرَاقِ ، أَبُو عَبْدِ اللهِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَمْدَانَ العُكْبَرِيُّ الحَنْبَلِيُّ ، ابْنُ بَطَّةَ ، مُصَنِّفُ كِتَابِ « الإِبَانَةِ الكُبْرَى « فِي ثَلاَثِ مُجَلَّدَاتٍ»[3].

ابن بُطة - بضم الباء -:

هو أبو جعفر محمد بن جعفر بن بُطة القمي، رافضيٌ، وفي لسان الميزان: «ذكره ابن بانويه في تاريخ الري فقال: كان عظيم المنزلة عند الشيعة، وكان قوي الأدب والفضل، وكان ضعيفا في الحديث عندهم، وفي إسناد حديثه عندهم أغلاط كثيرة وسمع منه جماعة ، وقال محمد بن الحسن بن الوليد وكان من شيوخهم: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفا مخلطا معروفا بذكر سب السلف»[4].

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٣٢).
(٢) ينظر: كتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٨٩-٣٠١).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٩).
(٤) لسان الميزان (٧/ ٣٦).

المصادر والمراجع

- أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة، المؤلف: بسمة بنت أحمد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٥هـ.
- أثر العناصر الأجنبية في فكر بعض الشيعة الاثني عشرية، المؤلف: عبداللطيف بن عبدالرحمن الحسن، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
- الاحتجاج، المؤلف: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م.
- اختيار معرفة الرجال المعروف بـ رجال الكشي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح وتعليق : مير داماد الأستراباديّ، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، ١٤٠٤هـ.
- الإخنائية أو الرد على الإخنائي، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: فواز بن محمد العوضي، الناشر: مكتبة النهج الواضح الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٧ ه - ٢٠١٦م.
- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المؤلف: محمد بن محمد بن نعمان العكبري المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣هـ.
- أصل الشيعة وأصولها، المؤلف: الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الأصول العامة للفقه المقارن، المؤلف: محمد تقي الحكيم، الطبعة الثانية، أغسطس ١٩٧٩م.
- أصول الفقه المقارن بين الأصوليين والمحدثين، المؤلف: محسن آل عصفور، الناشر: دار التفسير، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- أصول الفقه، المؤلف: محمد رضا المظفر.
- أصول علم الرجال، المؤلف: عبدالهادي الفضلي، الناشر: مركز الغدير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -، المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي، المحقق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- الاعتقادات في دين الإمامية، المؤلف: محمد بن علي بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- أعيان الشيعة، المؤلف: السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج : حسن الأمين.
- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، ١٤٠٠م.
- الفوائد المدنية والشواهد المكية، المؤلف: محمد أمين الإسترآبادي، نور الدين العاملي، تحقيق: رحمة الله الرحمتي الأراكي، ١٤٢٤هـ.

- الأمالي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الإمامة في أهمّ الكتب الكلاميّة وعقيدة الشيعة الإماميّة، المؤلف: علي الحسيني الميلاني، الناشر: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- أوائل المقالات، المؤلف: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، دار المفيد طباعة - نشر توزيع، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- الايقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، المؤلف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: محمد تقي المصباح اليزدي ، محمد الباقر البهبودي، المطبعة: نگارش، الناشر: مشتاق المظفر.
- بحار الأنوار، المؤلف: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، المؤلف: عبد الله الجميلي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية.
- البُرهان في تفسير القرآن، المؤلف: هاشم البحراني.
- بصائر الدرجات، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - طهران ١٤٠٤هـ.
- تاريخ الغيبة الصغرى، المؤلف: محمد صادق الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، المؤلف: طاهر بن محمد الأسفراييني أبو المظفر، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تحريرات في الأصول، المؤلف: مصطفى الخميني، الناشر: مؤسسة تنظيم نشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تدوين القرآن، المؤلف: علي الكوراني العاملي، الناشر: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- التذكرة بأصول الفقه، المؤلف: المفيد، تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد طباعة - نشر - توزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- تصحيح اعتقادات الإمامية، المؤلف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، تحقيق: حسين درگاهي.
- تفسير الصافي، المؤلف: الفيض الكاشاني، صححه وقدم له: حسين الأعلمي، منشورات مكتبة الصدر طهران، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- تفسير العياشي، المؤلف: محمد بن مسعود إبن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي.
- تفسير القمي، المؤلف: علي بن إبراهيم القمي، صححه وعلق عليه: طيب الموسوي الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر قم - إيران، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- تفسير نور الثقلين، المؤلف: عبد علي العروسي الحويزي، صححه وعلق عليه: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم - إيران.
- التنبيه والإشراف، المؤلف: أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودي، الناشر: دار صعب بيروت.
- تهذيب الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق: محمد حسين الرضوي، الناشر: مؤسسة الإمام علي- لندن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

- جامع السعادات، المؤلف: محمد مهدي النراقي، حققه وعلق عليه: محمد كلانتر، الناشر: مطبعة النعمان النجف.
- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المؤلف: يوسف البحراني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- الحكومة الإسلامية، المؤلف: الخميني، الطبعة الثالثة.
- الخطة الخمسينية وإسقاطاتها في مملكة البحرين، المؤلف: هادف الشمري، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.
- خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع، المؤلف: محمد جميل حمود العاملي، الناشر: مؤسسة قمر بني هاشم، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- دراسات في الكافي للكليني، والصحيح للبخاري، المؤلف: هاشم معروف الحسني، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
- دراسة حول الأصول الأربعمائة، المؤلف: محمد حسين الحسيني الجلالي، الناشر: مركز انتشارات الأعلمي- طهران ١٣٩٥هـ.
- دليل العقل عند الشيعة الإمامية، المؤلف: رشدي محمد عرسان عليان، الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- الدولة العثمانية - عوامل النهوض وأسباب السقوط، المؤلف: علي محمد الصلابي، الناشر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية، المؤلف: محمد الحسين كاشف الغطاء النجفي، تعليق: محمد جاسم الساعدي، الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت، الطبعة الأولى.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، المؤلف: آغا بزرك الطهراني، الناشر: دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ. ١٩٨٣م.
- رجال الطوسي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ١٤١٥هـ.
- رجال النجاشي، المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد أبن العباس النجاشي الأسدي الكوفي، التحقيق: الحجة السيد موسى الشبيري الزنجاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- الرجال لابن الغضائري، المؤلف: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم.
- الرجال لابن داود، المؤلف: الحسن بن علي بن داود الحلي، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م منشورات المطبعة الحيدرية النجف.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الناشر: المطبعة الحيدرية، طهران.
- زهر الربيع، المؤلف: نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزائري، الناشر: مركز تحقيقات كامبيوتري علوم إسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، تأليف: أبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- السقيفة، طبع باسم كتاب سليم بن قيس، المؤلف: سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.

- السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية، المؤلف: عدنان زرزور، الناشر: دار الأعلام للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات، المؤلف: عبدالله الغامدي.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، وهو: مختصر لكتاب (الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة)، مؤلف الأصل: نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذبه: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي، تحقيق: الدكتور مجيد الخليفة، الناشر: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح أصول الكافي للمازندراني، المؤلف: مولي محمد صالح المازندراني، تصحيح: السيد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.
- الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، المؤلف: يوسف البحراني، تحقيق: مهدي الرجائي، الناشر: المحقق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- الشيخية نشأتها وتطورها، المؤلف: محمد حسن آل الطالقاني، الناشر: مكتبة المعارف- النجف، دار الكتاب العربي- بغداد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الشيعة في الميزان، المؤلف: محمد جواد مغنية، الناشر: دار الشروق بيروت.
- الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع، المؤلف: موسى الموسوي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الشيعة وأهل السنة، المؤلف: محمد مال الله.
- الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، المؤلف: علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، حققه وعلق عليه: محمد الباقر البهبودي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
- صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، المؤلف: أبو القاسم الموسوي الخوئي، الناشر: دار الاعتصام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- الصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الاثني عشري، المؤلف: أحمد قوشتي عبد الرحيم، الناشر: تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام، المؤلف: سليمان بن حمد العودة.
- عقائد الإمامية، المؤلف: محمد رضا المظفر، الناشر: انتشارات أنصاريان - إيران قم.
- عقيدة الإمامة عن الشيعة الاثني عشرية، دراسة في ضوء الكتاب والسنة، المؤلف: علي أحمد السالوس، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الغيبة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الاسلامية، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- فرق الشيعة، المؤلف: الحسن بن موسى النوبختي، الناشر: دار الأضواء، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الفرق بين الفرق، المؤلف: عبد القاهر البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الفرق والمقالات، المؤلف: سعد بن عبدالله الأشعري القميّ، صححه وقدم له: محمد جواد مشكور، الناشر: مؤسسة مطبوعاتي- طهران.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة.
- الفصول المهمة في أصول الأئمة، المؤلف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، الناشر: مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا، تاريخ النشر: الأولى ١٤١٨هـ.
- الفقه، حول السنة المطهرة، المؤلف: محمد الحسيني الشيرازي، الناشر: دار العلوم- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- قلائد الخرائد في أصول العقائد، تأليف: محمد المهدي الحسيني الشهير بالقزويني، حققه وعلق عليه: جودت كاظم القزويني، الناشر: مطبعة الارشاد- بغداد.
- الكافي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.
- كتاب الالفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، المؤلف: جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- كتب حذر منها العلماء، المؤلف: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي، ١٩٩٥م.
- كشف الأسرار، المؤلف: الإمام الخميني.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، المؤلف: الخواجة نصير الدين الطوسي.
- كمال الدين وتمام النعمة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- اللمعة البيضاء، المؤلف: محمد علي بن أحمد التبريزي الأنصاري، تحقيق: السيد هاشم الميلاني، الناشر: دفتر نشر الهادي، رمضان ١٤١٨ هـ.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: الحلي أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
- المحصول في علم الأصول، المؤلف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.
- مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، المؤلف: عبد اللطيف الكازرانى.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المؤلف: أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، الناشر: دار الهجرة قم، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ.

- مستدرك الوسائل، المؤلف: الميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- مستدرك سفينة البحار، المؤلف: علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح: الحاج الشيخ حسن بن علي النمازي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- مشارق الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية، المؤلف: عدنان بن السيد علوي آل عبدالجبار الموسوي البحراني، الناشر: المكتبة العدنانية- البحرين ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية، المؤلف: إيمان صالح العلواني، الناشر: دار التدمرية.
- مصباح الزائر، المؤلف: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- قم.
- مصباح الفقاهة: تقرير أبحاث سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، بقلم محمد علي التوحيدي التبريزي، الناشر: مكتبة الداوري قم.
- مصباح الكفعمي، المؤلف: تقي الدين ابراهيم بن علي الكفعمي.
- مصباح المتهجد، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مؤسسة فقه الشيعة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- معالم الزلفى في معارف النشأة الأولى والأخرى، المؤلف: هاشم البحراني، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، الناشر: مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر- قم.
- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، المؤلف: أبوالقاسم الخوئي، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف: علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، المحقق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مقدمة ابن خلدون، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين.
- الملل والنحل المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.
- من لا يحضره الفقيه، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، الطبعة الثانية.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- مناقب آل أبي طالب، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن شهرأشوب السروي المازندراني، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية في النجف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
- منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، المؤلف: لطف الله الصافي الكلبايكاني، مؤسسة الوفاء- بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- المنية والأمل في شرح الملل والنحل، المؤلف: ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية ، ١٩٨٨م.
- مؤلفات الغزالي، المؤلف: عبد الرحمن البدوي، الناشر: وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الميزان في تفسير القرآن، المؤلف: محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- نسيم حاجر في تأكيد قولي عن مذهب المهاجر، المؤلف: عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف.
- نور البراهين، أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد، المؤلف: نعمة الله الجزائري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ١٤١٧هـ.
- وجاء دور المجوس، المؤلف: عبد الله محمد الغريب.
- وصول الأخيار الى أصول الأخبار، المؤلف: حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، نشر: مجمع الذخائر الإسلامية، - قم.
- الولاية التكوينية، بين القرآن و البرهان، المؤلف: ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي، الناشر: مكتبة فدك، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- مجلة الراصد:
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5269&search=%D8%A7%D984%%D8%B4%D98%A%D8%AE%D98%A%D8%A9
- مركز الأبحاث العقائدية:
- https://www.aqaed.com/book/569/saqd420-.html
- مجلة الراصد، مقال بعنوان: شعارهم الوحدة الإسلامية وثمرتهم الفرقة والانقسام!!
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8135

المحتويات

الوحدة الأولى: مقدمة تعريفية بالتشيع:

04 تعريف الشيعة لغة واصطلاحا

05 نشأة التشيع

05 علاقة التشيع بالمذاهب والديانات القديمة

06 أسماء الشيعة الاثني عشرية

06 الشيعة الإمامية الإثني عشرية

09 لمحة عامة عن فرق الشيعة الإمامية وانقساماتهم

08 المفضلة

08 الإمامية

08 الغالية

08 فرق الشيعة

07 القطعية

07 الجعفرية

07 الرافضة

09 انقسام الشيعة الاثني عشرية إلى أخبارية وشيخية وأصولية

الوحدة الثانية: الإمامة عند الشيعة

19 أهم كتب الإمامية

23 مفهوم عقيدة الإمامة عند الشيعة

24 نشأة فكرة الإمامة

25 منزلة الإمامة

25 حكم منكر الإمامة

الوحدة الثالثة مصادر التلقي عند الشيعة

27 عدد الأئمة

27 عصمة الأئمة

27 معجزات الأئمة

26 النص على الإمام

26 نصب الإمام واجب على الله تعالى

31 موقف الشيعة من القرآن

31 القول بوقوع التحريف في القرآن الكريم

34 أقوالهم في حجية القرآن الكريم

34 تأويل القرآن الكريم

37 موقفهم من حجية السنة النبوية

37 أقسام الخبر

38 أحوال الرجال

38 نماذج من رجالاتهم

40 أصول الأخبار الأربعمائة

40 الكتب الثمانية عند الشيعة

44 مدى صحة الروايات في أصول الشيعة

44 موقفهم من حجية الإجماع

45 موقفهم من حجية العقل

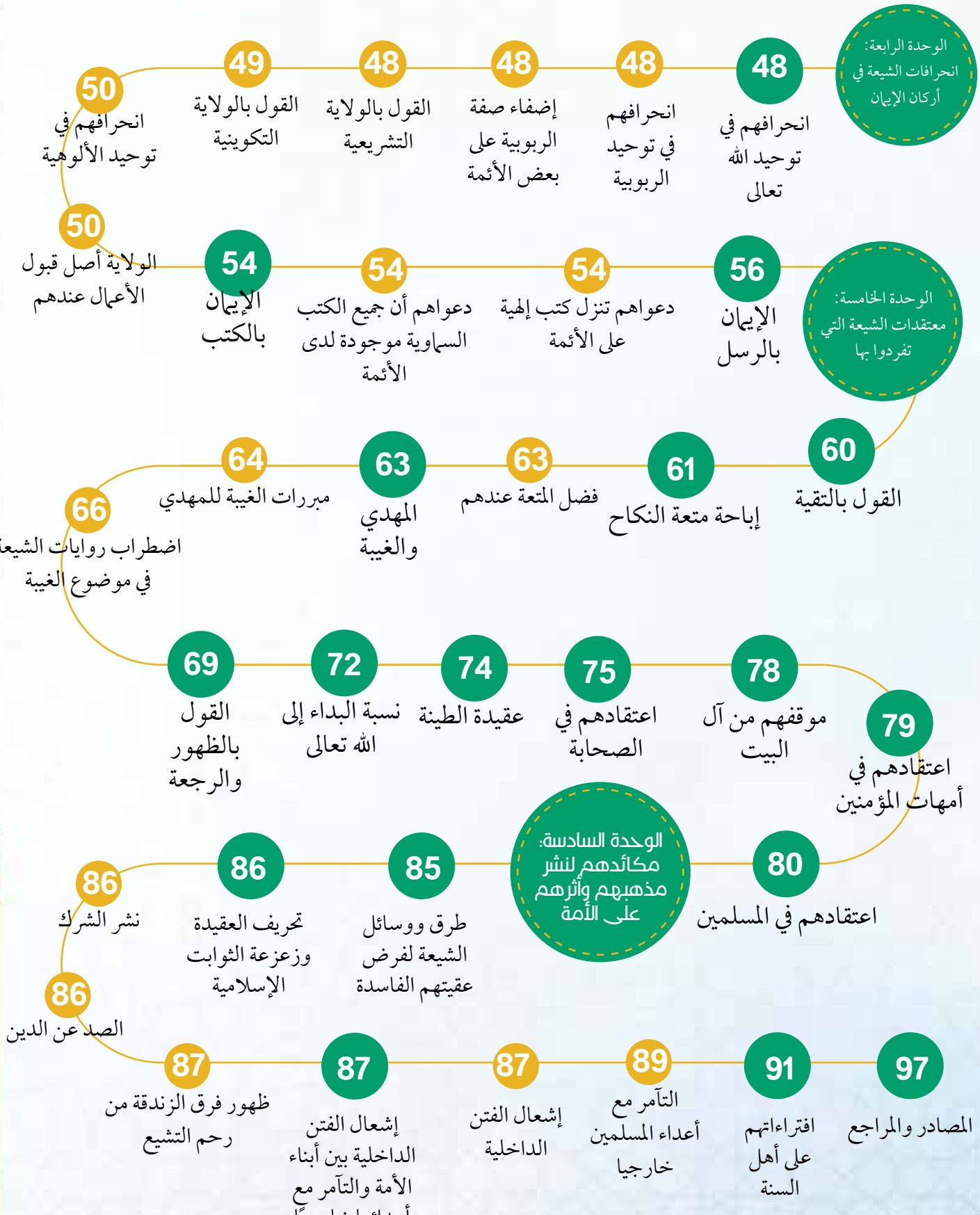
الوحدة الرابعة: انحرافات الشيعة في أركان الإيمان
48 انحرافهم في توحيد الله تعالى
48 انحرافهم في توحيد الربوبية
48 إضفاء صفة الربوبية على بعض الأئمة
48 القول بالولاية التشريعية
49 القول بالولاية التكوينية
50 انحرافهم في توحيد الألوهية
50 الولاية أصل قبول الأعمال عندهم
الوحدة الخامسة: معتقدات الشيعة التي تفردوا بها
54 الإيمان بالكتب
54 دعواهم أن جميع الكتب السماوية موجودة لدى الأئمة
54 دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة
56 الإيمان بالرسل
60 القول بالتقية
61 إباحة متعة النكاح
63 فضل المتعة عندهم
63 المهدي والغيبة
64 مبررات الغيبة للمهدي
66 اضطراب روايات الشيعة في موضوع الغيبة
69 القول بالظهور والرجعة
72 نسبة البداء إلى الله تعالى
74 عقيدة الطينة
75 اعتقادهم في الصحابة
78 موقفهم من آل البيت
79 اعتقادهم في أمهات المؤمنين
80 اعتقادهم في المسلمين
الوحدة السادسة: مكائدهم لنشر مذهبهم وأثرهم على الأمة
85 طرق ووسائل الشيعة لفرض عقيدتهم الفاسدة
86 تحريف العقيدة وزعزعة الثوابت الإسلامية
86 نشر الشرك
86 الصد عن الدين
87 ظهور فرق الزندقة من رحم التشيع
87 إشعال الفتن الداخلية بين أبناء الأمة والتآمر مع أعدائها خارجيًا
87 إشعال الفتن الداخلية
89 التآمر مع أعداء المسلمين خارجيا
91 افتراءاتهم على أهل السنة
97 المصادر والمراجع

كيف تحاور شيعياً؟

كيف تحاور شيعياً؟

مناقشة أهم أدلة وشبهات الشيعة على عقائدهم

منهج المرحلة الثالثة

لتوظيف واستخدام المهارات والمعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

الوحدة الأولى:
مناقشة أهم أدلة الشيعة الباطلة على الإمامة والعصمة

سندرس في هذه الوحدة:

- مناقشة أهم أدلة الشيعة النقلية على الإمامة والعصمة
- مناقشة أهم أدلة الشيعة العقلية على الإمامة والعصمة

مناقشة أهم أدلة الشيعة النقلية على الإمامة والعصمة:

قبل الخوض في الأدلة التي يستدل بها الإمامية على مذهبهم، وخاصة في قضية الإمامة هناك مقدمات مهمة:

الأولى: أشار لها الآلوسي في مختصر التحفة الاثني عشرية، وخلاصتها أن أدلة الشيعة النقلية على إمامة علي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: نصوص أوردها أهل السنة ردا على الخوارج والنواصب الذين كفروا عليا رضي الله عنه، وهي أدلة صحيحة لكنها لا تدل على إمامته وعصمته بالطريقة الشيعية، وأكثر دلائلهم من هذا القبيل.

الثاني: نصوص أهل السنة إثباتا لأحقية علي بالخلافة بعد عثمان ردا على منكري إمامته، ولا ينبغي لأهل السنة أن يتصدوا لرد هذه الدلائل وجوابها فإنها عين مذهبهم.

الثالث: نصوص دالة على إمامته مع سلب استحقاق الإمامة عن غيره من الخلفاء الراشدين، وهذه الحقيقة مختصة بمذهب الشيعة، وهم منفردون باستخراجها، وهي مخدوشة المقدمات كلها[1].

الثانية: الشيعة في استدلالاتهم على قضية الإمامة يريدون الوصول إلى: إثبات الإمامة (بالمفهوم الشيعي) والعصمة للأئمة الاثني عشر، والآيات التي يستدلون بها لا تدل على مقصودهم، وهنا يلجأون إلى الروايات لأجل توجيه الآيات إلى المعنى الذي يريدونه، وفي هذه الحالة يكون استدلالهم حقيقة إنما هو بالرواية وليس بالآية، والروايات بعد تسليم صحتها ودلالتها على المطلوب فإنها في الغالب لا تتعدى أن تكون أخبار آحاد، ولا يصح أن يكون إثبات أصل أصول الدين عندهم - وهو الإمامة- بمجرد أخبار آحاد!! والتنبه إلى هذه النقطة يعطي قوة للمحاور في إفساد استدلالهم بالقرآن.

الثالثة: من المفيد جدا للمحاور عندما يناقش الشيعة حول أدلة العصمة والإمامة أن يستحضر منزلة الإمامة في العقيدة الشيعية، فهي عندهم بمنزلة إثبات النبوة وأعظم، بل إن حديثهم حولها أعظم من حديثهم حول توحيد الله تعالى وألوهيته، وإذا كانت قضية الإمامة بهذه المنزلة الكبيرة، فلماذا لم تأتِ فيها أدلة صريحة قاطعة؟ ألم يقل الله تعالى في التوحيد: (اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُـوَ)، وقال في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ)، فلماذا لم يأت في شأن الإمامة دليل واحد بمثل هذا القطع والوضوح؟ وهذا سؤال لا يستطيعون الجواب عنه جوابا صحيحا.

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص١٣٨).

أهم استدلالاتهم الباطلة من القرآن:

آية التطهير

يقول الشيعة:

العصمة ثابتة للأئمة بآية التطهير، وهي قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) [الأحزاب: ٣٣]، ووجه الدلالة عندهم أن هذه الآية تدل على حصول التطهير لآل البيت، وآل البيت هم أصحاب الكساء كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)[١].

فأخذوا من الحديث أن مفهوم أهل البيت منحصر في علي وأولاده، فكان هذا دليلا على عصمتهم[٢].

والجواب[3]

أن هذا الاستدلال مبني على مقدمات:

الأولى: أن هذا التطهير قد حصل بالفعل.

الثانية: أن التطهير بمعنى العصمة.

الثالثة: أن آل البيت هم الأئمة فقط.

الرابعة: أن العصمة يلزم منها الإمامة. وكل هذه المقدمات مخدوشة:

أولا

نص الآية لا يدل على أن التطهير قد حصل، وإنما تتحدث الآية عن أن الله تعالى يريد أن يطهرهم، ولا يلزم من هذه الإرادة ثبوت التطهير لهم، ويؤكد هذا: الرواية التي يستدل بها الشيعة على إخراج أمهات المؤمنين من آل البيت، وهي رواية أم سلمة، وفيها: «فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت على خير»[٤]. وهذا بعد نزول الآية كما في الرواية، فلو كان التطهير حاصلا فما الحاجة للدعاء لهم؟

---

(١) مسلم (٢٤٢٤).

(٢) ينظر: منهاج الكرامة لابن المطهر (ص١٢٠-١٢١).

(٣) ينظر منهاج السنة النبوية (٥/ ١٣) (٧/ ٧٠-٨٨).

(٤) رواه الترمذي (٣٢٠٥) وأحمد (٢٦٥٠٨) وفي سنده محمد ب سليمان الأصبهاني وقد ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي. تهذيب الكمال (٢٥/ ٣١٠).

ثانيا

بحسب أصول الشيعة فإن هذا التطهير لا يمكن أن يحصل، وذلك أنهم ينفون قدرة الله تعالى على أفعال العباد، وهذا تناقض.

ثالثا

ادعاء أن التطهير بمعنى العصمة لا يسلم لهم، إذ ليس كل من طهره الله تعالى يكون معصوما، يقول الله تعالى مخاطبا عموم المؤمنين: ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة : ٦]، وقال تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ [التوبة: ١٠٣].

رابعا

سياق الآيات إنما هو في الحديث عن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه قرينة قوية جدا في الدلالة على دخول زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، ودخولهن يفسد تفسير التطهير بالعصمة.

خامسا

إثبات العصمة لآل البيت من هذه الآية ليس مأخوذا من نصها وإنما هو مأخوذ من الحديث، وهذا الحديث آحاد فلا يصح إثبات أصل أصول العقائد بمثله، خاصة وأن أصح روايات هذا الحديث هي رواية عائشة وهي مطعون فيها عندهم، فكيف يستدلون برواية (عدوة آل البيت!!) على إثبات عصمة آل البيت؟!

سادسا

الآية تحدثت عن تطهير (أهل البيت)، وهم كثر، فمن أين لهم أن الآية تتحدث عن الاثني عشر فقط؟ أليس من التحكم أن يكون محمد بن علي بن الحسين (الباقر) داخلا في الآية، بينما أخوه زيد بن علي بن الحسين لا يدخل فيها؟!

سابعا

لا يلزم من العصمة الإمامة، واحتجاج الشيعة بهذه الآية ينقض هذه المقدمة أصلا، ففاطمة رضي الله عنها هي أحد أصحاب الكساء، فالعصمة ثابتة لها على قولهم، مع ذلك ليست هي أحد الأئمة، إذن ليس كل معصوم يكون إماما.

آية الولاية

يقول الشيعة[1]

إن علياً مستحق للإمامة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، ويقولون: «اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في علي لما تصدق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة»، فإذا كان علي هو وليكم فهو إمامكم[2].

والجواب

إن هذا الاستدلال مبني على مقدمتين: الأولى: أن الولاية معناها الإمامة. الثانية: أن المقصود بقوله تعالى: «والذين آمنوا» علي رضي الله عنه». وكلا المقدمتين منقوض:

أولا:

هناك فرق بين الوَلاية بالفتح، والوِلاية بالكسر، فالوَلاية -بالفتح- ضد العداوة وهي المذكورة في هذه الآية، وليست هي الوِلاية - بالكسر - التي هي الإمارة، وهؤلاء يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم).

---

(١) ينظر في الشبهة وجوابها: منهاج السنة النبوية (٧/ ٥-٣١).
(٢) منهاج الكرامة لابن المطهر (ص١١٥-١١٦).

ثانيا:

كـون المقصـود بالآيـة هـو عـلي رضي الله عنـه ليـس عليـه دليـل مـن الآيـة قطعـا، وإنـما دليلهـم في الروايـة التـي يدَّعونهـا مـن صدقـة عـلي رضي الله عنـه وهـو راكـع، وبـدون هـذه الروايـة ليـس لاسـتدلالهم بالآيـة أي وجـه، وهـذه الروايـة لا تثبـت ويـدل عـلى ضعفهـا أمـور:

- أن التصـدق أثنـاء الصـلاة ليـس بمسـتحب باتفـاق علـماء الملـة، بـل إن الاشـتغال بإعطـاء السـائلين يبطـل الصـلاة كـما هـو رأي جملـة مـن أهـل العلـم، فكيـف يثنـي الله تعـالى عليـه بهـذا العمـل؟

- أوصـاف عـلي التـي يعـرف بهـا كثـيرة ظاهـرة، فكيـف يـترك تعريفـه بأوصافـه المعروفـة ويعرفـه بهـذا الوصـف الـذي لا يـكاد يعرفـه أحـد؟

- علي رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان فقيرا.

ثالثا:

زعمهـم بـأن أهـل السـنة أجمعـوا عـلى أنهـا نزلـت في عـلي هـو مـن أعظـم الدعـاوى الكاذبـة، بـل أجمـع أهـل العلـم بالنقـل عـلى أنهـا لم تنـزل في عـلي بخصوصـه، وقـد سـاق ابـن كثـير الآثـار التـي تـروى في أن هـذه الآيـة نزلـت في عـلي حـين تصـدق بخاتمـه، وعقـب عليهـا بقولـه: «وليـس يصـح شيء منهـا بالكليـة لضعـف أسـانيدها، وجهالـة رجالهـا»[1].

رابعا

هـذا الدليـل ينقـض مذهـب الاثنـي عشريـة؛ لأنـه يقـصر الولايـة عـلى أمـير المؤمنـين بصيغـة الحـصر «إنـما» فيـدل عـلى سـلب الإمامـة عـن باقـي الأئمـة.

آية المباهلة

آيـة المباهلـة هـي قولـه تعـالى: ﴿ فَمَـنْ حَاجَّـكَ فِيـهِ مِـنْ بَعْـدِ مَـا جَـاءَكَ مِـنَ الْعِلْـمِ فَقُـلْ تَعَالَـوْا نَـدْعُ أَبْنَاءَنَـا وَأَبْنَاءَكُـمْ وَنِسَـاءَنَا وَنِسَـاءَكُمْ وَأَنْفُسَـنَا وَأَنْفُسَـكُمْ ثُـمَّ نَبْتَهِـلْ فَنَجْعَـلْ لَعْنَـةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[آل عمران: ٦١].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٩).

قال الشيعة:

إن الآية ذكرت الأبناء (وهم الحسن والحسين)، وذكرت النساء (وهي فاطمة) وبقي قوله تعالى: (وأنفسنا) وليس إلا عليا، فجعله نفس الرسول أي: مساويا له، والمراد: المساواة في الولاية، ولو كان هناك من هو أفضل منهم لدعاه الرسول صلى الله عليه وسلم، فلما اقتصر على دعاء هؤلاء فقط دل على أنهم الأفضل، وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم[1].

والجواب[2]

أن هذا الاستدلال مبني على مقدمات: الأولى: أن المقصود بـ(أنفسنا) علي رضي الله عنه. الثانية: أن التعبير بالنفس يقتضي المساواة في الولاية. الثالثة: أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا هؤلاء فقط لأنهم الأفضل. الرابعة: كونهم الأفضل يقتضي تعين الإمامة فيهم. وهذه المقدمات كلها منقوضة:

أولا:

كون المقصود بـ(أنفسنا) علي رضي الله عنه ليس عليه دليل، وإنما هو مجرد استنباط يمكن أن يعارض بمثله فيقال: المراد: نفسه صلى الله عليه وسلم، إذ شاع وذاع في العرف القديم والجديد أن يقال: دعته نفسه إلى كذا، ودعوت نفسي إلى كذا.. إلى غير ذلك، فكان معنى ﴿ندع أنفسنا﴾ نحضر أنفسنا.

ثانيا:

التعبير بلفظ النفس لا يقتضي المساواة في لغة العرب، ودليل ذلك قوله تعالى في قصة الإفك: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾، ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين. ثم يلزم على القول باقتضاء هذا اللفظ للمساواة أن يكون علي مساويا للنبي صلى الله عليه وسلم في خصائص النبوة، وهذا ما لا يقول به الشيعة أنفسهم، وإثبات المساواة في الإمامة دون خصائص النبوة تحكم وانتقائية في الاستدلال.

---

(١) ينظر: منهاج الكرامة لابن المطهر (ص١٢٤).
(٢) ينظر: منهاج السنة (٧/ ١٢٢-١٢٧).

ثالثا:

لا يلزم من دعاء الرسول هؤلاء أن يكونوا هم الأفضل، فإنما دعاهم لقرابتهم، يقول ابن تيمية: «ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسبا من هؤلاء، وهم الذين أدار عليهم الكساء. والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين في النسب، وإن كانوا أفضل عند الله، لم يحصل المقصود، فإن المراد أنهم يدعون الأقربين، كما يدعو هو الأقرب إليه..».

رابعا:

لا يلزم من الأفضلية ثبوت الإمامة، إذ لا تلازم بين الفضل والإمامة، وإلا لزم أن تكون فاطمة رضي الله عنها أحد الأئمة؛ والشيعة لا يقولون بذلك.

أهم استدلالاتهم الباطلة من السنة:

حديث الغدير

يقول الشيعة:

إن عليا هو المستحق للإمامة بدلالة حديث الغدير، وهو الحديث الوارد عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع ونزل غدير خُمٍّ، أمر بدوحات فقُمِمْن، فقال: «كأني قد دُعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى، وعِتْرتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض» ثم قال: «إن الله عز وجل مولاي، وأنا مولى كل مؤمن» ثم أخذ بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: «من كنت مولاه فهذا وليّه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه»[1].

والجواب

على فرض ثبوت الحديث فإن الجواب عنه من وجوه:

---

(١) رواه النسائي في الكبرى (٨١٤٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٦٥)، والحاكم في المستدرك (٤٥٧٦)، ونقل ابن كثير عن الذهبي تصحيحه، كما في البداية والنهاية (٥/ ٢٢٩) وقال الألباني: «وهو حديث صحيح غاية، جاء من طرق جماعة من الصحابة خرجت أحاديث سبعة منهم، ولبعضهم أكثر من طريق واحد» ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة (٢/ ٣٣٨) وانظر التخريج الموسع للحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٣٣٠).

الأول:

عدم مطابقة الدليل للدعوى، فإن الدعوى هي أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة، والحديث يتحدث عن الولاية، والفرق بينهما ظاهر كما تقدم، يقول ابن تيمية: «وأما كون المولى بمعنى الوالي فهذا باطل، فإن الولاية تثبت من الطرفين، فإن المؤمنين أولياء الله، وهو مولاهم»[1].

الثاني:

أن عدم البلاغ وقت حجة الوداع يدل على أن هذا الأمر ليس من الأمر الضروري الذي لا بد من بيانه كما يقول الشيعة، فإن كثيرا من الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجعوا كلهم معه إلى المدينة، بل أهل المدينة ومن كان قريبا منها فقط.

الثالث:

أن سبب هذه الخطبة يبين أن المقصود هو التأكيد على لزوم محبة علي رضي الله عنه، كما ذكر المؤرخون وأهل السير، قال ابن كثير: «إن عليًا رضي الله عنه لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه لذلك -والله أعلم - لما رجع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حجته وتفرغ من مناسكه وفي طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام في الناس خطيبًا فبرأ ساحة علي ورفع من قدره ونبه على فضله ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس»[2].

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٢٢-٣٢٤).
(٢) البداية والنهاية (٥/ ١٠٦).

حديث أنت مني بمنزلة هارون من موسى

يقول الشيعة:

إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عليا بمنزلة هارون عليه السلام من موسى، فروى سعد بن أبي وقاص قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون، من موسى»[1]، قالوا: المنزلة اسم جنس مضاف إلى العلم فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، وإذا استثني مرتبة النبوة فثبت لعلي جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها صحة الإمامة.

والجواب

استدلالهم هذا مبني على مقدمات: الأولى: أن التشبيه يقتضي المساواة. الثانية: أن هارون قد ثبتت له منزلة الإمامة فتثبت لعلي، وهذا لا يسلم من أوجه[2]:

أولا:

أن التشبيه لا يقتضي المساواة، بل غاية ما فيه أنه يدل على المشاركة في أكثر الصفات، وهذا هو الحاصل في هذا الحديث، فعلي ليس بنبي كهارون، وليس شقيقا للنبي صلى الله عليه وسلم كما كان هارون لموسى، حتى الاستخلاف لم يكن متماثلا، فموسى عليه السلام قال لهارون: (اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي) بما فيهم الرجال والأجناد، وأما علي فقد استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في النساء والصبيان، وأما الرجال والأجناد فقد كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فالتشبيه في الحديث لا يقتضي المساواة بين علي وبين هارون عليه السلام من كل وجه..

ثانيا:

أن دعوى الشيعة هي أحقية علي رضي الله عنه بالإمامة والخلافة، وهذه الدعوى أعم من دلالة الحديث، فالحديث إنما يدل على فضيلة لعلي شاركه فيها غيره من الصحابة وليست من خصائصه، فقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم غيره على المدينة كابن أم مكتوم وعثمان بن عفان وغيرهما.

---

(١) البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤).
(٢) ينظر: منهاج السنة (٧/ ٣٢٥-٣٣٦)، الفصل لابن حزم (٤/ ٩٤-٩٥).

ثالثا:

لو أخذنا بدلالة التشبيه كما يريد الرافضة فإن هذا الحديث سيكون حجة عليهم، وذلك أن هارون لم يَلِ أمر بني إسرائيل بعد موسى وإنما الذي وليه هو يوشع بن نون صاحبه في طلب الخضر، فلم تثبت منزلة الإمامة أصلا لهارون عليه السلام، فمقتضى هذا أن عليا لن يكون الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما غاية ما في الأمر أنه استخلف على قومه زمنا قصيرا فترة غياب النبي ثم انتهى هذا الاستخلاف بعودة النبي، ولم يعد له نصيب في الإمامة من بعده كما كان حال هارون عليه السلام.

رابعا:

لو كان التشبيه بنبي يقتضي الخلافة لكان مقتضى ذلك أن أبا بكر وعمر أولى بالخلافة من علي، لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه كل واحد منهما بنبيين اثنين، شبه أبا بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، وشبه عمر بنوح وموسى عليهما السلام[1].

وإذا أراد الشيعة المقارنة فعيسى وابراهيم ونوح أعلى مقاما من هارون وهم من أولي العزم من الرسل.

خامسا:

النبي صلى الله عليه وسلم طيّب خاطر علي؛ لأن عليا هو الذي جاءه واشتكى، ولو لم يأتِ علي لما قال له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وكأن النبي يقول له: لم أخلفك بغضاً لك، كما أن موسى لما خرج وترك هارون لم يكن ذلك منقصة منه .

حديث كتاب الله وعترتي:

حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل الله ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[2].

---

(١) انظر: مسند الإمام أحمد (٣٦٣٢) وغيره.

(٢) الترمذي (٣٧٨٦) وأحمد (١١١١٩)، والحاكم (٤٥٧٦) وغيرهم.

قال الشيعة:

هـذا الحديـث يـدل عـلى وجـوب التمسـك بقـول أهـل البيـت، وعـلى رأسـهم عـلي، فتكـون طاعتهـم واجبـة، ويكـون عـلي هـو المسـتحق للإمامـة[1].

والجواب

والرد على هذا الاستدلال من أوجه[2]:

أولا:

كـما هـي عـادة الرافضـة في أن دعواهـم لا تتطابـق مـع الدليـل، فهنـا مثـلا هـم يدَّعـون عصمـة الأئمـة ووجـوب اتباعهـم، بينـما الحديـث يتحـدث عـن العـترة وهـم آل البيـت وليـس فقـط الأئمـة الاثنـي عـشر الذيـن هـم بعـض آل البيـت.

ثانيا:

أن النبـي صـلى الله عليـه وسـلم قـال عـن عترتـه: إنهـا والكتـاب لـن يفترقـا حتـى يـردا عليـه الحـوض، وهـو الصـادق المصـدوق، فيـدل عـلى أن إجمـاع العـترة حجـة، وهـذا قـول طائفـة مـن أهـل السـنة، لكـن العـترة هـم بنـو هاشـم كلهـم: ولـد العبـاس، وولـد عـلي، وولـد الحـارث بـن عبـد المطلـب، وسـائر بنـي أبي طالـب، وغيرهـم، وعـلي وحـده ليـس هـو العـترة، وسـيد العـترة هـو رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم، ولا يعـرف أن أحـدا مـن أئمـة العـترة قـال: إنـه يجـب اتبـاع عـلي في كل مـا يقولـه.

ثالثا:

أن العـترة لم تجتمـع عـلى إمامتـه ولا أفضليتـه، بـل أئمـة العـترة كابـن عبـاس وغيـره يقدمـون أبـا بكـر وعمـر في الإمامـة والأفضليـة، وكذلـك سـائر بنـي هاشـم مـن العباسـيين، والجعفريـين، وأكثـر العلويـين، وهـم مقـرون بإمامـة أبي بكـر وعمـر، وفيهـم مـن أصحـاب مالـك، وأبي حنيفـة، والشـافعي، وأحمـد، وغيرهـم أضعـاف مـن فيهـم مـن الإماميـة.

والنقـل الثابـت عـن جميـع علـماء أهـل البيـت مـن بنـي هاشـم مـن التابعـين، وتابعيهـم مـن ولـد الحسـين بـن عـلي، وولـد الحسـن، وغيرهـما أنهـم كانـوا يتولـون أبـا بكـر وعمـر، وكانـوا يفضلونهـما عـلى عـلي، والنقـول عنهـم ثابتـة متواتـرة.

---

(١) منهاج الكرامة (ص١٧٢).
(٢) ينظر: منهاج السنة (٧*٣٩٣-٣٩٧).

مناقشة أهم أدلة الشيعة العقلية الباطلة على الإمامة والعصمة:

دليل وجوب عصمة الإمام

يستدل الشيعة للقول بعصمة الأئمة ببعض الاستدلالات العقلية، فيقولون:

لا بد من نصب إمام معصوم يصد الناس عن الظلم والتعدي، ويمنعهم عن التغالب والقهر، وينصف المظلوم من الظالم، ويوصل الحق إلى مستحقه، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية، وإلا لافتقر إلى إمام آخر، لأن العلة المحوجة إلى نصب الإمام هي جواز الخطأ على الأمة.

والجواب من أوجه [1]:

أولا:

على فرض التسليم بهذا الدليل فالإمام المعصوم موجود وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد، وعلم الأمة بأمره ونهيه أظهر وأوضح من علم الشيعة بأمر الإمام الغائب ونهيه.

ثانيا:

أن هذا الإمام بهذه الصفة التي أوردوها لم يوجد أبدا، وإذا كان المقصود لا يحصل منه شيء، لم يكن بنا حاجة إلى إثبات الوسيلة، لأن الوسائل لا تراد إلا لمقاصدها، فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة، فإذا لم يتحقق فيهم مقصود الإمامة فليسوا بأئمة بمقتضى دليلهم السابق.

ثالثا:

قولكم: لا بد من نصب إمام معصوم يفعل هذه الأمور، أتريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفا بهذه الصفات؟ أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك؟

فإن أردتم الأول، فالله لم يخلق أحدا متصفا بهذه الصفات، فإن غاية ما عندكم أن تقولوا: إن عليا كان معصوما لكن الله لم يمكنه ولم يؤيده، وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي اقترحتموه على الله، وإن قلتم: إن الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونوه، قلنا: أيضا فالناس لم يفعلوا ذلك، سواء كانوا مطيعين أو عصاة.

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٦/ ٣٨٣- ٤٠٠).

رابعا:

إنما وجب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة، فهل تقولون: إنه لم يزل في كل مدينة خلقها الله تعالى معصوم يدفع ظلم الناس أم لا؟

فإن قلتم بالأول، كان هذا مكابرة ظاهرة، فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم؟ وهل كان في الشام عند معاوية معصوم؟

وإن قلتم: بل نقول: هو في كل مدينة واحد وله نواب في سائر المدائن.

قيل: فكل معصوم له نواب في جميع مدائن الأرض أم في بعضها؟

فإن قلتم: في الجميع كان هذا مكابرة، وإن قلتم: في البعض دون البعض. قيل: فما الفرق إذا كان ما ذكرتموه واجبا على الله، وجميع المدائن حاجتهم إلى المعصوم واحدة؟

دليل النص على الإمام

يستدل الشيعة لإثبات وجود النص على علي رضي الله عنه بدليل عقلي عندهم فيقولون:

إن الإمام يجب أن يكون منصوصا عليه، لأنه ليس بعض المختارين لبعض الأمة أولى من البعض المختار الآخر، ولأدائه إلى التنازع والتشاجر، فيؤدي نصب الإمام إلى أعظم أنواع الفساد التي لأجل درئها أوجبنا نصبه، وغير علي من الأئمة في زمنه لم يكن منصوصا عليه بالإجماع، فتعين أن يكون هو الإمام.

والجواب من أوجه [1]:

أولا:

أن هذا مصادرة على المطلوب، فالإجماع عندكم ليس بحجة، وإنما الحجة قول المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول المعصوم الذي تدعون له النص، وتجعلون قول القائل الذي لم يعرف صحة قوله: أنا المعصوم، وأنا المنصوص على إمامتي، حجة، وهذا من أبلغ الجهل.

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٦/ ٤٤٣-٤٥٧).

ثانيا:

قولكم: غير علي من أئمتهم لم يكن منصوصا عليه بالإجماع، هذا كذب متيقن، فإنه لا إجماع على نفي النص عن غير علي.

ثالثا:

هذا الدليل يمكن قلبه والاستدلال به عليكم، فأنتم أوجبتم النص لئلا يفضي إلى التشاجر المفضي إلى أعظم أنواع الفساد، والحقيقة أن الأمر بالعكس، فإن أبا بكر رضي الله عنه تولى بدون هذا الفساد، وعمر وعثمان توليا بدون هذا الفساد، وإنما عظم هذا الفساد في الإمام الذي ادعيتم أنه منصوص عليه دون غيره، فوقع في ولايته من أنواع التشاجر والفساد ما لم يحصل في ولاية غيره، فكان ما جعلتموه وسيلة إنما حصل معه نقيض المقصود، بدون وسيلتكم، فبطل كون ما ذكرتموه وسيلة إلى المقصود.

رابعا:

يمكن أن يقال: إن ترك النص على معين أولى بالرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه إن كان النص ليكون معصوما، فلا معصوم بعد الرسول، وإن كان بدون العصمة فقد يحتج بالنص على وجوب اتباعه في كل ما يقول، ولا يمكن لأحد بعد موت الرسول أن يراجع الرسول في أمره ليرده أو يعزله، فكان أن لا ينص على معين أولى من النص، وهذا بخلاف من يوليه في حياته، فإنه إذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه ورد ذنبه، فكان عدم النص على معين – مع علم المسلمين بدينهم – أصلح للأمة، وكذلك وقع.

الوحدة الثانية:
شبهات الشيعة
حول تكفير الصحابة
رضي الله عنهم

محتويات الوحدة:

- أهم شبهات استدلالهم من القرآن
- أهم شبهات استدلالهم من السنة
- استدلالاتهم من القصص والأخبار
- بعض مطاعنهم في الصحابة رضي الله عنهم

مقدمة:

قبل ذكر شبهات الشيعة في هذا الموضوع هناك مقدمات مهمة:

الأولى: يستدل الشيعة بالعديد من الآيات والأحاديث على كفر الصحابة رضي الله عنهم، وهذا الاستدلال يرد عليه إشكال كبير: وذلك أنهم يدَّعون أن من أسباب كفر الصحابة كونهم حرفوا القرآن، ومن أهم أسباب تحريفهم القرآن: إخفاء طعن القرآن فيهم وفضحه لهم[1].

فلو كانت هذه الآيات دالة على كفر الصحابة فلماذا لم يقم الصحابة بإخفائها كبقية الآيات، خاصة وأنها آيات كثيرة، فكيف يفوتهم الأمر ويبقونها في المصحف؟

فإما أن هذه الآيات صريحة في كفر الصحابة وهذا معناه أنهم لم يقوموا بتحريف القرآن، أو أن هذه الآيات غير صريحة فلا يصح أن يستدلوا بها على كفر الصحابة.

والأمر أشد بالنسبة للأحاديث المروية من طريق الصحابة رضي الله عنهم، إذ كيف تكون هذه الأحاديث دالة على كفرهم ثم يقومون هم بروايتها ونقلها دون أن يكتموا منها شيئا؟

الثانية: لا يصح أن يستدل الشيعة بالقرآن ولا بالسنة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم، لأن الذين نقلوا القرآن والسنة هم الصحابة الكرام، فإذا كانوا كفارا أو ساقطي العدالة كما يقول الشيعة فلا يقبل نقلهم، فكيف يكفرونهم ثم يصححون نقلهم ويستدلون به على كفرهم؟! فإما أن يكون نقلهم صحيحا ومعنى ذلك أنهم ليسوا بكفار، أو يكونوا كفارا فلا يصح نقلهم فلا يكون هناك دليل صحيح على كفرهم!! وهذا مأزق لا مخرج للشيعة منه.

الثالثة: يتجاهل الشيعة النصوص القطعية الكثيرة في القرآن والسنة والدالة على فضل الصحابة رضي الله عنهم وإيمانهم، وهم يعتذرون عن هذه النصوص بأن هذا المدح لهم كان وقت إيمانهم، ولكنهم بعد ذلك ارتدوا، وهم بهذا يناقضون مذهبهم في الموافاة، وذلك أنهم يرون أن «من عرف الله تعالى وقتا من دهره وآمن به حالا من زمانه فإنه لا يموت إلا على الإيمان به، ومن ومات على الكفر بالله تعالى فإنه لم يؤمن به وقتا من الأوقات» كما قال المفيد[2]، وعلى هذا فإن الله تعالى لا يمكن أن يشهد لهم بالإيمان ويثني عليهم وهو يعلم أنهم سيموتون على الكفر، فإما أنهم ماتوا على الإيمان وليسوا بكفار، أو أن الآيات التي تثني عليهم غير صحيحة!!

الرابعة: آيات الثناء على الصحابة في القرآن أصرح وأوضح بكثير من الآيات التي يستدل بها الشيعة على قضية الإمامة، فكيف يكفرون الصحابة لتركهم الأخذ بنصوص خفية الدلالة، بينما الشيعة يتركون نصوصا قطعية الدلالة!! فأي الفريقين أحق بالإنكار؟!

---

(١) الأنوار النعمانية (١/ ٩٧).

(٢) أوائل المقالات (ص٨٣).

أهم شبهات استدلالهم من القرآن

الآيات التي يستدل بها الشيعة على تكفير الصحابة هي على قسمين:

القسم الأول: آيات نزلت في شأن الكفار فأنزلوها على الصحابة.

- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠].
وهذه الآية تعد من أشهر الآيات التي يستدل بها الشيعة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

يقول الشيعة:

روى سليم بن قيس الهلالي عن علي رضي الله عنه أنه سأل سلمان الفارسي: «هل تدري من أول من بايع أبا بكر على منبر رسول الله؟ ثم أخبره أن الذي بايع أبا بكر أولا هو إبليس، ثم روى له قصة حصلت يوم غدير خم حين نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم إماما من بعده بأمر الله، وأخبر أصحابه بأن عليا أولى بهم من أنفسهم، فحزن إبليس وخشي أن يتم الأمر لعلي، لكن الصحابة بامتناعهم عن مبايعة علي بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومبايعتهم غيره بدلا منه قد أزالوا هذا الحزن عنه، فخرج إلى أبالسته قائلا لهم: «كيف رأيتموني صنعت بهم حين تركوا ما أمرهم الله به من طاعته وما أمرهم به رسوله؟» قال علي: «وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠][1].

والجواب:

هذه الآية والتي قبلها إخبار من الله تعالى عن مملكة سبأ التي كانت باليمن يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت نعمة الله تعالى، فنزلت عليهم عقوبة الله تعالى، وقد كان إبليس ظن فيهم ظنا غير يقين أنهم يتبعونه ويطيعونه في معصية الله، فصَدَق ظنه عليهم بإغوائهم.

وقيل: ظن ببني آدم جميعا حينما رأى ما ركب فيهم من الشهوة والغضب، فصَدَق على كفرة بني آدم الذي ظن حين قال: ﴿ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧].

وليس في هذه الآية أي ذكر أو حتى مجرد إشارة للصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) السقيفة لسليم بن قيس (ص٧٩-٨١).

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

يقول الشيعة:

روى الكليني عن أبي جعفر في قصة بيعة أبي بكر رضي الله عنه قوله: «أليس الله قد أخبر عن الذين من قبلهم من الأمم أنهم اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات- واستشهد بهذه الآية ثم قال:- وفي هذا ما يستدل به على أن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله اختلفوا من بعده، فمنهم من آمن ومنهم من كفر»[١].

والجواب:

ليس المقصود بهذه الآية أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإنهم لم يقتتلوا إثر وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، وإنما وقع القتال في زمن علي، ولم يكن خلافهم على قاعدة من قواعد الإسلام.

وقد قال الطبرسي في تفسير هذه الآية: «(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ) من بعد موسى وعيسى، وأتي بلفظ الجمع لأن ذكرهما يغني عن ذكر المتبعين لهما، كما يقال: خرج الأمير فنكوا في العدو نكاية عظيمة»[٢].

- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاء شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]

يقول الشيعة:

قال الكاشاني في تفسيرها: «إن النبي يشهد على الأمة والصحابة بارتدادها واعتدائها على أهل بيته»[٣].

والجواب:

هذه الآية محمولة على الكفار كما يدل على ذلك قوله فيما بعد: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، وقيل: المقصود هذه الأمة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يشهد عليهم بالبلاغ، وقيل: يشهد لهم وعليهم بأعمالهم[٤].

ثم إن لفظ الأمة عام ويدخل فيه أهل بيته، فيكون رسول الله شهيدا عليهم كذلك، فما يقال في شأن شهادته عليهم يقال كذلك في شأن شهادته على الصحابة.

وعلى هذا فلا يكون في الآية دليل على ذم الصحابة.

---

(١) الكافي (٨/ ٢٧٠).
(٢) مجمع البيان (١/ ٣٥٩).
(٣) الوافي (٢/ ١٨٠).
(٤) ينظر: زاد المسير (١/ ٤٠٧) تفسير القرطبي (٥/ ١٩٨).

القسم الثاني: آيات لا تدل على الكفر فأولوها على معنى الكفر.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

يقول الشيعة:

روى الطبرسي عن أبي جعفر أنه ذكر قصة غدير خم وذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للصحابة في يوم الغدير محذرا لهم من نقض بيعة علي: «معاشر الناس أنذركم أني رسول الله إليكم، قد خلت من قبلي الرسل أفإن مت أو قتلت انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين، ألا وإن عليا هو الموصوف بالصبر والشكر، ثم من بعده ولدي من صلبه»[1].

والجواب:

هذه الآية من جملة الآيات التي نزلت بعد غزوة أحد، وذلك على حادثة إشاعة مقتل النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة، حيث دب الوهن والضعف إلى بعض الصحابة، فنزلت الآية تعاتبهم على هذا التقاعس والضعف، فهي ليست فيما يدعون.

بل إنهم يروون في كتبهم أن أبا بكر الصديق قرأ هذه الآية لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم أمام عمر لأجل أن يثبته[2]، والمضحك أنهم يسوقون هذا في مقام الطعن على عمر رضي الله عنه، وأنه لم يكن يعلم أن الموت جائز على رسول الله، حتى قرأ عليه أبو بكر هذه الآية.

وقد جاء عن علي رضي الله عنه في تفسير هذه الآية أنه قال: «الشاكرين: الثابتين على دينهم، أبا بكر وأصحابه»[3].

---

(١) الاحتجاج للطبرسي (ص٦٢)، تفسير العياشي (١/ ٢٠٠).
(٢) بحار الأنوار (٣٠/ ٥٨٢-٥٨٣).
(٣) تفسير الطبري (٧/ ٢٥٢).

قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]

قال القمي في تفسيرها: «هو مخاطبة لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الذين غصبوا آل محمد صلوات الله عليهم حقهم وارتدوا عن دين الله»[1].

والجواب:

أولا

هذه الآية ليست على ما يريد الشيعة تقريره، فإن الآية تتحدث عن أنه إذا ارتد المخاطبون فإن الله تعالى سيأتي بغيرهم، وهذا غاية ما تدل عليه الآية، وليس فيها تأكيد لوجود ردة، ولا تعيين لنوع هذه الردة أو سببها، ولم يحدد من هم الأبدال الذين يحبهم الله ويحبونه.

ولهذا اختلفت أقوال المفسرين في تحديد من هم هؤلاء الأبدال، فقيل: أبو بكر وأصحابه الذين قاتلوا أهل الردة، وممن قال بهذا علي بن أبي طالب والحسن البصري، وقيل: قوم أبي موسى الأشعري، وقيل غير ذلك[2].

ثانيا

إذا جئنا ننظر إلى الواقع التاريخي فإننا نجد أن أبرز ردة حصلت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم هي ردة قبائل العرب عن الإسلام، والذي تصدى لهذه الردة هو أبو بكر رضي الله عنه، وهذه الواقعة التاريخية محل اتفاق بين أهل السنة والشيعة، فإن كنا سنحمل الآية على واقعة معينة فهذه الواقعة هي أقرب ما يمكن أن تحمل عليه، ويكون فيها مدح لأبي بكر، وإذا جعلنا الآية عامة فلا يصح الاستدلال بها على تكفير الصحابة وحملها على معنى أن الصحابة نكثوا بيعة علي.

---

(١) تفسير القمي (١/ ١٧٠).
(٢) ينظر: زاد المسير (١/ ٥٥٩-٥٦٠)، النكت والعيون للماوردي (٢/ ٤٨).

أهم شبهات استدلالهم من السنة:

أحاديث الحوض

تعتبر أحاديث الحوض من أقوى استدلالات الشيعة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

فعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليردن علي ناس من أصحابي الحوض، حتى عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصيحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»[1].

وعن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إني فرطكم على الحوض، من مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدا، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم»، قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري، لسمعته وهو يزيد فيها: « فأقول إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا لمن غير بعدي»[2].

الجواب

أولا

تعريف الصحابي اصطلاحا: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم يقظة مؤمنا به بعد بعثته حال حياته، ومات على الإيمان[3]، لكن ليس المقصود بالحديث هذا المعنى الاصطلاحي، فالصحبة اسم جنس، والمراد بها هنا مطلق المؤمنين به صلى الله عليه وسلم المتبعين له، كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي: أصحاب الشافعي، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع.

ثانيا

كيف يكون المقصود بهذا الحديث الصحابة وهم الذين رووا هذا الحديث بأنفسهم، ورواه منهم أكثر من خمسين صحابيا؟! أليس الشيعة يدَّعون أن الصحابة حذفوا الآيات التي تتكلم عنهم وتفضحهم، فكيف يكتمون الآيات الفاضحة ويروون هذا الحديث الفاضح لهم[4]؟!

---

(١) رواه البخاري (٦٥٨٢) ومسلم (٢٣٠٤).
(٢) رواه البخاري (٦٥٨٥).
(٣) فتح المغيث (٤/ ٧٤).
(٤) موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة رضي الله عنهم لعبدالقادر صوفي (ص١٧٦).

ثالثا

هناك احتمالات متعددة في معنى الحديث، وقد ذكر العلماء أقوالا في المقصودين بهذا الحديث، يقول النووي رحمه الله: «هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

أحدها: أن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل فيناديهم النبي صلى الله عليه وسلم للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك، أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتد بعده فيناديهم النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء لما كان يعرفه صلى الله عليه وسلم في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل، ويحتمل أنهم كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده لكن عرفهم بالسيما»[1].

رابعا

معرفة النبي صلى الله عليه وسلم لهؤلاء ليست معرفة أعيان وإنما هي معرفة أوصاف، ويدل لهذا حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ترد علي أمتي الحوض، وأنا أذود الناس عنه، كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله» قالوا يا نبي الله أتعرفنا؟ قال: «نعم لكم سيما ليست لأحد غيركم تردون علي غرا محجلين من آثار الوضوء، وليصدن عني طائفة منكم فلا يصلون، فأقول: يا رب هؤلاء من أصحابي. فيجيبني ملك، فيقول: وهل تدري ما أحدثوا بعدك؟ »[2].

خامسا

ألفاظ الحديث تدل على أن هؤلاء المرتدين إنما هم قلة، لقوله: «أقوام» كذلك: «أصيحابي» يقول ابن قتيبة: «ألا ترى أن القائل إذا قال: «أتاني اليوم أقوام من بني تميم، وأقوام من أهل الكوفة»، فإنما يريد قليلا من كثير؟ ولو أراد أنهم أتوه إلا نفرا يسيرا قال: أتاني بنو تميم، وأتاني أهل الكوفة»، ولم يجز أن يقول «قوم»؛ لأن القوم هم الذين تخلفوا، ويدلك أيضا قوله: «يا رب، أصيحابي» بالتصغير، وإنما يريد بذلك تقليل العدد، كما تقول: «مررت بأبيات متفرقة» و«مررت بجميعة»، ونحن نعلم أنه قد كان يشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المشاهد، ويحضر معه المغازي المنافق؛ لطلب المغنم، والرقيق الدين، والمرتاب، والشاك، وقد ارتد بعده أقوام، منهم عيينة بن حصن»[3].

---

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٣٦-١٣٧).
(٢) مسلم (٢٤٧).
(٣) تأويل مختلف الحديث (ص٣٤٠-٣٤١).

استدلالاتهم من القصص والأخبار:

العداء لآل البيت:

من أكثر ما يتهم به الشيعة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجعلونه حجة على تكفيرهم: أنهم عادوا آل بيته، وسلبوهم حقوقهم، وتآمروا عليهم، ولم يحفظوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم، ويذكرون في هذا الشأن الكثير من القصص والروايات التي تتحدث عن ظلم الصحابة رضي الله عنهم لآل البيت، وقبل ذكر بعض هذه الأمثلة لا بد من وضع إشكال كبير أمام هذه القصص والأخبار: إذا كانت العلاقة بين الصحابة وبين آل البيت هي علاقة عداء وكراهية، فما هو تفسير: تسمية بعضهم بأسماء بعض، وكذلك المصاهرات بينهم.

أما التسمية فهي أكثر من أن تحصر، ومن أمثلتها:

- علي رضي الله عنه سمى بعض أولاده بأسماء الخلفاء الثلاثة وهم:
  - أبو بكر بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم.
  - عمر بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم.
  - عثمان بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم.
- سمى الحسن رضي الله عنه أولاده بأبي بكر بن الحسن ، وبعمر بن الحسن ، وطلحة بن الحسن ، وكلهم شهدوا كربلاء مع عمهم الحسين.
- الحسين رضي الله عنه سمى ولده عمر بن الحسين.
- سيد التابعين علي بن الحسين زين العابدين الإمام الرابع سمى ابنته عائشة ، وسمى عمر وله ذرية من بعده.

وأما المصاهرات فهي أيضا كثيرة، ومنها:

- محمد بن علي بن الحسين الباقر تزوج أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
- القاسم بن محمد بن أبي بكر حفيد أبي بكر، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حفيد علي كانا ابني خالة.

- محمد بن علي بن الحسين الباقر تزوج أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
- القاسم بن محمد بن أبي بكر حفيد أبي بكر، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حفيد علي كانا ابني خالة.
- عمر بن الخطاب تزوج أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب.
- أبان بن عثمان بن عفان تزوج أم كلثوم بنت عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.
- علي بن أبي طالب تزوج أمامة بنت العاص بن الربيع.
- الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب تزوج هند بنت أبي سفيان.
- زيد بن عمرو بن عثمان بن عفان تزوج سكينة بنت الحسين بن علي.
- محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان تزوج فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب.
- الوليد بن عتبة بن أبي سفيان (ابن أخي معاوية) تزوج لبابة بنت عبيدالله بن عباس بن عبدالمطلب.
- سليمان بن هشام بن عبدالملك الأموي تزوج رملة بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب.
- الوليد بن عبدالملك بن مروان الأموي تزوج نفيسة بنت زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

والقائمة في هذا تطول[1].

فهل الإنسان يسمي أولاده بأسماء أعدائه؟ أليس الشيعة اليوم يستنكفون أشد الاستنكاف أن يسموا أولادهم بأبي بكر وعمر وعثمان، فهل هم أشد كراهية لأعداء آل البيت من آل البيت أنفسهم؟ أم أنه لا توجد هذه العداوة المدعاة من الأصل.

وأشد من هذا أمر المصاهرة، فإن العربي فضلا عن المسلم لا يمكن أن يزوج نساءه لعدوه ولو كلفه ذلك روحه، علاوة على أن المصاهرة هي من أوثق العرى التي يمكن أن تعقد بين البشر، حتى أن الملوك إذا أرادوا تقوية الأواصر فيما بين دولهم عقدوا المصاهرات فيما بينهم، فلا يمكن لعاقل أن ينظر إلى كل هذه المصاهرات بين الصحابة وبين آل البيت ثم يعتقد أنه كان بينهم عداوة.

وأما الأخبار التي يوردها الشيعة في هذا الصدد فهي أخبار إما صحيحة لا دلالة فيها، أو فيها دلالة لكنها غير صحيحة، أو لا هذا ولا ذاك، ومن أمثلة هذه الأخبار:

---

(١) لأجل التوثيق من المصادر السنية والشيعية في موضوع التسميات والمصاهرات يمكن الرجوع إلى الكتب التالية: رحماء بينهم لصالح الدرويش، العلاقة بين الصحابة وآل البيت دراسة مقارنة بين أهل السنة والشيعة الاثني عشرية لعالية القرني، النسب والمصاهرة بين أهل البيت والصحابة لعلاء الدين المدرس.

يقول الشيعة:

صعد أبو بكر الصديق يومًا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الحسن والحسين: «انزل عن منبر جَدِّنا»، فعلم أن ليس له لياقة الإمامة.

أولا

والجواب من وجوه[1]:

الحسن والحسين كانا صغيرين في ذلك الوقت، فإن الحسن ولد في السنة الثالثة من الهجرة في رمضان، والحسين في الرابعة منها في شعبان، والخلافة في أول الحادية عشرة، فلا نقص ولا عيب في ذلك، فمن دأب الأطفال أنهم إذا رأوا أحدًا في مقام محبوبهم ولو برضائه يزاحمونه، ويقولون له: قم عن هذا المقام، فلا يعتبر العقلاء هذا الكلام، ولهذا اشترط في الاقتداء البلوغ إلى حد كمال العقل.

ويؤيد هذا المعنى أن عليا أنكر تصرف الحسين كما في بعض الروايات، وهو الإمام المعصوم في ذلك الوقت على قول الشيعة فالحجة بحسب أصولهم- تكون في قوله وليس في قولهما.

ثانيا:

القصة لم تصح وعلى فرض صحتها وكان القائل ممن يحتج بقوله فإن أهلية أبي بكر للخلافة لا يقدح فيها مثل هذا الكلام، بل غاية ما يمكن أن يدل عليه هذا القول أن أبا بكر غير صالح للخطابة، وكونه لا يصلح للخطابة على منبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني أنه لا يصلح لخلافته في أمر الأمة، وقد كان يؤم الناس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك لم يعتبر الشيعة هذا دليلا على أهليته للخلافة، فكيف يكون نزوله عن المنبر دليلا على عدم أهليته؟!

---

(١) ينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٣٨).

منع أبي بكر لفاطمة من ميراثها من أرض فدك

أرض فدك هي قرية في الحجاز كان يسكنها طائفة من اليهود، ولما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر خافوا فصالحوا رسول الله على فدك، فكانت ملكا له صلى الله عليه وسلم.

يقول الشيعة:

إن أبا بكر قد ظلم فاطمة حيث حرمها من نصيبها من ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى وجه الخصوص أرض فدك، حتى غضبت، وإغضابها إغضاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويستدلون بما روى الشيخان عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن فاطمة رضي الله عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة»، فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر، وفدك، وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك، وقال: لست تاركًا شيئًا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»[1].

والجواب عن هذا الاستدلال من وجوه:

أولا

أن أبا بكر رضي الله عنه استدل بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فحتى لو كان رأيه خطأ فهذا لا يطعن فيه، بل غاية ما في الأمر أنه مجتهد اجتهد فأخطأ فله أجر وليس عليه إثم، ولا ينقص هذا من قدره ومكانته.

---

(١) البخاري (٣٠٩٢) ومسلم (١٧٥٩).

ثانيا

كـون النبـي صـلى الله عليـه وسـلم لا يـورث هـذا ثابـت حتـى عنـد الشـيعة، فقـد روى الكلينـي عـن أبي عبـدالله قـال: قـال رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم: «وإن العلـماء ورثـة الأنبيـاء، إن الأنبيـاء لم يورثـوا دينـارا ولا درهمـا، ولكـن ورثـوا العلـم»[1].

والأعجب من هـذا: أن المرأة عند الإمامية لا ترث من العقار والأرض شيئا، فقد بوب الكليني: (النساء لا يرثن من العقار شيئا)، وروى في هـذا البـاب عـن أبي جعفر قـال: «النسـاء لا يرثـن مـن الأرض ولا مـن العقـار شـيئا»[2].

ثالثا

لـو كانـت فـدك إرثـا مـن النبـي صـلى الله عليـه وسـلم لـكان لنسـاء النبـي صـلى الله عليـه وسـلم منهـا نصيـب، ومنهـن عائشـة بنـت أبي بكـر، ومـع ذلـك لا يعلـم أن أبـا بكـر قـد أعطـى ابنتـه شـيئا منهـا، فلـماذا لا يذكـرون هـذا وهـو يـدل عـلى أن حكـم أبي بكـر لم يكـن المقصـود بـه فاطمـة بخصوصهـا؟

رابعا

لـو كان أبـو بكـر ظالمـا لفاطمـة بمنعهـا أرض فـدك فلـماذا لم يردهـا عـلي عندمـا صـار خليفـة؟ ولـماذا لم يقسـمها بـين ورثـة فاطمـة؟ بـل العجيـب أن بعـض الشـيعة يـروي عـن عـلي رضي الله عنـه أنـه كُلِّـم في أرض فـدك بعـد أن صـار خليفـة، فقـال: «إني لأسـتحيي مـن الله أن أرد شـيئا منـع منـه أبـو بكـر وأمضـاه عمـر»[3].

خامسا

الشـيعة أنفسـهم مضطربـون في حقيقـة القضيـة، فبعضهـم يدَّعـي أن فاطمـة طالبـت بـأرض فـدك كميـراث لهـا، وبعضهـم يدَّعـي أنهـا طالبـت بهـا لأنهـا كانـت هبـة مـن

---

(١) الكافي (١/ ٣٤).
(٢) الكافي (٧/ ١٢٩).
(٣) الشافي في الإمامة (٤/ ٧٦).

رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، والأمر الأول قد ثبت صحة موقف أبي بكر فيه، وأما دعوى أنها هبة فلا يستقيم، يقول ابن تيمية: « إن كانت هذه هبة في مرض الموت، فرسول الله صلى الله عليه وسلم منزه، إن كان يورث كما يورث غيره، أن يوصى لوارث أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة، وإلا فإذا وهب الواهب بكلامه ولم يقبض الموهوب شيئا حتى مات الواهب كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء»[1].

سادسا

أما غضب فاطمة رضي الله عنها فيقول ابن حجر: « وأما سبب غضبها مع احتجاج أبي بكر بالحديث المذكور فلاعتقادها تأويل الحديث على خلاف ما تمسك به أبو بكر وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله لا نورث ورأت أن منافع ما خلفه من أرض وعقار لا يمتنع أن تورث عنه»[2].

ثم حتى لو غضبت فإن غضبها على أبي بكر لا يكون طعنا فيه، وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»[3] لو صح أن يكون دليلا في الطعن على من غضبت عليه فاطمة لكان أولى الناس بذلك هو علي بن أبي طالب، لأن هذا الحديث إنما ورد في شأنه، فعن المسور بن مخرمة، قال: إن عليا خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسمعته حين تشهد، يقول: «أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع، فحدثني وصدقني، وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنت عدو الله، عند رجل واحد»[4].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٢٨-٢٢٩).
(٢) فتح الباري (٦/ ٢٠٢).
(٣) البخاري (٣٧١٤).
(٤) البخاري (٣٧٢٩) ومسلم (٢٤٤٩).

قصة إحراق بيت فاطمة رضي الله عنها

دعوى الشيعة:

يدَّعي الشيعة أن عمر بن الخطاب أحرق بيت فاطمة وضربها، ويزيدون في المبالغة فيدَّعون أنه أسقط حملها.

والجواب من أوجه:

أولا:

أن هذه القصة لا يعرف لها سند، ولا تروى في شيء من الكتب المعروفة عند أهل السنة بل ولا حتى عند الشيعة[1]، ولا تُعرف هذه القصة من إلا من كتاب « السقيفة » لسليم بن قيس الهلالي، وهو كتاب حوى الخبيث من القول، وفيه نصوص تدل على وقوع تحريف القرآن، وهو كتاب ساقط عند كثير من أئمة الرافضة أنفسهم، وقد شكك بعضهم بوجود هذه الشخصية أصلا[2].

ثانيا:

هذه القصة تحتوي على ما لا يُصدَّق، وهو الأمر الذي يقرره هبة الله ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي بقوله: «أما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة عليها السلام، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج، وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار فصاحت: يا أبتاه، يا رسول الله! وألقت جنيناً ميتاً، وجُعل في عنق علي عليه السلام حبلٌ يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ، وتنادى بالويل والثبور، وابناه حسن وحسين معها يبكيان، وأن عليّاً لما أُحضر سلموه البيعة، فامتنع، فتهدد بالقتل، فقال: إذن تقتلون عبد الله، وأخا رسول الله، فقالوا: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسول الله فلا، وأنه طعن فيهم في أوجههم بالنفاق، وسطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينفروا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة، فكله لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه ، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله»[3].

---

(١) ينظر في تفصيل الروايات الواردة في هذه القصة وبيان نكارتها: شبهات طال حولها الجدل (ص٥٩٦-٦٠٣).
(٢) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (١/ ٢٢١-٢٢٢).
(٣) شرح نهج البلاغة (٢ / ٦٠).

ثالثا:

يبالغ الشيعة في نسبة علم الغيب لعلي رضي الله عنه، وكذلك أخبار القوة والشجاعة والقدرات الخارقة التي يمتلكها علي والأئمة بمقتضى الولاية التكوينية التي ادعى الشيعة أن الله تعالى منحها للأئمة، فلماذا لم يحذِّر فاطمة من قدوم أولئك المفسدين ؟ وأين شجاعته وقوته في التصدي لهم ومحاربتهم؟ ولماذا لم يدافع عن عرضه؟ ومقتضى هذا فإن علي بن أبي طالب لا يصلح للخلافة، فمن عجز عن الدفاع عن عرضه فليس جديراً بأن يكون خليفة للمسلمين، ومن الذي سيبايعه إذا كان الناس كلهم قد سكتوا عن اقتحام بيته ، وإسقاط جنين امرأته ؟!

وإذا سلمنا أن عليّاً كان ضعيفاً مستضعفاً ، فأين باقي أهل البيت ؟ ولم لم يدافعوا عن ابنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ؟! فهل يُعقل أن يجتمعوا جميعاً على الخنوع والخور؟! أليس هذا من أشد الطعن فيهم وفي مروءتهم وشجاعتهم.

بعض مطاعنهم في الصحابة رضي الله عنهم

كون خلافة أبي بكر فلتة

يقول الشيعة:

قد شهد عمر بأن خلافة أبي بكر كانت (فلتة)، وهذا يدل على أنها لم تكن حقا.

والجواب[1]:

أن أصل الحديث متفق على صحته، ولفظه عند البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كنت أقرئ رجالا من المهاجرين، منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطاب، في آخر حجة حجها، إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان؟ يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت، فغضب عمر، ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس، فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم...»[2]. قال عبد الرحمن: فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاع

---

(١) ينظر منهاج السنة (٥/ ٤٦٩-٤٧٠).

(٢) رواه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١).

الناس وغوغاءهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنا، فيعي أهل العلم مقالتك، ويضعونها على مواضعها. فقال عمر: أما والله – إن شاء الله – لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة» ثم ذكر ابن عباس خطبة عمر وفيها: «ثم إنه بلغني أن قائلا منكم يقول: والله لو قد مات عمر بايعت فلانا، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه، تغرة أن يقتلا، وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم ... ثم أخذ يبين كيف تمت بيعة أبي بكر والمقصود بكلام عمر أن بيعة أبي بكر رضي الله عنه كانت فلتة، أي: فجأة لم يرجع فيها إلى عوام المسلمين، وإنما بادر إليها كبراء الصحابة لعلمهم بأحقية أبي بكر بالخلافة، وأنه لا عدل له ولا كفء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي أن استعجال الصحابة في بيعته لم يكن عن افتئات على الأمة، وإنما لأن دلالة النصوص على فضله وتعيينه لولاية أمر المسلمين تغني عن المشاورة والتريث فيه..

وهذه الرواية بتمامها تبين أموراً:

أولا:

أن كلام عمر هذا هو رد على من قال: إن خلافة أبي بكر فلتة، بمعنى أنها عن غير مشورة المسلمين، فبين عمر أن الأمر في أوله كان عن غير مشورة عامة، ثم حصلت البيعة العامة برضا المسلمين، وليس إجبارا، وهذا شرحه مفصلا في نفس الخطبة[1].

ثانيا:

عمر رضي الله عنه في نفس الحديث يثني على أبي بكر ثناء عظيما فيقول: «وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر»، وهذا ينهي أي شبهة في أن قول عمر: «إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة» أن هذا طعن أو قدح في أبي بكر.

ثالثا

الذين يستدلون بهذه القصة يتحقق فيهم قول عبدالرحمن بن عوف: « وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها»، فبالفعل هؤلاء قد طاروا بهذه المقالة ووضعوها في غير موضعها.

---

(١) ينظر: فتح الباري (١٢/ ١٥٠).

رزية الخميس

يقول الشيعة:

إن عمر قد منع النبي صلى الله عليه وسلم من كتابة الكتاب الذي أراد كتابته في مرض موته فكانت رزية، كما روى ذلك البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال بعضهم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا. قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم»، وفي رواية مسلم أن القائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد غلبه الوجع... إلخ هو عمر.

وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس... الخ» فقالوا: إن اختلاف الصحابة هذا هو الذي منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتابة الكتاب، وبالتالي حرم الأمة من العصمة من الضلالة، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن ينص على خلافة علي رضي الله عنه، وعمر هو الذي عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والجواب [1]:

أولا

ليس هذا بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من قول ابن عباس، فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن هذه رزية، بل ولم ينكر على من اعترض، وغاية ما في الأمر أنه أمرهم بالقيام، ولو كان ما فعلوه منكرا لصرح النبي صلى الله عليه بما يدل على إنكاره. فحقيقة استدلال الشيعة أنهم يحتجون بكلام ابن عباس رضي الله عنه.

ثانيا

على تسليم أن ابن عباس أراد الإنكار على عمر ومن اعترض فإن الأمر لا يعدو أن يكون هذا الإنكار ناشئا عن فهمه، وقد عارضه فهم عمر، فكيف يحتج بفهم صحابي على صحابي آخر.

ثالثا

عمر رضي الله عنه لم يرد على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «عندكم كتاب الله، حسبنا كتاب الله»، وإنما ظهر لعمر رضي الله عنه أن أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابة الكتاب ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، وقد ثبت بعد هذا صحة اجتهاد عمر رضي الله عنه، وذلك بترك الرسول صلى الله عليه وسلم كتابة الكتاب، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، وقول عمر رضي الله عنه: «حسبنا كتاب الله» رد على من نازعه لا على أمر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ظاهر من قوله: «عندكم كتاب الله»، فإن المخاطب جمع وهم المخالفون لعمر صلى الله عليه وسلم في رأيه.

رابعا

عمر رضي الله عنه قد رأى أن الأولى ترك كتابة الكتاب لمصلحة، وللعلماء أقوال فيها، منها:

---

(١) ينظر في تفصيل هذه الأمور: شرح صحيح مسلم للنووي (١١/ ٩٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٩)، المفهم (٤/ ٥٥٨)، مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٥٠).

قيل: شفقته على رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يلحقه من كتابة الكتاب مع شدة المرض، ويشهد لهذا قوله: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع» فكره أن يتكلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشق ويثقل عليه مع استحضاره قوله تعالى:﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقيل: إنه خشي تطرق المنافقين ومن في قلبه مرض لما في ذلك الكتاب بالطعن والتشكيك لأنه كتب في خلوة، وليس مما شهده الناس جميعا.

وعمر رضي الله عنه كان مجتهدا في هذا الأمر، فلو كان مخطئا فهو معذور غير آثم، فكيف وقد وافقه الرسول صلى الله عليه وسلم بتركه كتابة الكتاب، ولهذا عد العلماء هذه الحادثة من دلائل فقهه ودقة نظره.

خامساً

اختلف العلماء في مراد النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الكتاب:

فذهب بعضهم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف.

وقيل: إن مراده صلى الله عليه وسلم من الكتاب: بيان ما يرجعون إليه عند وقوع الفتن.

وقيل: إن المراد بيان كيفية تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، وتجهيز جيش أسامة.

والذي عليه أكثر العلماء المحققين: أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن ينص على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى، واستدلوا بما جاء في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ادعي لي أبا بكر وأخاك، حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[1].

أما القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بذلك الكتاب أن ينص على خلافة علي رضي الله عنه فمردود، فالإمامية يقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على خلافة علي، ونصَّبه وصياً من بعده بأمر الله له قبل حادثة الكتاب، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب، وحتى لو قلنا بما قال به الشيعة من أن هذا الكتاب كان للنص على خلافة علي فهذا يؤكد أن كتابة الكتابة لم تكن لازمة، فلم يكن موقف عمر سببا لمنع ظهور حق أراد النبي صلى الله عليه وسلم بيانه.

---

(١) البخاري (٧٢١٧)، ومسلم (٢٣٨٧).

سادسا

لم يثبت أن عمر رضي الله عنه قال : إنه يهجر، وإنما قالها بعض من حضر الحادثة من غير أن تعينه الروايات الواردة في الصحيحين، وإنما الثابت فيهما: «فقالوا: ما شأنه أهجر»، هكذا بصيغة الجمع دون الإفراد، قال ابن حجر رحمه الله: «ويظهر لي أن قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع، قد يشتغل به عن تحرير ما يريد»[1].

منع عمر لمتعتي النساء والحج

يقول الشيعة:

إن عمر رضي الله عنه أحدث في الدين ما ليس منه، ومن ذلك أنه منع من متعتي الحج والنساء[2].

والجواب: أن كلا الأمرين ليس على عمر فيه مطعن:

أما متعة الحج فهي:

« أن يهل بالعمرة فقط في أشهر الحج، ويأتي مكة فيؤدي مناسك العمرة، ويتحلل، ويمكث بمكة حلالا، ثم يحرم بالحج ويأتي بأعماله. ويجب عليه أن ينحر هديا بالإجماع»[3].

وهو أمر مشروع نصت عليه نصوص الكتاب والسنة واتفق على مشروعيته أهل العلم، وإنما اختلفوا في الأفضل .

قال ابن عبد البر: «الأمة مجتمعة على أن الإفراد والقران والتمتع كل ذلك جائز في القرآن والسنة والإجماع، وأنه ليس منها شيء باطلا، بل كل ذلك حق ودين وشريعة من شرائع الإسلام في الحج، ومن مال منها إلى شيء، فإنما مال برأيه إلى وجه تفضيل اختاره ، وأباح ما سواه»[4].

---

(١) فتح الباري (٨/ ١٣٣).
(٢) مختصر التحفة (ص٢٥٦).
(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٧/ ٤٣).
(٤) الاستذكار (١٣/ ٨٩).

فظهر بهذا أن مشروعية حج التمتع أمر مجمع عليه بين أهل العلم ومنهم عمر رضي الله عنه؛ وإنما نهى عمر الناس عن التمتع في خلافته من باب اختيار الأفضل والأصلح لرعيته بحسب ما أداه إليه اجتهاده.

قال البيهقي: «ولم نجده صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة الحج في رواية صحيحة عنه، ووجدنا في قول عمر رضي الله عنه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج والعمرة، ليكون أتم لهما، فحملنا نهيه عن متعة الحج على التنزيه، وعلى اختيار الإفراد على غيره لا على التحريم»[1].

ومما يدل على أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لا يرى تحريم متعة الحج ما جاء عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْمُتْعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رُوَيْدَكَ بِبَعْضِ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النُّسُكِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَعَلَهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا مُعْرِسِينَ بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُءُوسُهُمْ»[2].

وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: «لَوِ اعْتَمَرْتُ، ثُمَّ اعْتَمَرْتُ، ثُمَّ حَجَجْتُ، لَتَمَتَّعْتُ»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإنما وجه ما فعلوه أن عمر رأى الناس قد أخذوا بالمتعة، فلم يكونوا يزورون الكعبة إلا مرة في السنة في أشهر الحج، ويجعلون تلك السفرة للحج والعمرة، فكره أن يبقى البيت مهجورا عامة السنة، وأحب أن يعتمر في سائر شهور السنة ، ليبقى البيت معمورا مزورا كل وقت بعمرة يُنشؤ لها سفر مفرد، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل، حيث اعتمر قبل الحجة ثلاث عمر مفردات.

وعلم أن أتم الحج والعمرة أن ينشأ لهما سفر من الوطن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ير لتحصيل هذا الفضل والكمال لرغبته طريقا إلا أن ينهاهم عن الاعتمار مع الحج، وإن كان جائزا، فقد ينهى السلطان بعض رعيته عن أشياء من المباحات، والمستحبات ، لتحصيل ما هو أفضل منها ، من غير أن يصير الحلال حراما ...

وأيضا: فخاف إذا تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يبقوا حلالا حتى يقفوا بعرفة محلين، ثم يرجعوا محرمين»[4].

أما متعة النكاح فهي:

قول الرجل للمرأة: أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهرا أو سنة أو نحو ذلك ، سواء قدر المتعة بمدة معلومة كما هو الشأن في الأمثلة السابقة، أو قدرها بمدة مجهولة كقوله: أعطيك كذا على أن أتمتع بك موسم الحج ، أو ما أقمت في البلد ، أو حتى يقدم زيد، فإذا انقضى

(١) السنن الكبرى (١٤/ ٣٩٥).
(٢) رواه مسلم (١٢٢٢).
(٣) المصنف (٨ / ٢٧٤).
(٤) شرح العمدة، كتاب الحج، (١/ ٥٢٨-٥٢٩).

الأجل المحدد : وقعت الفرقة بغير طلاق، وهو من أنكحة الجاهلية، وكان مباحا في أول الإسلام ثم حرم[1].

والدليل على تحريمه: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ»[2].

وعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ»[3].

فنهي عمر رضي الله عنه عن نكاح المتعة هو موافق لآخر الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم هذا النوع من النكاح.

تولية عثمان الظلمة وأهل الخيانة

يطعن الشيعة:

في عثمان رضي الله عنه بأنه قام بتولية الظلمة وأهل الخيانة من أمثال الوليد بن عقبة الذي شرب الخمر وأمَّ الناس وهو سكران، وولى معاوية على الشام، وولى عبدالله بن سعد على مصر فظلم أهلها، ومن كان هذا حاله فهو غير لائق بالإمامة.

والجواب [4]:

أن استدلال الشيعة هنا مبني على مقدمتين: الأولى: أن عثمان ولى أهل الظلم والخيانة.
الثانية: من فعل هذا فهو غير لائق بالإمامة، وكلا المقدمتين منقوضة

أولا

عثمان رضي الله عنه كان لا بد له من تولية من يقوم بأمور الرعية بالعدل والقسط، وهذا إنما يكون بحسب ما يظهر له، وهو عندما رأى فيهم الأهلية عينهم في مواقعهم هذه، وهذا هو الواجب عليه وهو قد قام به، وليس عنده علم الغيب حتى يعلم ماذا سيفعلون بالرعية، على أنه قد وقع الخلاف الكثير بين أهل السير والأخبار في حقيقة ما نسب إلى هؤلاء الولاة من الظلم هل كان حقيقة أم هو كذب عليهم، أم أن شيئا منه صحيح وشيئا غير صحيح، وإذا كان هذا مبلغ علمنا من حال هؤلاء فلا نستطيع أن نجزم بخطأ عثمان في تولية هؤلاء الأشخاص.

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٤١/ ٣٣٣).
(٢) رواه البخاري (٤٢١٦) ومسلم (١٤٠٧).
(٣) رواه مسلم (١٤٠٦).
(٤) ينظر: شبهات طال حولها الجدل (ص٧٤٠-٧٤٣).

ثانيا

هناك من الولاة من لم يعينهم عثمان وإنما كانوا من زمن من قبله، وذلك كمعاوية رضي الله عنه الذي عينه عمر فأقره عثمان على مكانه، ثم لما جاء علي أقره كذلك ولم يعزله، فلو كان عثمان يلام على عدم عزله لمعاوية فاللوم كذلك يقع على علي.

ثم إن عثمان رضي الله عنه قد عزل بعضهم عندما تبين له فسادهم، وذلك كما فعل مع الوليد بن عقبة.

ثالثا

على تسليم أن هؤلاء الولاة كانوا ظلمة فلا يلزم من ذلك عدم أهلية عثمان رضي الله عنه للإمامة، فهناك من الاحتمالات والأعذار ما يمنع من الطعن فيه، ومن ذلك:

- ربما لم يطلع على كل ما فعلوه، خاصة مع اتساع البلاد وتباعد الأقطار.
- ربما بلغه بعض الذي فعلوه لكنه لم يره موجبا لعزلهم، أو لم يثبت عنده بشهادة من يوثق به.
- ربما يكون قد علم بحالهم لكنه رأى أن مفسدة بقائهم أقل من مفسدة عزلهم، ومراعاة المصالح والمفاسد والموازنة بينها هو أصل السياسة الشرعية.

إدخال عثمان للحكم بن مروان المدينة

يطعن الشيعة:

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرد الحكم بن أبي العاص عن المدينة، ومعه ابنه مروان، فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر، فلما ولي عثمان آواه وردَّه إلى المدينة، وجعل مروان كاتبه، وصاحب تدبيره، مع أن الله قال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

والجواب: هذه القصة قد فنَّد ابن تيمية الرد عليها[1]، وخلاصة وجوه رده:

أولا

كان الحكم بن أبي العاص من مُسلِمة الفتح، وكانوا ألفَي رجل، ومروان ابنه كان صغيرًا إذ ذاك، فإنه من أقران عبدالله بن الزبير والمسور بن مخرمة، وكان عمره حين الفتح إما سبع سنين، أو أكثر بقليل، أو أقل بقليل، فلم يكن لمروان ذنب يُطرد عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٦٥-٢٦٨)..

ثانيا

لم يكن الطلقاء يسكنون بالمدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد طرد الحكم بن أبي العاص، فإنما طرده من مكة، لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة.

ثالثا

طعن كثير من أهل العلم في نفيه، وقالوا: ذهب الحكم بن أبي العاص باختياره.

رابعا

لو افترضنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عزر الحكم بن أبي العاص بالنفي، لم يلزم أن يبقى منفيًّا طول الزمان؛ فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأتِ الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيًّا دائمًا.

خامسا

كان عثمان شفع في عبدالله بن أبي سرح إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكان كاتبًا للوحي، وارتدَّ عن الإسلام، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أهدر دمه فيمن أهدر، ثم جاء به عثمان فقبل النبيُّ صلى الله عليه وسلم شفاعته فيه وبايعه، فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم؟!

سادسا

قصة عبدالله بن سعد بن أبي سرح ثابتة معروفة بالإسناد الثابت، وأما قصة الحكم بن أبي العاص، فعامة من ذَكَرها إنما ذكرها مرسلة.

سابعا

المعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم له، وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتَيْه، وشهادته له بالجنة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عنه راضٍ، فلا يُدفع هذا بنقل لا يثبت إسنادُه، ولا يعرف كيف وقع، ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته، بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم بالمتشابه، وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ، الذين يبتغون الفتنة.

درء القصاص عن عبيدالله بن عمر

يقول الشيعة:

إن عثمان رضي الله عنه قد ضيَّع حدود الله، فلم يقتل عبيدالله بن عمر حين قتل الهرمزان وكان قد أسلم، فخالف بذلك حكم الله تعالى فليس يليق بالإمامة.

والجواب:

أن استدلالهم هنا مبني على مقدمتين: أن عدم إقامة القصاص على عبيدالله مخالفة لحكم الله.
والثانية: أن من خالف حكم الله تعالى فلا يليق بالإمامة.
وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة من وجوه أبرزها اثنان[1]:

أولا

أن عبيدالله بن عمر كان متأولا، وذلك أنه لما قُتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان الذي قتله أبو لؤلؤة المجوسي، مولى المغيرة بن شعبة، وهما من فارس، وذكر لعبيدالله بن عمر أنه رُئي عند الهرمزان حين قتل عمر، فكان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر.

ثانيا

الهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون دمه؛ وإنما وليُّه وليُّ الأمر، ومثل هذا إذا قتله قاتلٌ كان للإمام قتلُ قاتلِه؛ لأنه وليُّه، وكان له العفو عنه إلى الدية؛ لئلا تضيع حقوق المسلمين، وهذا الذي فعله عثمان بمشورة عدد من الصحابة.

خروج عائشة إلى البصرة

يطعن الشيعة:

عائشة خالفت أمر الله تعالى وخرجت من بيتها، والله تعالى يقول: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ، وقد أدى خروجها إلى حصول فتنة بين المسلمين، خاصة وأن النبي صلى الله عليه وسلم حذرها وأخبر أنه ستنبح عليها كلاب الحوأب، وقد رأت هذه العلامة ولكنها لم ترجع.

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٧٦-٢٨١)، العواصم من القواصم (ص١٠٦-١٠٨).

أولا

والجواب:

أولا: ليس كل خروج تخرجه إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم مخالف لهذه الآية ويكون تبرجا، وإنما المقصود به الخروج لغير حاجة، قال ابن كثير: « (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) أي: الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة»[٢]، وقد جاء من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن»[٣]. فالخروج لأجل مصلحة ليس فيه مخالفة أو منكر، وهذا الذي حصل من عائشة رضي الله عنها حيث ظنت أن خروجها سيكون فيه مصلحة للمسلمين، ثم إنها لم تخرج لوحدها بل كان معها محرم وهو ابن أختها عبدالله بن الزبير.

ثانيا

القتال الذي حصل بين المسلمين لم يكن مقصودا، بل هي خرجت دفعا للفتنة، وأدى بها اجتهادها إلى هذا، لكن جاءت الأمور على خلاف ما ظنت، فهي مجتهدة معذورة.

ثالثا

أما قضية كلاب الحوأب فقد جاء عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: «لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ بَعْضَ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوْأَبِ، فَوَقَفَتْ فَقَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً ، فَقَالَ لَهَا طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ: مَهْلًا رَحِمَكِ اللهُ، بَلْ تَقْدَمِينَ، فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، قَالَتْ : مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: « كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ»[٣].

والحَوْأَب: منزل بين مكة والبصرة[٤]، وليس في الحديث الإنكار عليها أو نهيها عن الخروج، وإنما أقصى ما يدل عليه الحديث هو الإخبار عن أنها ستكون في موضع تحصل فيه فتنة، ومع ذلك فعائشة رضي الله عنها قد همَّت بالرجوع لكن ألح عليها من كان معها رجاء أن يكون في خروجها درء للفتنة وتحقيق للمصلحة.

ثم إنها بعد ذلك ندمت على هذا، يقول ابن تيمية: « فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها.

وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي – رضي الله عنهم – أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال»[٥].

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٩).
(٢) البخاري (٥٢٣٧).
(٣) رواه أحمد (٢٤٦٥٤) ، وابن حبان (٦٧٣٢) ، والحاكم (٤٦١٣) ، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٣٦) وصححه ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٢١٢) على شرط الشيخين، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٥).
(٤) النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٥٦) .
(٥) منهاج السنة (٤/ ٣١٦).

دعوى إفشائها سر النبي صلى الله عليه وسلم

ومن مطاعن الاشيعة

يطعن الشيعة في عائشة رضي الله عنها بأنها أذاعت سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]

وهم مختلفون في حقيقة هذا السر، فمنهم من يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهما بأن الخليفة بعده سيكون أبوبكر وعمر، ومنهم من يقول إن السر هو الوصية لعلي، ومع اختلافهم إلا أنهم يدّعون أن الآية تدل على كفر عائشة وحفصة رضي الله عنهما بدليل قوله تعالى: (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)[1].

والجواب[2]:

أولا

سبب نزول هذه الآية هي قصة المغافير التي روتها عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، ويمكث عندها، فواطيت أنا وحفصة على أيتنا دخل عليها فلتقل له: أكلت مغافير، إني أجد منك ريح مغافير، قال: «لا، ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، فلن أعود له، وقد حلفت، لا تخبري بذلك أحداً»[3].

أو قصة مارية كما روى أنس رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت له أمة يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها، فأنزل الله عز و جل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحريم: ١] إلى آخر الآية»[4].

ويحتمل أن الآيات نزلت للسببين معا[5].

أما ما يدعيه الشيعة من إفشاء السر فإنهم أنفسهم مختلفون فيه، وليس هناك ما يثبته.

---

(١) ينظر: تفسير القمي (٢/ ٣٧٥-٣٧٦)، إحقاق الحق للتستري (ص٣٠٧).
(٢) ينظر: الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة لعبد القادر صوفي (ص٥١-٧٠).
(٣) البخاري (٤٩١٢)، ومسلم (١٤٧٤).
(٤) النسائي في الكبرى (١١٦٠٧)، وجاء من حديث ابن عمر كما أورده ابن كثير من طريق الهيثم بن كليب في مسنده، وقال: « وهذا إسناد صحيح، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، وقد اختاره الحافظ الضياء المقدسي في كتابه المستخرج». تفسير ابن كثير (٨/ ١٥٩).
(٥) ينظر: فتح الباري (٨/ ٦٥٧).

ثانيا

أما قولهم إن قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ يدل على كفر عائشة وحفصة رضي الله عنهما؛ فهذه الدعوى باطلة، فمعنى الآية كما قال الطبري: « يقول تعالى ذكره: إن تتوبا إلى الله أيتها المرأتان فقد مالت قلوبكما إلى محبة ما كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجتنابه جاريته، وتحريمها على نفسه، أو تحريم ما كان له حلالا مما حرمه على نفسه بسبب حفصة»[1]، فالمعنى أنهما مالتا إلى محبة ما كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بكفر، وإنما هو ناشئ عن الغيرة، والغيرة بين أزواج النبي حاصلة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يرى ذلك ويبتسم ويقرهن على هذا، لأن هذا من طبائع النساء، ولم يغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرتهن.

ثالثا

الله عز وجل دعاهما إلى التوبة بقوله: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾، فهما قد تابتا ورجعتا إلى الله عز وجل، وهذا عتاب من الله لهما كما عاتب الله نبيه وحبيبه وصفيه محمداً صلى الله عليه وسلم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحريم: ١]

دعوى تزيينها جارية لتصطاد بعض شباب قريش

يقول الشيعة

إن عائشة رضي الله عنها كانت تزين جارية لتصطاد بها شباب قريش وتغويهم.

أولا

والجواب:

هذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في موضعين من مصنفه بنفس السند: عَنْ عَمَّارِ بْنِ عِمْرَانَ رَجُلٍ مِنْ زَيْدِ الله عَنِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا شَوَّفَتْ جَارِيَةً وَطَافَتْ بِهَا وَقَالَتْ : «لَعَلَّنَا نَتَصَيد بِهَا شَبَابَ قُرَيْشٍ»[2].

وهذه القصة تدور على امرأة مبهمة لا يعلم من هي وأيضا عمار بن عمران أورده البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الحافظ ابن حجر: «ذكره البخاري في الضعفاء»[3].

---

(١) جامع البيان (٢٣/ ٤٨٣).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٧٩٥٩، ٢٢٧٩٢).
(٣) ينظر: لسان الميزان (٦/ ٤٧).

على فرض صحة هذه الرواية فإن المقصود بها غير ما أراده الشيعة، فابن أبي شيبة رواها في بابين، (باب: مَا قَالُوا فِي الْجَارِيَةِ تُشَوَّفُ وَيُطَافُ بِهَا) أي: لأجل بيعها، ويؤيد هذا الباب الثاني الذي وضعه ابن أبي شيبة لهذا الأثر وهو (باب: فِي تَزْيِينِ السِّلْعَةِ).

وهذا كان عرفا شائعا، فقد بوب الفاكهي في أخبار مكة: «ذكر طواف النساء الغرباء بالبيت في المواسم في الإسلام والجاهلية، والطواف بالجواري الأحرار والإماء بمكة إذا بلغن وتسير ذلك»، وبيّن أن مقصودهم بذلك لفت الانتباه لهذه الجارية قبل أن تدخل خدرها، فإن كانت حرة رغبوا في نكاحها، وإن كانت أمة رغبوا في شرائها.

دعوى لعن الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاوية

ومن مطاعن الاشيعة

إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن معاوية رضي الله عنه، ويستدلون لهذا ببعض الروايات:

الرواية الأولى:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «كنا جلوسًا عند النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذهب عمرو يلبس ثيابه ليلحقني فقال ونحن عنده-: ليدخلن عليكم رجل لعين، فوالله ما زلت وجلًا، أتشوَّف أنظر داخلًا وخارجًا، حتى دخل»[1].

الرواية الثانية:

عن عبد الله بن عمر قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي»، فطلع معاوية، وقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيبًا، فأخذ معاوية بيد ابنه زيد أو يزيد، وخرج ولم يسمع الخطبة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لعن الله القائد والمقود، أيُّ يوم يكون للأمة مع معاوية ذي الإساءة»[2].

(١) عزاه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة في موضعين (٤/ ٤٨٦)(٨/ ٨٣) إلى مسند أبي بكر بن أبي شيبة، وصحح إسناده في الموضعين.

(٢) أورده شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٣) من قول ابن المطهر الحلي.

والجواب عن هاتين الروايتين:

أولا

الرواية الأولى لا تحتاج إلى كثير كلام حولها، لأنه ليس في الرواية ذكر لمعاوية بن أبي سفيان أصلًا، ولا يوجد فيها دلالة لا تصريحًا ولا تلميحًا على أن الرجل الذي دخل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وإنما فيها قوله: «حتى دخل»، هكذا مبهمًا، فمن أين لهم أنه معاوية؟!

بل إنه من خلال جمع الروايات يتبين أن المقصود هنا هو الحكم بن أبي العاص، ويدل لذلك:

رواية ابن أبي خيثمة وابن عبد البر، وفي آخره: فلم أزل مشفقًا أن يكون أول من يدخل، فدخل الحكم بن أبي العاص»[1]، وجاء التصريح بأنه الحكم في روايات أخرى أيضا[2].

ثانيا

أما الرواية الثانية فهي من «الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولا توجد في شيء من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفة الحديث، ولا لها إسناد معروف.

ثالثا

قوله في الرواية المذكورة: «إنه أخذ بيد ابنه زيد أو يزيد» كلام باطل؛ قال ابن تيمية: «فمعاوية لم يكن له ابن اسمه زيد، وأمَّا يزيد ابنه الذي تولى بعده الملك، وجرى في خلافته ما جرى، فإنما وُلد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم. ولم يكن لمعاوية ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قال الحافظ أبو الفضل ابن ناصر: «خطب معاوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يُزوَّج؛ لأنه كان فقيرًا، وإنما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه، ووُلد له يزيد في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة»[3].

---

(١) رواه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢/ ٧١)، وابن عبد البر في الاستيعاب(١/ ٣٦٠).
(٢) عند البزار في مسنده (٢٣٥٢)، والطبراني في معجمه الأوسط (٧١٥٥)، وأحمد في مسنده (٦٥٢٠).
(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٦).

كون معاوية من الطلقاء

يقول الشيعة:

معاوية رضي الله عنه لم يكن من الصحابة، وإنما كان من الطلقاء، ويستدلون بما رواه الأسود بن يزيد قال: «قلت لعائشة: ألا تعجبين لرجلٍ منَ الطلقاء ينازع أصحابَ محمَّد صلى الله عليه وسلم في الخلافة؟! قالت: وما تعجَب من ذلك؟ هو سلطان الله يؤتيه البرَّ والفاجرَ، وقد ملك فرعونُ أهلَ مصر أربع مائة سنة»[1].

قالوا: هذا الأثر فيه إخراجُ عائشةَ لمعاويةَ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من الطلقاء.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولا

هذا الأثر ضعيف؛ ففي سنده أيوب بن جابر أبو سليمان اليمامي، وقد ضعَّفه أكثر أهل العلم بالحديث؛ واختصر الحافظ ابن حجَر كلام الحفاظ فيه فقال: «ضعيف»[2].

ثانيا

على فرض التسليم بصحَّة هذا الأثر؛ فإن المقصود أن الأسود بن يزيد تعجَّب من منازعة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو رجل من الطلقاء -وهم الذين أسلموا عام الفتح- لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فردت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عليه هذا التعجُّب، وأوضحَت له أنَّ الملكَ لله يؤتيه من يشاء من عباده؛ انتزاعًا من قوله سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٥).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٢)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال

ثالثا

ثبتت صحبة معاوية رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم؛ وكان كاتبًا للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد روى الإمام أحمد بإسناد حسن عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «اذهب فادع لي معاوية»، قال: وكان كاتبه، فسعيت فأتيت معاوية، فقلت: أجِب نبي الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنه على حاجة»[1].

لا أشبع الله بطنه

يقول الشيعة:

قد دعا النبي صلى الله عليه وسلم على معاوية، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ . فَجَاءَ رَسُولُ اللهِّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ ، قَالَ فَجَاءَ فَحَطَأَنِي حَطْأَةً ، وَقَالَ: اذْهَبْ وَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ : هُوَ يَأْكُلُ . قَالَ ثُمَّ قَالَ لِيَ: اذْهَبْ فَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ . فَقَالَ: لَا أَشْبَعَ اللهُّ بَطْنَهُ»[2].

والجواب:

أن الحديث يدل على خلاف مقصودهم تماما، وذلك من أوجه:

أولا

هذا الحديث يثبت مدى قرب مجلس معاوية من النبي صلى الله عليه وسلم بحيث كان يرسل في طلبه وقد كان من كُتَّابه .

ثانيا

النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع على معاوية بشيء يمس دينه وآخرته، بل كان دعاؤه عليه بشيء يمس دنياه ، والدنيا ليس هي مطلب المؤمن ومبتغاه بل الآخرة .

---

(١) مسند أحمد (٣١٠٤)، وصححه الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٩).
(٢) مسلم (٢٦٠٤).

ثالثا

هذا الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم فيه منقبة لمعاوية، وهذا ما فهمه الإمام مسلم رحمه الله حيث ساق حديث أنس بن مالك قال: «كانت عند أم سُلَيْم يتيمة، وهي أم أنس، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة، فقال: آنت هيه ؟ لقد كبرتِ ، لا كَبُرَ سنك !! فرجعت اليتيمة إلى أم سليم تبكي، فقالت أم سليم: ما لك يا بنية؟ قالت الجارية: دعا عليَّ نبي الله صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر سنِّي أبدا، أو قالت: قرني، فخرجت أم سليم مستعجله تلوث خمارها، حتى لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما لك يا أم سليم؟ فقالت يا نبي الله ! أَدَعَوْتَ على يتيمتي؟ قال: وما ذاك يا أم سليم؟ قالت: زعمتْ أنك دعوتَ أن لا يكبر سنها ، ولا يكبر قرنها ؟ قال: فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: يا أُمَّ سُلَيْمٍ! أَما تَعلَمينَ أَنِّي اشْتَرَطْتُ على رَبِّي فقلتُ: إِنَّما أَنا بَشرٌ أَرْضى كما يَرْضى البَشَرُ، وأَغْضَبُ كما يَغْضَبُ البشرُ، فأَيُّما أَحدٍ دَعَوْتُ عليهِ مِن أُمَّتي بدعوةٍ ليس لها بأَهْلٍ، أَنْ يجْعَلَها لهُ طَهورًا وزكاةً وقُربةً يُقَرِّبُهُ بها منهُ يومَ القيامةِ ؟»، ثم أتبع الإمام مسلم هذا الحديث بحديث معاوية ، إشارة منه رحمه الله إلى أنها من باب واحد ، وفي معنى واحد، فكما لا يضرُّ اليتيمة دعاؤه صلى الله عليه وسلم عليها - بل هو لها زكاة وقربة-؛ فكذلك دعاؤه صلى الله عليه وسلم على معاوية[1].

كتمان أبي هريرة بعض الأحاديث

يقول الطاعنون:

إن أبا هريرة كتم أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ويستدلون بما روى البخاري عن أبي هريرة قال: «حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البُلعوم»[2]، وهذا دليل على أن أبا هريرة كتم علمًا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يظهره للناس.

الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٠).
(٢) البخاري (١٢٠).

أولا

قال الإمام ابن كثير: «هذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق، كما قال: لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم وتقتتلون فيما بينكم بالسيوف، لما صدقتموني»[1].

وأبو هريرة في هذا الأمر خاف على نفسه واجتهد، فهو مأجور حتى ولو كان اجتهاده خطأ، كما قال الذهبي[2].

ثانيا

يجوز كتمان بعض العلم إذا ترتب عليه فتنة، فقد روى مسلم عن عبادة بن الصامت أنه قال: «والله ما من حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم فيه خير إلا حدثتكموه، إلا حديثًا واحدًا وسوف أحدثكموه اليوم، وقد أحيط بنفسي ﷺ أي: قربت من الموت - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَن شهِد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، حرَّم الله عليه النار»[3].

كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم

يقول الشيعة

كثرة أحاديث أبي هريرة مع قِصَر مدة مصاحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، دليل على أنه وضع أحاديث كثيرة من عنده، ونسبها كذبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم[4].

والرد على هذا من وجوه:

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ١٠٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٩٧-٥٩٨).
(٣) مسلم (٢٩).
(٤) ينظر: أبو هريرة، لعبدالحسين شرف الدين (ص٥٤-٥٥).

أولا

قوة الحفظ كانت أمرا معروفا عند العرب، فليس كثرة حفظ أبي هريرة بأمر مستغرب على أهل زمانه، فكثير من العرب قد حفظوا أضعاف أضعاف ما حفظه أبو هريرة[1].

ثم لماذا يطعن الشيعة في أبي هريرة بكثرة أحاديثه، ولا يطعنون على بعض رواة الشيعة، مثل: جابر بن يزيد الجعفي الذي روى عن الإمام محمد الباقر سبعين ألف حديث، وعن باقي أئمة الشيعة مائة وأربعين ألف حديث، ومثل: أبان بن تغلب الذي روى عن الإمام جعفر الصادق ثلاثين ألف حديث، في حين أن أبا هريرة قد روى أقل من ذلك بكثير؛ حيث بلغ عدد أحاديثه خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وهذا يُبين تناقض هؤلاء الطاعنين.

ثانيا

معظم الأحاديث التي رواها أبي هريرة لم ينفرد بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل شاركه في روايتها غيره من الصحابة.

ثالثا

إن كثرة الأحاديث التي رواها وحملها عن النبي صلى الله عليه وسلم لها أسباب منطقية ساعدته على حفظها، ومن أهمها[2]:

- كثرة ملازمة أبي هريرة للنبي صلى الله عليه وسلم:

روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»[3].

- بركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة بحفظ الحديث:

فقد روى البخاري عن أبي هريرة، قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه؟ قال: «ابسط رداءك، فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضمه، فضممته، فما نسيت شيئًا بعده»[4].

- تأخر وفاة أبي هريرة: حيث إنه مات عام تسعة وخمسين من الهجرة، وكان عمره ثمان وسبعون سنة[5]، فكان هذا سببا لكثرة الآخذين عنه، خاصة بعد وفاة الكثير من كبار الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) أبو هريرة؛ لمحمد عجاج الخطيب (ص٢٠٤).
(٢) ينظر: معاوية بن أبي سفيان - شخصيته وعصره، للصلابي (ص٣٧٢-٣٧٣).
(٣) البخاري (١١٨) ومسلم (٢٤٩٢).
(٤) البخاري (١١٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٢٧).

إنكار عائشة على أبي هريرة:

يقول الشيعة: إن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تطعن في رواية أبي هريرة.

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

أولا

هذا كذب وافتراء على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فقد روى مسلم عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدَّثه أن عائشة قالت: ألا يعجبك أبو هريرة، جاء فجلس إلى جنب حجرتي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم، يسمعني ذلك، وكنت أُسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردكم»[1].

فإنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة لم يكن موجهًا إلى ما يحدث به، إنما أنكرت عليه أن يسرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحجة عائشة فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا

لو أنكرت عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة غير سرده للحديث، لقالت ذلك، فأبو هريرة لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يخطئ أثناء تحديثه حتى تكذبه عائشة، فكل ما كان من أبي هريرة أنه كان يسرد الحديث ويكثر منه في مجلسه، فأي شيء يضير أبا هريرة إذا كان متيقظًا متنبهًا عارفًا لما يروي؟[2].

---

(١) مسلم (٢٤٩٣).

(٢) ينظر: أبو هريرة؛ لمحمد عجاج الخطيب (ص٢٢٤).

الوحدة الثالثة: أبرز شبهات استدلالاتهم على عقائدهم الأخرى

محتويات الوحدة:

- استدلالهم على نسبة البداء لله تعالى.
- استدلالهم على الرجعة.
- استدلالهم على التقية.
- استدلال الشيعة على الغيبة.
- استدلال الشيعة على الولاية التكوينية.

استدلالهم على نسبة البداء لله تعالى:

قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾

من أبرز شبهات استدلالهم على البداء قوله سبحانه: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

ومن أول من استدل بهذه الآية على قضية البداء هو المختار بن أبي عبيد، وتابعه شيوخ الشيعة[١].

والجواب:

المحو والإثبات المقصود بالآية هو ما يكون بعلم الله تعالى وقدرته وإرادته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم المحيط ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وأمثالها من الآيات، ونسبة البداء لله تكذيب لكل هذه الآيات.

فإن قالوا: والبداء الذي نثبته هو ما يكون بعلم الله تعالى وإنما كان خافيا على العباد فأظهره الله لهم، وصورته: أن الله تعالى مثلا- قد يخبر ملائكيه أو رسله المقربين بحادثة ما، ويخفي عنهم أشياء إذا تحققت تغيرت النتيجة وفي علمه سبحانه أنها ستتحقق، كأن يخبرهم أن فلانا سيموت في الثلاثين من عمره، ويخفي عنهم أن هذا مشروط بعدم تصدقه وأنه سيتصدق وسينسأ له في أجله، فعندما يطول عمر الرجل يظهر هذا الذي أخفاه الله سبحانه، فيقال حينها: بدا لله أن يمد في أجله[٢].

قيل لهم:

أولا:

هذا التأويل لا يتوافق مع رواياتكم الواردة في هذا الشأن، والتي هي صريحة في أن البداء هو نشأة رأي جديد، وظهور شيء لم يكن موجودا من قبل.

---

(١) ينظر: الكافي (١/ ١٤٦).

(٢) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع (١/ ٣٠٦).

ثانيا

التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لا يسوغ كل هذه المغالاة في البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، إذ أن هذه قضية بدهية لا تخفى على أدنى مسلم.

ثالثا

تأويل البداء بالمعنى الذي ذكروه يتضمن مشكلة أخرى وهي: نسبة الكذب إلى الله تعالى، وعدم الوثوق في أخبار الرب تبارك وتعالى.

استدلالهم على الرجعة:

يستدل الشيعة لإثبات الرجعة بعدة أدلة من القرآن، إلا أن أهم دليل على إثبات الرجعة لدى الشيعة: الإجماع، وأما النصوص فليس فيها دلالة ظاهرة باعترافهم، يقول الحويزي: «الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقولة فيتطرق التأويل عليها، وإنما المعول في ذلك على إجماع الشيعة الإمامية»[1]، أي حتى أخبار الأئمة ليس عليها المعول في إثبات الرجعة، ومن هنا فإن الذي يناقشهم في هذه القضية ينبغي أن يتنبه إلى أن بقية الأدلة هي بالنسبة لهم أدلة اعتضاد وليست أدلة أصلية لإثبات الرجعة.

قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾

من أشهر الأدلة على الرجعة عند الشيعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] ووجه الدلالة عندهم: أن أحدا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك»[2].

والجواب:

الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة إلى الدنيا؛ إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[3]، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فهي رجعة للناس ليوم القيامة بلا ريب، أي: يمتنع البتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء[4].

---

(١) تفسير نور الثقلين (٤/ ١٠١).
(٢) تفسير القمي (٢/ ٧٦).
(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٠٥)
(٤) فتح القدير (٣/ ٤٢٦).

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: 83]

ووجه الدلالة عندهم أن دخول «من» في الكلام يوجب التبعيض فدل بذلك على أنه يحشر قوم دون قوم وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧][1].

والجواب:

أن كون (من) الأولى للتبعيض فهذا لأن كل أمة منقسمة إلى مصدق ومكذب، أي ويوم يجمع من كل أمة من أمم الأنبياء، أو من أهل كل قرن من القرون جماعة كثيرة مكذبة بآياتنا، وهذا لا يدل على مسألة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت بحال من الأحوال، وتخصيص المكذبين بهذا الحشر لا يدل على ما يزعمون؛ لأن هذا حشر للمكذبين للتوبيخ والعذاب، بعد الحشر الكلي الشامل لكافة الخلق[2].

أما (من) الثانية فهي بيانية جيء بها لبيان (فوجا)، وهذا ما صرح به حتى بعض مفسري الشيعة المعاصرين[3].

استدلالهم على التقية:

الآيات التي جاءت في جواز دفع ضرر الكفار بفعل ما لا يعتقده المؤمن:

يستدل الشيعة بالآيات التي جاءت في جواز دفع ضرر الكفار بفعل ما لا يعتقده المؤمن، كقوله تعالى: ﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨] وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

الجواب: من أوجه:

أولا:

التقية بالمفهوم الشيعي عبادة وطاعة وقربة، بينما الآيات تدل على أنها رخصة مباحة ليس فيها أي فضيلة فضلا عن أن تكون تسعة أعشار الدين كما يقول الشيعة، فليس في هذه الآيات دليل على مدعاهم، فهي تتحدث عن حالة استثنائية وهي حالة الخوف، وأما الشيعة فإنهم يجيزون بل يوجبون التقية ولو لم يكن هناك خوف.

---

(١) تفسير الطبرسي (٥/ ٢٥١-٢٥٢).
(٢) روح المعاني (٢٠/ ٢٦).
(٣) التفسير المبين لمحمد جواد مغنية (ص٤٤١).

ثانيا

من أعظم التناقض الذي يقع فيه الشيعة أنهم ينسبون التقية إلى الأئمة، وهذا يتناقض مع عقيدتهم في الأئمة، فالتقية سببها الخوف، وهذا الخوف إما أن يكون من الموت أو من الأذى.

أما الخوف من الموت فإنه منتفٍ في حق الأئمة، فالأئمة عند الشيعة لا يموتون إلا برغبتهم واختيارهم[1]، وكذلك الأئمة يعلمون ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء بمقتضى الولاية التكوينية، ومن كانت هذه صفاته فإن التقية في حقه تعتبر جبناً وخوفاً لا داعي له، وكيف يلجؤون إلى التقية وهم يعلمون كل ما سيجري عليهم.

ثالثا

من عجائب الأمور في التقية أن الشيعة ينصون على أن التقية لا تجوز إذا كانت تؤدي إلى ضياع الدين، أو كانت في أساس الدين، فيقول أبو القاسم الخوئي: «إذا كانت المفسدة المترتبة على فعل التقيه أشد وأعظم من المفسدة المرتبة على تركها، أو كانت المصلحة في ترك التقية أعظم من المصلحة المترتبة على فعلها، كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب عليه اضمحلال الحق، واندراس الدين الحنيف، وظهور الباطل، وترويج الجبت والطاغوت، وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط، أو قتله مع جماعة آخرين، ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية، وتوطين النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.. ولعله من هنا أقدم الحسين عليه السلام وأصحابه رضوان الله عليهم على قتال يزيد بن معاوية عليها اللعنة وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا التقية عن يزيد لعنه الله وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين وغيرهما»[2]، فكيف بعد ذلك جاز لعلي أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان؟! أليست هذه القضية متعلقة بأصل أصول الدين وهو الإمامة، فكيف جاز لعلي أن يستخدم التقية فيه؟!.

رابعا

ينص الشيعة على عدم جواز التقية على الأنبياء لئلا تؤدي إلى الشك في أخبارهم[3]، ثم يستعملون التقية في تأويل أخبار الأئمة التي تتناقض مع مذهبهم، يقول الطوسي: «فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة. فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية لأنها موافقة لمذاهب العامة»[4]، فكيف تبقى ثقة في أخبارهم؟!

---

(١) ينظر: الكافي (١/ ٢٥٨).

(٢) بحث الطهارة للخوئي(٤/ ٢٥٧)، وينظر: التقية موضوعا وحكما في الكتاب والسنة لجعفر السبحاني (ص٥٤-٥٥)

(٣) التبيان للطوسي (٧/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٤) الاستبصار (٣/ ١٤٢).

استدلالهم على الغيبة:

حصول حوادث غيبة لعدد من الأنبياء وغيرهم:

حاول الشيعة أن يوجدوا دليلا على غيبة الإمام المهدي إلا أنهم لم يجدوا دليلا على هذا الأمر والسبب ببساطة هو أن شخصية المهدي نفسها تحتاج إلى إثبات ودليل، وقضية الغيبة هي فرع عن هذا الأصل المهترئ، ولهذا فقد لجأوا إلى تأويلات باطنية لبعض النصوص لا حاجة لمناقشتها لشدة ضعفها وسخفها، وأقوى ما يستدلون به: أنه قد حصلت حوادث غيبة لعدد من الأنبياء وغيرهم، كغيبة موسى ويوسف وإبراهيم، وكذلك غيبة عيسى عليه السلام إلى الآن، وغيبة أهل الكهف التي امتدت لأكثر من ٣٠٠ سنة ونحو ذلك من الحوادث[1].

والجواب[2]:

أولا

الأخبار والمعجزات سبيلها النقل ولا مدخل للقياس فيها، فلا يلزم من حصول الغيبة للمذكورين أن تحصل لغيرهم، وإلا لكان لكل شخص أن يدعي غيبة إمام من الأئمة أو عالم من العلماء بدليل أن الغيبة قد حصلت لعيسى عليه السلام!!

ثانيا

غيبة هؤلاء لم يترتب عليها ضياع الحق وانتشار الباطل، بل إما أن غيبتهم حصلت بعد أن رتبوا من ينوبهم كما فعل موسى عليه السلام، أو أن هذه الغيبة حصلت بعد انتهاء دور الرسالة كما حصل لعيسى عليه السلام، أو أنهم أصلا لم يكونوا حجة لله على خلقه كما هو حال أصحاب الكهف، أما أن يكون الشخص مأمورا بمواجهة الباطل وإقامة الحجة على الناس ثم يستتر عنهم مئات السنين فهذا لم يفعله أحد من الأنبياء.

---

(١) ينظر: الغيبة للطوسي (ص١٣٣-١٣٦).

(٢) ينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص١١٧-١٢٠)، أصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/ ٨٦٢-٨٦٥).

ثالثا

غيبة هؤلاء المذكورين كانت لأسباب واضحة صحيحة، أما غيبة المهدي فليس لها سبب واضح، والأسباب التي يذكرها الشيعة تزيد الأمر خفاء وإشكالا، ومن هذه الأسباب:

١ الخوف عليه من السلطان، يقول الطوسي: «لا علة تمنع من ظهور المهدي إلاّ خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار»[١].

٢ امتحان العباد واختبارهم، وتمحيصهم، ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنّه قال: «أما والله ليغيبن إمامكم شيئاً من دهركم، ولتمحصن حتى يقال: مات أو هلك بأيّ واد سلك، ولتدمعن عليه عيون المؤمنين»[٢].

٣ الغيبة من أسرار الله التي لم يطلع عليها أحد من الخلق: ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال: «إنما مثل قائمنا أهل البيت كمثل الساعة لا يجليها لوقتها إلا هو: ثقلت في السماوات، لا يأتيكم إلاّ بغتة».

٤ حتى لا تكون في عنق الإمام بيعة لظالم: ويروون في ذلك عن الرضا أنه قال: «كأني بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي كالنعم يطلبون المرعى فلا يجدونه فقال له: ولم ذاك يا ابن رسول الله ؟ فقال: لأن إمامهم يغيب عنهم لئلا يكون في عنقه لأحد بيعة إذا قام بالسيف»[٣].

إلا أنهم بتعليلاتهم هذه يقعون في تناقضات، ومن هذه التناقضات:

- المهدي بحسب ما يعتقد الشيعة يعلم باليقين أنه يعيش إلى نزول عيسى ولا يقدر أحد على قتله، وأنه سيملك الأرض بحذافيرها، فمن أي شيء يتخوف ويختفي؟
- أن الأئمة لا يموتون إلا باختيارهم، فإن كان الخوف من القتل فهذا غير وارد لأنه لن يموت إلا باختياره، وإن كان الخوف من الأذى فأين الصبر لأجل الحق؟
- أن الخوف من السلطان لم يكن مستمرا، فهناك فترات كان للشيعة دولة وقوة، مثل الدولة الفاطمية، ودولة بني بويه، وكذلك الدولة الصفوية، واليوم إيران، فلماذا لم يظهر المهدي؟

---

(١) الغيبة (ص١٩٩).
(٢) بحار الأنوار (٥٣ / ٧، ٢٨١).
(٣) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (١/ ٥٠٨).

- الشيعة يرون أن الحق والهدى مع الإمام، ومن اللطف الواجب على الله تعالى عندهم- أن يجعل للناس إماما يبين لهم الحق، ثم يقولون بأن الله تعالى أخفى هذا الإمام اختبارا للعباد، فهل يكون اختبار العباد بحرمانهم من الهدى؟
- إن كان بيعة الظالم نقصا وعيبا فهذا معناه أن جميع الأئمة قد وقعوا في هذا العيب والنقص مما ينافي العصمة التي يقررها الشيعة لهم، وإن كانت بيعة الظالم اضطرارا أمر لا حرج فيه فلماذا لا يخرج المهدي ويبايع؟ أليس هذا أهون وأخف من اختفائه الذي حرم الناس بسببه من الهدى؟
- ومن التبريرات الغريبة قولهم: أن الانتفاع من ظهوره إنما يكون إذا بسط نفوذه، وقد منعه الأعداء من هذا فلا فائدة من ظهوره لبعض أوليائه.

وغير ذلك من التعليلات التي تؤكد أن الغيبة أمر محير للشيعة أنفسهم[1].

استدلالهم على الولاية التكوينية:

الآيات التي وردت في إثبات المعجزات للأنبياء أو الكرامات للأولياء:

يستدل الشيعة لإثبات الولاية التكوينية بالآيات التي وردت في إثبات المعجزات للأنبياء أو الكرامات للأولياء، وذلك مثل: إحياء الطير لإبراهيم، وإحياء الموتى لعيسى، وتسخير الريح والجن والمخلوقات لسليمان، وصاحب سليمان الذي أحضر عرش ملكة سبأ، وغير ذلك من الأمثلة، والأئمة أفضل من الأنبياء، فما ثبت للأنبياء ثبت مثله للأئمة وأكثر[2].

والجواب عن هذا:

أولا

هذه الأدلة التي يستدلون بها أخصّ من المدّعى، وذلك أن ما يدَّعونه من الولاية التكوينية أعلى من المعجزات، فإن الولاية التكوينية عندهم- هي: القدرة التي يتمتع بها ولي الله بإذن الله وبها يستطيع التحكم بنواميس الطبيعة، وأما المعجزة: فهي خرق عادة يأتي بها النبي عند التحدي وطلب القوم منه الآية والدليل على صدق دعواه، وعرفوها أيضا: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة[3].

(١) ينظر: الغيبة للطوسي (ص١٢١-١٢٦).
(٢) ينظر: منهاج الفقاهة للروحاني (٤/ ٢٦٨-٢٦٩).
(3) مركز الأبحاث العقائدية http://www.aqaed.com/faq/6853/

ثانيا

لا يصح القياس هنا لوجود عدد من الفروق بين الولاية التكوينية وبين المعجزات، فالمعجزات:

- لم تكن تحصل للأنبياء على الدوام.
- لم يكن الأنبياء يعرفون إمكانية حصول كل معجزة حتى يخبرهم الله.
- ليست مشتركة، فلكل واحد من الأنبياء معجزة لم تحصل للآخر، ولو كان الأمر عبارة عن ولاية مطلقة لكان كل واحد قادرا على فعل ما فعله الآخر.

بينما الولاية التكوينية عبارة عن قدرة مطلقة يمكن استعمالها في أي وقت وبأي صفة، وقد كان الأئمة يعلمون بمدى قدرتهم على التصرف كما يدّعي الشيعة.

ثالثا

المعجزات التي آتاها الله عز وجل للأنبياء كانت لها فائدة: إما إثبات صدق نبوتهم، أو نصرهم على عدوهم، أو النجاة من أذى هذا العدو على أقل تقدير، فإذا كانت هذه الولاية التكوينية أعظم من معجزات الأنبياء فما هي فائدتها؟ هل استخدمها الأئمة لإثبات صدق إمامتهم؟ أم للنصر على أعدائهم؟ أم لحفظ أنفسهم؟ الواقع أنه لم يحصل شيء من هذا، فما هي فائدة الولاية التكوينية إذن؟

رابعا

يقال لهم: هاتوا لنا مثالا واحدا على هذه الولاية التكوينية من حياة الأئمة من غير روايات الشيعة المكذوبة، فإن الخوارق لو حصلت لاشتهرت وعلمها الناس وتناقلوها، فأعطونا مثالا واحدا لها؟

الوحدة الرابعة: شبهات حول مدى مشروعية جدال ومناظرة الشيعة في العصر الراهن

محتويات الوحدة:

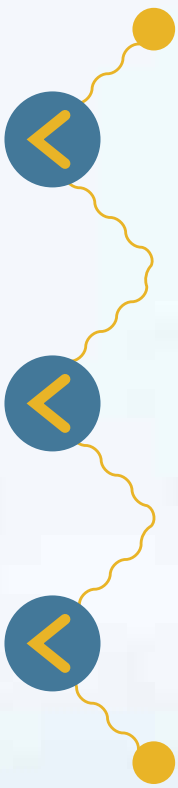

نحتاج إلى التقريب بين السنة والشيعة والمحافظة على الوحدة الإسلامية.

الشيعة العرب غير الشيعة الإيرانيين.

الشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود.

نحتاج إلى التقريب بين السنة والشيعة والمحافظة على الوحدة الإسلامية:

يقول البعض:

نحن في هذا الوقت نحتاج إلى تحقيق الوحدة الإسلامية والتقريب بين السنة والشيعة حتى يكونوا صفا واحدا في مواجهة التحديات الخارجية، والرد على الشيعة يفسد هذا التقارب وهذه الوحدة.

والجواب:

التقريب أو الوحدة الإسلامية هذه مصطلحات فضفاضة، فقد يقصد بالتقريب أن تتقارب العقائد والأفكار، وقد يقصد بالتقريب حسن العلاقة وعدم الصراع.

فإن كان المقصود بالتقريب تقارب العقائد والأفكار فهذا يناقش من وجوه:

أولا

التقريب يحتاج إلى وجود قاعدة مشتركة يمكن البناء عليها، وهذه القاعدة تتمثل في الاتفاق على مصادر الاستدلال، والواقع أن الشيعة لا يعترفون بشيء من مصادر الاستدلال التي لدى بقية المسلمين، ولهم مصادرهم الخاصة بهم التي تتمثل في الكتب الأربعة، وأما القرآن فإنهم يخضعونه لتفسيرات أئمتهم كما تقدم.

ثانيا

من يدرس عقيدة الشيعة يجد أن فيها جوانب ترفض قضية التقريب تماما وتجعلها مستحيلة، وأهمها: موضوع الإمامة، فكما تقدم أن من عقيدتهم أن من لم يؤمن بعصمة الأئمة الاثني عشر فهو كافر، وليس هذا فحسب بل هو ناصبي خبيث عدو لآل البيت وأشر من اليهود والنصارى، علاوة على تمسكهم الشديد بعقائدهم المستفزة ومن أبرزها: سب الصحابة رضي الله عنهم، فكيف يمكن أن يتحقق التقريب بناء على هذا الأساس؟

ثالثا

بيان الحق والرد على الباطل واجب وفرض لا يسقط بحال من الأحوال، ولا يصح أن تدعى الأمة إلى الاجتماع أو التقارب دون تمييز الحق والباطل، ولئن كان الأمر يسع في شأن الفروع إلا أنه لا يسع في شأن الأصول، فإذا كان المطلوب السكوت عن بيان الحق فلا يمكن أن تكون هذه وحدة أو تقاربا إسلاميا صحيحا.

وإن كان المقصود بالتقريب حسن العلاقة والحد من الصراع والنزاع فيقال فيه:

أولا

الرد العلمي المبني على الحجج والبراهين ليس شيئا سيئا أو سببا لزرع الفتنة، إنما الذي يزرع الفتنة هو السب والشتم واللعن، فلماذا لا يتوقف الشيعة عن سب ولعن رموز أهل السنة ابتداء بالصحابة الكرام رضي الله عنهم؟ وهذا ما لم يوافق عليه الشيعة – ولو من باب التقية – عندما طلب ذلك منهم بعض دعاة التقريب كالشيخ القرضاوي[1].

ثانيا

بالنظر إلى واقع الأمة الإسلامية فإن الشيعة لا يمثلون أكثر من ١٥٪ من المسلمين في العالم، أي أنهم أقلية، وحتى تكون العلاقة بين الطرفين جيدة فالمفترض أن الأقلية تحترم الأكثرية، بينما نجد أن الشيعة لا يقدمون ما يدل على الاحترام والتقدير للأكثرية بل على العكس تماما، فكيف يُسكت عن هذا كله ويوجه النقد إلى من يناقش نقاشا علميا!!

ثالثا

إيران الشيعية تعتبر من أكثر الدول الرافعة لشعار التقارب والوحدة الإسلامية، ومع ذلك:

أين هو الدور السني في إيران مع أنهم يبلغون قريباً من ثلث السكان؟

لماذا لا تكون إيران نموذجاً يحتذى في الانفتاح والتقريب، فتدرس العلوم السنية في جامعاتها على يد السنة من العالم السني؟!

ولماذا لا تفسح إيران المجال لعلماء السنة بمخاطبة جمهورها الشيعي عبر القنوات الإعلامية الرسمية[2]؟

هذا يدل على أن هذا شعار يراد منه تمرير الباطل والسكوت عنه.

---

(1) ينظر: مجلة الراصد، مجمع التقريب بين المذاهب .. الشيطان يكمن في التفاصيل، معتز بالله محمد، http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6643&search=%D8%A7%D98A%D8%A8%%B1%D982%D8%84%D8%AA%D9%

(2) ينظر: مجلة الراصد، الوحدة الحقيقية للأمة
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8139

الشيعة العرب غير الشيعة الإيرانيين:

يقول البعض:

الشيعة العرب يختلفون عن الشيعة الفرس الإيرانيين، ولهذا فلا ينبغي استعداؤهم من خلال الردود عليهم وتصنيفهم كمخالفين لأهل السنة.

والجواب:

أولا

الأصول العقائدية للشيعة العرب هي ذات الأصول التي يتبعها الشيعة غير العرب، وهي مصدر الخلاف ومادته الأساسية مع جمهور المسلمين، فالعقائد الشيعية المعادية للسنة وأهلها قاسم مشترك بين الشيعة العرب وغير العرب، بل عقائد التشيع المنحرفة أسسها عدد من العرب.

رموز الشيعة العرب والنظرة العدائية لأهل السنة:

فممّن أصَّل للنظرة العدائية لأهل السنة وحكم بكفرهم ابتداء بالصحابة ووصولا إلى عموم المسلمين من أهل السنة وأفتى باستباحة دمائهم:

١- محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد عربي قحطاني، (ت ٤١٣هـ)، يقول: «واتفقت الإمامية على أنّ أصحاب البدع كلهم كفار، وأنّ على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البينات عليهم، فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردّتهم عن الإيمان، وأنّ من مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار»[١].

٢- علي بن الحسين المعروف بالسيد المرتضى، عربي من مواليد بغداد، (ت ٤٣٦هـ)، يقول: «فأمّا الناصب ومخالف الشيعة فأنكحتهم صحيحة، وإن كانوا كفاراً ضلالاً»[٢].

٣- نعمة الله الجزائري، عربي من مواليد البصرة، (ت ١١١٢هـ)، يقول: «أمّا طوائف أهل الخلاف على هذه الفرقة الإمامية، فالنصوص متضافرة في الدلالة على أنهم مخلدون في النار، وأنّ إقرارهم بالشهادتين لا يُجديهم نفعاً إلاّ في حقن دمائهم وأموالهم وإجراء أحكام الإسلام عليهم»[٣].

٤- يوسف البحراني، عربي من مواليد قرية الماحوز بالبحرين، (ت ١١٨٦هـ)، يقول: «والتحقيق المستفاد من أخبار أهل البيت عليهم السلام - كما أوضحناه بما لا مزيد عليه في كتاب الشهاب الثاقب - أنّ جميع المخالفين العارفين بالإمامة والمنكرين القول بها كلّهم نصاب وكفار ومشركون ليس لهم في الإسلام ولا في أحكامه حظ ولا نصيب»[١].

٥- محمد جواد العاملي، عربي من جبل عامل بلبنان، (ت ١٢٢٦هـ)، يقول: «والمخالف ليس مؤمنا ولا أخا له، مضافاً إلى الأخبار المتضافرة الواردة بلعن المخالفين، وأنهم أشرّ من النصارى، وأنجس من الكلاب»[٢].

وهذه مجرد أمثلة، والقائمة في هذا طويلة.

---

(١) أوائل المقالات (ص٤٩).
(٢) رسائل المرتضى (١/ ٤٠٠).
(٣) نور البراهين (١/ ٥٧).

ثانيا

العبرة بالكثرة المؤثرة، فالشخصيات الشيعية العربية التي تهاجم إيران لا تملك أي رصيد شعبي حقيقي بين الشيعة، فلو أراد السنة مثلاً إقامة تحالف مع الشيعة العرب لمواجهة إيران فلن يجدوا أحداً، ولن يعثروا على هذا النموذج الذي يفترضونه (الشيعة العرب المناوئين لإيران)، بل إن الأغلبية الشيعية تعلن يومياً عن دعمها المطلق لإيران من خلال النشاط المليشياوي والطاعة العمياء للمراجع الدينية الإيرانية.

ثالثا

من يدعون أنهم يمثلون التشيع العربي، سجلهم أسود وطائفي كالشيعة الإيرانيين، مثل: فيلق بدر، وجيش المهدي، والحشد الشعبي، وحركة أمل، وحزب الله[٣].

الشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود:

يدعي البعض:

أنه يجب تأجيل الصراع مع الشيعة حتى نفرغ من الصراع مع اليهود وتحرير فلسطين، فالشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود.

---

(١) الحدائق الناضرة (١٤/ ١٦٣).

(٢) مفتاح الكرامة (١٢/ ٢١٣-٢١٤).

(٣) ينظر: مجلة الراصد: موقع الشيعة العرب من المشروع الطائفي ... حقائق عامة، لسعيد السويدي
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7037
يا سُنة العالم استيقظوا لا فرق بين تشيع عربي وفارسي، لعبدالرحمن السقاف
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7085
التشيع العربي حديث خرافة
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7018

والجواب عن هذا من أوجه:

أولا

مجمل الرؤية الشيعية للواقع بحسب ما تقدم من بيان عقائدهم- هو أن هناك أغلبية ناصبية (أي أهل السنة) لا بد من إعادتها إلى الحق (التشيع)، وحتى تعود إلى التشيع لا بد من خطة محكمة لتدمير دولهم حتى لا يكون لهم طريق للخلاص إلا التشيع (الخطة الخمسينية لتصدير الثورة)، وهؤلاء الناصبة يسيطرون على الحرمين الشريفين والبقيع وغيرها من الأماكن المقدسة، ولا بد قبل التفكير في تحرير الأقصى أن يتم تحرير الحرمين تمهيدا لخروج المهدي الذي سيستخرج أعداء البيت من قبورهم ويقيم عليهم الحد والعقوبة وليس للأقصى في هذه الرؤية إلا الدعاية والشهرة التي يكسبون بها تعاطف من لا يعرف حقيقتهم.

ثانيا

المقاومة هي أكذوبة كبرى تدحضها الوقائع والأحداث التي أثبتت أن الشيعة حلفاء لليهود والنصارى وليسوا أعداء فضلا عن أن يكونوا مقاومين لهم، فالعلاقة بين إيران وإسرائيل لم تعد أمرا خفيا، حيث تكشفت كثير من الاتفاقيات وأوجه التعاون العسكري والاقتصادي بين الدولتين، ومما كُتِب في ذلك كتاب: (التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية) للكاتب تريتا بارسي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جون هوبكينز، والمولود في إيران، وقد كشف فيه وثائق خطيرة تتضمن عروضا إيرانية للتعاون مع إسرائيل والتطبيع معها.

وفي المقابل فإن موقفهم من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف المناطق التي يسيطر عليها الشيعة ينبئ عن حقد دفين لهم، فابتداء من مجازر حركة أمل الشيعية في مخيمات صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، ومرورا بما فعله الشيعة بالفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وانتهاء بالموقف السوري من المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين إبان الثورة في سوريا[1].

---

(١) ينظر في بيان هذه شيء من هذه المواقف:
مقال بعنوان: المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني في ميزان الرافضة، لأحمد النعمي http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=10686#.XqjW4GjXLI

ثالثا

عقيدة الشيعة في المسجد الأقصى لا تشجعهم على أن يبذلوا لأجله شيئا فضلا عن أن يقاتلوا لتحريره، فكثير منهم يزعمون أن المسجد الأقصى المذكور في أول سورة الإسراء إنما هو البيت المعمور الذي في السماء وليس المسجد الأقصى المعروف في بيت المقدس، وذلك كما قال الكاشاني في تفسير قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] : « أي: إلى ملكوت المسجد الأقصى الذي هو في السماء كما يظهر من الأخبار الآتية»[1]، ثم ساق عددا من الروايات في إثبات أن المسجد الأقصى إنما هو في السماء.

علاوة على أن الشيعة عندهم مساجد أخرى أفضل من المسجد الأقصى وأكثر قداسة، وقدر روى الكليني أحاديث في فضل عدد من المساجد، لكنه لم يرد حديثا واحدا في فضل المسجد الأقصى.

وقد أفرد جعفر بن مرتضى العاملي - أحد علمائهم المعاصرين من مواليد جبل عامل بلبنان ١٩٤٥م - أفرد كتابا كاملا للتشكيك بحقيقة المسجد الأقصى بعنوان: (المسجد الأقصى أين؟)، وأن عمر عندما فتح هذه البقعة لم يكن هناك أي مكان لهذا المسجد، وأن من بناه هو عبد الملك ابن مروان ومعنى قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] أن المسجد الأقصى الذي حصل الإسراء إليه والذي بارك الله حوله هو في السماء على حد قوله.

وقد حصل العاملي على جائزة إيران للكتاب وقد كرمه الرئيس أحمدي نجاد شخصيا لأجل كتابه: (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)، وقد ساق فيه أيضا العديد من روايات التشكيك بوجود الأقصى الشريف بمدينة القدس[2].

---

(١) التفسير الصافي (٣/ ١٦٦).

(٢) لبيان موقف الشيعة من المسجد الأقصى بالتفصيل ينظر: الشيعة والمسجد الأقصى، لطارق حجازي، من إصدارات لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة فلسطين.

المصادر والمراجع

- أبو هريرة راوية الإسلام، المؤلف: محمد عجاج الخطيب، الناشر: مكتبة وهبة- مصر.
- أبو هريرة، المؤلف: عبد الحسين شرف الدين الموسوي.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الاحتجاج، المؤلف: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: محمد باقر الخرسان، الناشر: مطابع النعمان النجف الأشرف، ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م
- إحقاق الحق وإزهاق الباطل، المؤلف: نور الله الحسيني المرعشي التستري، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران.
- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، حققه وعلق عليه: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- الاستذكار، المؤلف: أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -، المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- أوائل المقالات، المؤلف: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، دار المفيد طباعة - نشر توزيع، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- بحار الأنوار، المؤلف: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- التاريخ الكبير، المؤلف: البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ مدينة دمشق (تاريخ دمشق)، المؤلف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٩٩٥م.
- تأويل مختلف الحديث، المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- تفسير الصافي، المؤلف: الفيض الكاشاني، صححه وقدم له: حسين الأعلمي، منشورات مكتبة الصدر طهران، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير القمي، المؤلف: علي بن إبراهيم القمي، صححه وعلق عليه: طيب الموسوي الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر قم - إيران، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- التفسير المبين، المؤلف: محمد جواد مغنية، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير نور الثقلين، المؤلف: عبد علي العروسي الحويزي، صححه وعلق عليه: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم - إيران.
- تقريب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل ابن حجر، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣م.
- الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي أبو محمد، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المؤلف: يوسف البحراني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- رحماء بينهم، المؤلف: صالح بن عبد الله الدرويش، الناشر: مبرة الآل والأصحاب، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- رسائل المرتضى، المؤلف: المرتضى، تقديم : أحمد الحسيني، إعداد: مهدي الرجائي، الناشر: دار القرآن الكريم مدرسة آية الله العظمى الگلپايگاني، ١٤٠٥هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: العلامة الآلوسي البغدادي. المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج جمال الدين، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
- السقيفة، طبع باسم كتاب سليم بن قيس، المؤلف: سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- الشافي في الإمامة، المؤلف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: عبدالزهراء الحسيني، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر- طهران، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شبهات طال حولها الجدل، المؤلف: قسم الدراسات والبحوث بجمعية الآل والأصحاب، الناشر: جمعية الآل والأصحاب.
- شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، المحقق: د. صالح بن محمد الحسن، الناشر: مكتبة الحرمين ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.
- شرح نهج البلاغة، المؤلف: ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الشيعة والمسجد الأقصى، المؤلف: أحمد طارق حجازي. من إصدارات لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة ـ فلسطين.
- الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، المؤلف: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٣م.
- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- الطبقات الكبرى، المؤلف: ابن سعد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- العلاقة بين الصحابة وآل البيت. دراسة مقارنة بين أهل السنة والشيعة الاثني عشرية، المؤلف: عالية القرني، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، الناشر: دار الجيل ‌ بيروت، تحقيق: د. محمد جميل غازي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين. المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة ‌ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الكافي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ)
- كتاب السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- كمال الدين وتمام النعمة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية ‌ الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ‌ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين، قدم له: محسن الأمين العاملي، الناشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ‌ لبنان.
- مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ‌ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ ‌ ١٩٩٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، المحقق: عدد من المحققين، بدأت الطباعة ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي. المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد ‌ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.
- مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، المؤلف: علي أحمد السالوس، الناشر: دار الفضيلة بالرياض، دار الثقافة بقطر، مكتبة دار القرآن بمصر، الطبعة السابعة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- معاوية بن أبي سفيان شخصيته وعصره، المؤلف: علي محمد محمد الصلابي. الناشر: دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين ـ القاهرة.
- مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، المؤلف: محمد جواد العاملي، حققه وعلق عليه: محمد باقر الخالصي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م.
- المقنع في الغيبة، المؤلف: علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى، تحقيق: محمد علي الحكيم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي أبو الفرج، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- منهاج الفقاهة، المؤلف: محمد صادق الروحاني، ١٤١٨هـ.
- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، المؤلف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، الناشر: مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية ـ مشهد.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ه.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ الكويت.
- موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة ي، المؤلف: عبد القادر صوفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية.
- النسب والمصاهرة بين أهل البيت والصحابة، المؤلف: علاء الدين المدرس، الناشر: دار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- النكت والعيون تفسير الماوردي. المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير. الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- الوافي: محمد محسن بن مرتضى المشهور بلقب الفيض الكاشاني، المكتبة الإسلامية، طهران.
- التشيع العربي حديث خرافة
- http://www.alrased.net/main/articl es.aspx?selected_article_no=7018

- مجلة الراصد بعنوان: التعاون الإسرائيلي الإيراني، لأسامة شحادة، رصد فيه العديد من أوجهه التعاون العسكري والاقتصادي بين الكيانين.
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4380
- مجلة الراصد: موقع الشيعة العرب من المشروع الطائفي ... حقائق عامة، لسعيد السويدي
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7037
- مجلة الراصد، الوحدة الحقيقية للأمة
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8139
- مجلة الراصد، مجمع التقريب بين المذاهب .. الشيطان يكمن في التفاصيل، معتز بالله محمد،
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6643&search=%D8%A7%D984%%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%A8
- مركز الأبحاث العقائدية
- http://www.aqaed.com/faq/6853/
- مقال بعنوان: المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني في ميزان الرافضة، لأحمد النعمي
- http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=10686#.Xqjw4GjXLIU
- يا سُنة العالم استيقظوا لا فرق بين تشيع عربي وفارسي، لعبدالرحمن السقاف
- http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7085
-

المحتويات

الوحدة الأولى
مناقشة أهم أدلة الشيعة الباطلة على الإمامة والعصمة

- 4 مناقشة أهم أدلة الشيعة النقلية على الإمامة والعصمة
- 5 أهم استدلالاتهم الباطلة من القرآن
- 10 أهم استدلالاتهم الباطلة من السنة
- 15 مناقشة أهم أدلة الشيعة العقلية الباطلة على الإمامة والعصمة
- 15 دليل وجوب عصمة الإمام
- 16 دليل النص على الإمام

الوحدة الثانية
شبهات الشيعة حول تكفير الصحابة رضي الله عنهم

- 21 أهم شبهات استدلالهم من القرآن
- 21 القسم الأول: آيات نزلت في شأن الكفار فأنزلوها على الصحابة.
- 23 القسم الثاني: آيات لا تدل على الكفر فأولوها على معنى الكفر.
- 25 أهم شبهات استدلالهم من السنة
- 25 أحاديث الحوض
- 27 استدلالاتهم من القصص والأخبار
- 27 العداء لآل البيت
- 29 انزل عن منبر جدنا
- 30 منع أبي بكر لفاطمة من ميراثها من أرض فدك
- 33 قصة إحراق بيت فاطمة رضي الله عنها
- 34 بعض مطاعنهم في الصحابة رضي الله عنهم

34 كون خلافي أبي بكر فلتة

36 رزية الخميس

39 منع عمر لمتعتي النساء والحج

41 تولية عثمان الظلمة وأهل الخيانة

42 إدخال عثمان للحكم بن مروان المدينة

44 درء القصاص عن عبيدالله بن عمر

44 خروج عائشة إلى البصرة

46 دعوى إفشائها سر النبي صلى الله عليه وسلم

47 دعوى تزيينها جارية لتصطاد بعض شباب قريش

48 دعوى لعن الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاوية

50 كون معاوية من الطلقاء

51 لا أشبع الله بطنه

52 كتمان أبي هريرة لبعض الأحاديث

53 كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم

55 إنكار عائشة على أبي هريرة

الوحدة الثالثة

أبرز شبهات استدلالاتهم على عقائدهم الأخرى

58 استدلالهم على نسبة البداء لله تعالى

59 استدلالهم على الرجعة

60 استدلالهم على التقية

60 الآيات التي جاءت في جواز دفع ضرر الكفار بفعل ما لا يعتقده المؤمن

62 استدلالهم على الغيبة

62 حصول حوادث غيبة لعدد من الأنبياء وغيرهم

63 تناقضاتهم في الغيبة

64 استدلالهم على الولاية التكوينية

64 الآيات التي وردت في إثبات المعجزات للأنبياء أو الكرامات للأولياء

٦٩ نحتاج إلى التقريب بين السنة والشيعة والمحافظة على الوحدة الإسلامية
٧١ الشيعة العرب غير الشيعة الإيرانيين
٧٢ الشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود
٧٥ المصادر والمراجع
٨٠ الفهرس

كيف تحاور شيعياً؟